



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمزة لخضر - الوادي  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



# محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي المعمق

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم اقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد:

الدكتور: طارق خاطر

الدكتور: عادل زقير

أستاذ محاضر-أ-

أستاذ محاضر-أ-

جامعة باتنة 1

جامعة الوادي

السنة الجامعية: 2017-2018



{ { لا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين } }

**فهرس المحتويات**  
**وقائمة الجداول والأشكال**

## فهرس المحتويات

| الصفحة | العنوان  |
|--------|--|
|        | تقديم  |
| 16-1   | <b>الفصل الأول: أساسيات حول البنوك والأنظمة المالية</b>                            |
| 2      | أولاً: تعريف النظام المالي والمصرفي  |
| 3      | ثانياً: وظائف النظام المالي والمصرفي   |
| 8      | ثالثاً: مؤسسات النظام المصرفي  |
| 37-17  | <b>الفصل الثاني: العولمة المالية وتحرير الخدمات البنكية</b>                        |
| 18     | أولاً: الصناعة المالية والعولمة  |
| 20     | ثانياً: مفهوم الكبح المالي وأهم تكاليفه وقيوده                                     |
| 23     | ثالثاً: مفهوم وأشكال وطبيعة ظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية                   |
| 30     | رابعاً: شروط نجاح ظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية والمنافع والتكاليف المحتملة |
| 51-38  | <b>الفصل الثالث: الصيرفة والبنوك الإلكترونية</b>                                   |
| 39     | أولاً: التكنولوجيا وأعمال البنوك   |
| 41     | ثانياً: الصيرفة الإلكترونية (المفهوم والأشكال والقنوات)                            |
| 45     | ثالثاً: مفهوم البنوك الإلكترونية   |
| 48     | رابعاً: منافع ومتطلبات وتكاليف تطبيق الصيرفة والبنوك الإلكترونية                   |
| 59-52  | <b>الفصل الرابع: البنوك الشاملة</b>  |
| 53     | أولاً: مفهوم البنوك الشاملة  |
| 55     | ثانياً: وظائف البنوك الشاملة   |
| 57     | ثالثاً: آليات التحول إلى البنوك الشاملة، متطلباته وضوابطه                          |
| 58     | رابعاً: مزايا وسلبيات التحول إلى البنوك الشاملة                                    |
| 83-60  | <b>الفصل الخامس: البنوك الإسلامية</b>  |
| 61     | أولاً: البنوك الإسلامية (النشأة والتطور-التعريف والخصائص-الأهداف)                  |
| 69     | ثانياً: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية  |
| 72     | ثالثاً: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية                                      |
| 81     | رابعاً: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية  |

|         |   |
|---------|---|
| 103-84  | <b>الفصل السادس: الاندماج البنكي والخصوصية المصرفية</b>     |
| 85      | أولاً: الإطار النظري للاندماج المصرفي بين المنافع والتكاليف |
| 94      | ثانياً: شروط وضوابط ومحددات استراتيجية الاندماج المصرفي     |
| 99      | ثالثاً: مفهوم الخصوصية وأبعادها المختلفة                    |
| 101     | رابعاً: أهداف خصوصية البنوك وضوابط نجاحها                   |
| 122-104 | <b>الفصل السابع: إدارة المخاطر البنكية</b>                  |
| 105     | أولاً: الإطار النظري للمخاطر البنكية                        |
| 108     | ثانياً: تصنيف وأنواع المخاطر البنكية                        |
| 114     | ثالثاً: مفهوم وأهمية إدارة المخاطر البنكية والأطراف المهتمة |
| 118     | رابعاً: مهام ومبادئ إدارة المخاطر البنكية                   |
| 147-123 | <b>الفصل الثامن: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية</b>      |
| 124     | أولاً: نشأة وأهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية               |
| 125     | ثانياً: إتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية                |
| 127     | ثالثاً: إتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية               |
| 132     | رابعاً: إتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية               |
| 159-148 | <b>الفصل التاسع: حوكمة البنوك</b>                           |
| 149     | أولاً: الحوكمة في البنوك (المفهوم ودواعي التطبيق)           |
| 151     | ثانياً: أدوار الأطراف المشاركة في تطبيق نظام حوكمة البنوك   |
| 154     | ثالثاً: متطلبات تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك               |
| 155     | رابعاً: أهمية تطبيق نظام الحوكمة بالنسبة للقطاع المصرفي     |
| 172-160 | <b>الفصل العاشر: التسويق البنكي</b>                         |
| 161     | أولاً: خصائص ومميزات الخدمات المصرفية                       |
| 163     | ثانياً: مفهوم تسويق الخدمات المصرفية وأهم أهدافه            |
| 166     | ثالثاً: خصائص التسويق المصرفي وأهمية وجود إدارة تسويقية     |
| 167     | رابعاً: المزيج التسويقي للخدمات المصرفية                    |
| 195-173 | <b>الفصل الحادي عشر: الأزمات المالية والنظام المصرفي</b>    |
| 174     | أولاً: مفهوم الأزمات، خصائصها ومراحلها                      |
| 178     | ثانياً: مفهوم الأزمات المالية وأهم أنواعها ومسبباتها        |
| 183     | ثالثاً: آثار الأزمات المالية ومؤشراتها                      |
| 187     | رابعاً: آليات انتشار الأزمات المالية وسبل معالجتها          |
| 209-196 | <b>قائمة المراجع</b>  |

## قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول  | الرقم |
|--------|---|-------|
| 25     | الأنشطة المسموح بها للبنوك التجارية في بعض دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين G10 | 1     |
| 27     | معايير درجة تصنيف التحرير المالي والمصرفي   | 2     |
| 32     | مراحل التحرير الاقتصادي والمالي   | 3     |
| 36     | المنافع والتكاليف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي                 | 4     |
| 46     | تكلفة الخدمات المصرفية حسب قنوات تقديمها  | 5     |
| 51     | متطلبات وتكاليف تطبيق الصيرفة والبنوك الإلكترونية                                   | 6     |
| 57     | وظائف البنوك الشاملة  | 7     |
| 63     | تواريخ تأسيس بعض البنوك الإسلامية   | 8     |
| 113    | مقياس المخاطر الذي يتعرض إليها أي بنك   | 9     |
| 138    | معايرة إطار رأس المال   | 10    |
| 169    | الأبعاد الثلاثة المنتج المصرفي  | 11    |
| 186    | المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على حدوث الأزمات المالية                       | 12    |

## قائمة الأشكال

| الرقم | عنوان الشكل   | الصفحة |
|-------|---|--------|
| 1     | عوامل التأثير في الصناعة المالية والمصرفية  | 19     |
| 2     | أشكال التحرير المالي  | 26     |
| 3     | إطار علاقة محددات الاندماج بالأداء المصرفي  | 98     |
| 4     | تصنيف وأنواع المخاطر البنكية  | 108    |
| 5     | عناصر عملية إدارة المخاطر   | 115    |
| 6     | الدعائم الثلاث لاتفاقية "بازل II" لكفاية رأس المال                                | 130    |
| 7     | القنوات التي يؤثر الإصلاح التنظيمي من خلالها على القطاع الحقيقي                   | 146    |
| 8     | الانعكاسات المحتملة الالتزام باتفاقية بازل III لكفاية رأس المال المصرفي على النمو | 147    |
| 9     | الأطراف المشاركة في نظام الحوكمة في البنوك  | 152    |
| 10    | الآثار المحتملة لتبني استراتيجية الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي               | 159    |
| 11    | عناصر التسويق المصرفي الموسع  | 168    |
| 12    | العناصر الأساسية للأزمة   | 175    |
| 13    | مراحل الأزمة  | 177    |
| 14    | قنوات انتشار الأزمات المالية  | 192    |

# تقديم



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات كثيرة ازداد تفاعلها بفعل العولمة، وبصفة خاصة العولمة المصرفية التي ألقَت بظلالها على أداء وأعمال البنوك، ويعتبر الجهاز المصرفي بمثابة المحرك لأي نظام اقتصادي، وتلعب وحدات هذا الجهاز دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بفضل ما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية، هذا وقد تعاظم دور هذه الوحدات تحت تأثير المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة وتيار الانفتاح على الأسواق النقدية والمالية العالمية.

وفي ضوء المستجدات والتطورات التي يعيشها الجهاز المصرفي والمالي العالميين مثل الاندماج البنكي، بالإضافة إلى تدويل الأعمال المصرفية، انتشر في كثير من دول العالم موجة التحرر من القيود التي كانت تحول دون ممارسة البنوك لكثير من الأنشطة. ناهيك عن تعاظم المخاطر والأزمات المالية التي تواجه البنوك. وأصبح لزاما على مؤسسات النظام المصرفي تبني استراتيجيات كفيلة بتحديث النشاط والتوافق مع مستجدات ومتغيرات بيئتها المحلية والعالمية.

وهكذا أصبح من الضروري، الاطلاع على هذه المستجدات والتفاعل معها، وهذا بغرض تعميق مفاهيم الطلبة فيما يتعلق بالاقتصاد البنكي.

جاءت فصول هذه المحاضرات متبعة تسلسلا منهجيا في طرح المواضيع المعنية بالدراسة، إذ تنطلق من التذكير بأساسيات الأنظمة المصرفية وتأثيرات العولمة وموجة التحرر المالي مرورا بأبرز التحولات في الصناعة المصرفية على غرار العمل المصرفي الشامل والإسلامي، الاندماج والخصوصية المصرفية، وكذا ما يتعلق بالمخاطر البنكية ومقررات لجنة بازل وكل من الحوكمة والتسويق، ووصولاً إلى تحليل الأزمات المصرفية وأهم مسبباتها وآثارها وسبل معالجتها.

# الفصل الأول: أساسيات حول البنوك والأنظمة المالية

أولاً: تعريف النظام المالي والمصرفي

ثانياً: وظائف النظام المالي والمصرفي

ثالثاً: مؤسسات النظام المصرفي

تمهيد

يعد النظام المصرفي والمالي جزءاً أساسياً من البناء الاقتصادي السائد في أي دولة ويلعب دوراً مهماً في ظل أي من النظم الاقتصادية والاجتماعية، هذا الدور وتلك الأهمية يأخذها من خلال سعي المجتمعات لتحقيق التنمية والرفاه، فالوظيفة الأساسية لأي نظام مالي هي إتاحة أكبر قدر من المرونة وتوفير أنسب حجم من وسائل الدفع لإتمام مختلف الصفقات والعقود ودعم فرص الابتكار والتطوير والتحديث.

نتناول في هذا المحور المفاهيم الأساسية للنظام المالي ومكوناته، وإجمالاً فإن الأنظمة المالية تقسم إلى قسمين رئيسيين يضم كل منهما مجموعة من المؤسسات التي تؤدي أدواراً مختلفة في الربط بين وحدات الفئات المالية ووحدات العجز المالي وهما النظام المصرفي من جهة والأسواق المالية من جهة أخرى.

### أولاً: تعريف النظام المالي والمصرفي

يمثل النظام المالي في الواقع جزءاً هاماً من مكونات النظام الاقتصادي، وأحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط، ليس فقط نتيجة تأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكن لأن له تأثيرات اجتماعية تمتد إلى مختلف شرائح المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الوظائف التي تؤديها المؤسسات والأسواق المالية في الاقتصاد وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية.

#### 1- تعريف النظام المالي

يعرف النظام المالي على أنه مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم<sup>1</sup>، فهو يسمح للوحدات الاقتصادية ذات العجز بالإنفاق أكثر مما تملك خلال فترة زمنية معينة وفي المقابل نجده يتيح للوحدات ذات الفائض توظيف فوائضها.<sup>2</sup>

ويتكون هذا النظام من شبكة من المؤسسات المالية والأسواق والتي تتوفر على كافة الظروف والآليات التي تتحكم في إنتاج حيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة.<sup>3</sup> إذن بالإمكان تعريف النظام المالي على أنه مجموع الترتيبات المؤسساتية والقانونية التي تتحكم وتؤثر في تدفق الأموال في الاقتصاد بواسطة مختلف الأدوات المالية التي تحوزها مؤسساته وأسواقه، وهي الأركان الثلاث الرئيسية في أي تعريف لهذا النظام.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 260.

<sup>2</sup> Robert Ferrandier, Vincent Koen, **Marchés de Capitaux et Techniques Financières**, 4 édition, Economica, Paris, 1997, P: 9.

<sup>3</sup> سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر، 2001، ص: 2.

## 2- تعريف النظام المصرفي

تعد المصارف والأسواق المالية من أهم مكونات النظام المالي كما تمت الإشارة إليه سابقاً، وفيما يلي سيتم استعراض مفهوم النظام المصرفي الذي يمثل الشق الأهم للنظام المالي في العديد من البلدان خصوصاً النامية منها، فضلاً عن التطرق بشيء من التفصيل لأهم مؤسساته.

يشكل مجموع المصارف ومؤسسات الائتمان الأخرى النظام المصرفي والذي يعرف على أنه مجموع المؤسسات التي تتعامل بالائتمان وتسعى إلى توفير التمويل المطلوب على الصعيدين القومي والفردي<sup>1</sup>. إذ يعد النظام المصرفي أحد المكونات الرئيسية للنظام المالي ويضم إلى جانب المكون الأهم له وهي المصارف بشتى أنواعها مختلف الوسطاء الماليين الآخرين، بينما يقف البنك المركزي على قمة هرم هذا النظام بوصفه بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض.

كما يقصد بالجهاز المصرفي "مجموع المصارف العاملة في بلد ما، وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي والخزينة العامة والمؤسسات المالية المتخصصة"<sup>2</sup>. وهو كذلك "مجموع المؤسسات التي تتخذ التعامل بالنقود بأشكالها المختلفة الوظيفة الرئيسية لها، وتشكل هذه المؤسسات مع القواعد والقوانين والنظم والأعراف التي تحكم نشاطها الجهاز المصرفي للدولة"<sup>3</sup>.

ويأخذ الجهاز المصرفي شكل هرم يقف في قمته البنك المركزي، وفي طرفي قاعدته البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية الوسيطة، ويعبر هذا الجهاز عن مؤسسات الجهاز المصرفي والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات من أجل أداء وظائفها<sup>4</sup>.

## ثانياً: وظائف النظام المالي والمصرفي

إن الأنظمة المالية تهدف في المقام الأول لخدمة مقاصد النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان على اختلاف نماذج هياكلها الاقتصادية، وبشيء من التفصيل فإن النظام المالي سواء تعلق الأمر بالبنوك أو الأسواق المالية ومن خلال الوظائف التالية يعمل على تعبئة أكبر قدر من الموارد المالية المتاحة ومن ثم تخصيصها لمختلف أنواع النشاط الاقتصادي كما يسمح بضمان تخصيص أكفأ للموارد المالية المتاحة في الاقتصاد والتقليل من مشاكل عدم تماثل المعلومات:

<sup>1</sup> أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص: 158.

<sup>2</sup> خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 179.

<sup>3</sup> خالد علي الدليبي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس طباعة ونشر وتوزيع، مصراته، الجماهيرية الليبية، 1998، ص: 59.

<sup>4</sup> نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 146.

1- تعبئة المدخرات: تعد وظيفة تعبئة المدخرات من أولى الوظائف التي ارتبطت بظهور المؤسسات المالية منذ نشوئها، حيث تسعى مؤسسات الوساطة المالية إلى جذب أكبر قدر ممكن من المدخرات والأموال والتي على ضوءها تبني سياسات الإقراض والاستثمار لهذه المؤسسات، وهذا من خلال إتاحة مجموع متنوعة من الوسائط والأوعية الادخارية التي تلائم متطلبات شرائح واسعة من وحدات الفئاض وتلائم وتفضيلاهم فيما يتعلق بالسيولة المخاطرة والعائد، وكذا إدخال تجديدات مستمرة عليها يدعمها في ذلك التطور الهائل في نظم المعلومات والاتصال، وعليه فإن تطور وظائف النظام المالي وزيادة كفاءة أدائه يتناسب إيجابيا مع قدرة الوسطاء الماليين على حشد حجم متزايد من الموارد المالية ويرفع مقدرتهم على تقديم التمويل المناسب للمشروعات الاقتصادية وبالمحصلة تعزيز النمو الاقتصادي.

في المقابل فإن وجود نظام مالي متخلف سيعمل على زيادة الاكتناز السائل وتفضيل الأصول غير المنتجة كبديل لحفظ الثروة ودفع الأفراد إلى التعامل مع القطاع غير الرسمي، مما يزيد من نسبة التسرب ويؤدي إلى انخفاض كفاءة النظام المالي في جمع الموارد المالية وتخصيصها مما ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار الحقيقي والنمو.

وتذهب أغلب نماذج التنمية إلى اعتبار أن ارتفاع حجم الادخار يؤدي إلى تراكم كبير لرأس المال ويسرع من النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من وجود من يرى أن العلاقة تسير بالعكس من النمو إلى الادخار فإن وجهتي النظر تؤكدان على أهمية وإيجابية العلاقة بين الادخار والنمو والتي قد تسير فعليا في كلا الاتجاهين باختلاف مرحلة التطور الاقتصادي للمجتمع، وهو ما تؤكدته التجارب التنموية الناجحة لعدد من دول آسيا والتي سبقتها معدلات ادخار عالية بلغت في الصين على سبيل المثال أكثر من 40% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999-2003.<sup>1</sup>

2- تشجيع الاستثمار: يعد الاستثمار المحرك الرئيسي للفعاليات الاقتصادية وللمنمو الاقتصادي فقد عده الكلاسيك الأساس في رفع معدل تراكم رأس المال والمحور الأساسي للنمو الاقتصادي، كما يعد من وجهة النظر الكينزية مؤثرا رئيسيا في تحديد الطلب الكلي الفعال ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، في حين اعتبره كل من (Harrod) و(Domar) السبب الرئيسي للنمو في الأجل الطويل، ويعتبر توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية من بين الوظائف الرئيسية التي تقدمها مؤسسات النظام المالي المختلفة سواء تم ذلك من خلال مؤسسات الوساطة المالية عبر ما يعرف بالتمويل غير المباشر أو من خلال الأسواق المالية عبر قناة التمويل المباشر، وتعمل هذه المؤسسات على تقديم أنواع متعددة من التمويل من حيث الطبيعة والغرض وفترات الاستحقاق تراعي الخصوصية المالية والاقتصادية للمشاريع الممولة، وبهذا فإن الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية يساهم في رفع حجم الاستثمار الإجمالي مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص: 264.

3- جمع ونقل المعلومات: تستفيد المؤسسات المالية من مزايا اقتصاديات الحجم فيما يخص تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية المختلفة، كما تتمتع هذه المؤسسات المالية بمقدرتها الكبيرة على تجميع وتحليل هذه المعلومات والحكم على المراكز المالية لوحدات العجز وهو ما لا يتوفر لغيرها في هذا المجال<sup>1</sup>، أو من خلال لجوئها إلى المختصين في ميدان التحليل المالي حيث تكون تكلفة استخدامهم منخفضة جدا لأنها تتوزع على عدد كبير من العمليات<sup>2</sup>، والبنوك بجمعها للمعلومات فإنها ترجح كفة المشاريع الأجدى اقتصاديا الأمر الذي يحد من حجم المخاطر ويشجع الابتكار التقني<sup>3</sup>، كما يساعد ذلك على اتخاذ القرار المالي الأمثل لطالبي الأموال ولعارضها وكذا الابتعاد عن التوظيفات ضعيفة المردود وعالية المخاطر مما يساعد على انسياب الموارد المالية بكفاءة أكبر نحو أفضل الفرص الاستثمارية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين حجم ونوعية الاستثمارات وتطوير توزيع رأس المال ويدفع إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أيضا فإن وجود سوق مالية متطورة سيعمل على توفير وسائل أفضل للمعلومات والرصد مما يزيد من ثقة المستثمرين ويقلل من التكلفة الرأسمالية<sup>4</sup>.

وبالإضافة إلى الدور السابق في تجميع المعلومات فإن الدور الثاني الذي يقوم به النظام المالي هو نقل المعلومات وهي الوظيفة التي تضطلع بها الأسواق المالية على وجه الخصوص وهذا بإدخال هذه المعلومات في أسعار أسهم وسندات وباقي الأصول المالية للمؤسسات، حيث يستفيد المدخرون والمستثمرون من المعلومات من خلال النظر إلى عوائد الأصل محل الاهتمام، ويمثل إدخال المعلومات المتاحة في عوائد الأصول أو الاستثمارات المالية الظاهرة المميزة للأسواق المالية التي تؤدي عملها بكفاءة<sup>5</sup>.

4- إدارة وتوزيع المخاطر: كما ينقل النظام المالي الأموال فإنه يقوم أيضا بنقل المخاطر، فشركات التأمين على سبيل المثال هي وسيط مالي متخصص في تحويل المخاطر، وفي غالب الأحيان فإن الأموال والمخاطر يتصلان ببعضهما البعض وهما عنصران متلازمان ينتقلان في نفس الوقت في النظام المالي<sup>6</sup>.

وللنظام المالي المتطور دور مهم في التقليل من مخاطر النشاط الاقتصادي ليس من خلال نشاط قطاع التأمين فحسب ولكن كذلك من خلال توفير المعلومات والمعرفة المتخصصة وتقليل كلفة البحث

<sup>1</sup> سعيد عبد الحميد مطاوع، مرجع سابق، ص: 19.

<sup>2</sup> صبح محمود، الابتكارات المالية: المؤسسات والأوراق المالية الغائبة عن السوق المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص: 10-13.

<sup>3</sup> وليد عبد مولا، دور القطاع التمويلي في التنمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 85، السنة الثامنة، يوليو 2009، ص: 3.

<sup>4</sup> روبرتوزاهلر، التطور المالي في شيلي، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 7-8 ديسمبر 2003، ص: 146.

<sup>5</sup> صبح محمود، مرجع سابق، ص: 10-13.

<sup>6</sup> المرجع السابق، ص: 10-13.

وتقييم المنشآت والمدراء وظروف السوق إلى جانب تقليل المخاطر من خلال المقدرة على تنوع الاستثمارات.<sup>1</sup>

إن عوائد الاستثمار تنطوي على نوعين من المخاطر، ينجم الأول عن نقص المعلومات التقنية والثاني يرتبط بالمخاطر المستقبلية للطلب على الإنتاج، حيث لهذه المخاطر تأثير واضح على كفاءة تخصيص الموارد، ويعمل الوسطاء الماليون على تنوع محافظاتهم المالية وفقا لاعتبارات العائد والسيولة والمخاطرة بما يخفف من قيمة المخاطر المجمعة قياسا إلى ما تمثله مخاطر مشروع منفرد على مدخر أو مستثمر واحد<sup>2</sup>، فتنوع هذه المحفظة يجعل من التقلبات الحادة في قيمتها تنخفض، على اعتبار أن عوائد الاستثمار داخل المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة.<sup>3</sup>

ومن جانب آخر يوفر السوق المالي المتطور مزيدا من السيولة ومن عرض الأموال المتاحة للاستثمار ومزيدا من خيارات التنوع أمام المستثمرين الذين يكون باستطاعتهم تنوع عنصر المجازفة مع زيادة توفر الأدوات المالية المختلفة.<sup>4</sup>

5- تعزيز الرقابة والحوكمة: من خلال وظائف القطاع المالي في جمع المعلومات وإدارة المخاطر وتنويعها فإنه يتيح رقابة فعالة على المقترضين والشركات<sup>5</sup>، فالتقييم شبه المتواصل للشركات استنادا إلى كل المعلومات المتوفرة يساند كفاءة تخصيص رأس المال، كما أن البورصات السائلة تتيح شراء الشركات غير الكفؤة من قبل شركات أخرى الأمر الذي يدعم الكفاءة من خلال فرض الانضباط على المديرين.<sup>6</sup> كما تستطيع البورصات تحسين إدارة وضبط الشركات من خلال تمكين أصحابها من ربط رواتب المديرين بقيمة الشركة مما يخفف من مشاكل الوكالة (Agency Problem) ♦، وهذا من خلال إدخال التوازن بين حوافز ومصالح المديرين.<sup>7</sup>

6- توفير السيولة وخفض تكاليف المعاملات: يهتم المستثمرون بشكل كبير بسيولة استثماراتهم المالية التي تعني قدرة الأصل على التحول بسرعة وبأقل تكلفة إلى نقد وهذا من أجل الاستجابة بسرعة إلى الفرص الجديدة أو الأحداث غير المتوقعة، حيث يوفر النظام المالي من خلال مؤسساته وأسواقه المالية نظاما للمتاجرة يجعل من الأصول المالية أكثر سيولة، فالقدرة على تحويل الأصول المالية منخفضة

<sup>1</sup> زياد فريز، التطور المالي والنمو الاقتصادي: حالة الأردن، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 249.

<sup>2</sup> شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، 2002، ص: 33.

<sup>3</sup> صبح محمود، مرجع سابق، ص: 10-13.

<sup>4</sup> روبرتو زاهلر، مرجع سابق، ص: 147.

<sup>5</sup> وليد عبد مولا، مرجع سابق، ص: 3.

<sup>6</sup> بيتر ج مونتيل، التمويل والرفاهية والنمو، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 47.

♦ تتمثل في معرفة كيف يمكن للمالك (المقرض) التأكد -في غياب التعهد المسبق- من أن الوكيل سيتخذ قرارات في إدارة الموارد من شأنها خدمة مصلحة المالك.

<sup>7</sup> المرجع السابق، ص: 47.

السيولة إلى حقوق سائلة على النحو الذي يلائم رغبات المدخر يعد أحد معايير الكفاءة للنظام المالي<sup>1</sup>، وفي هذا السياق فإن سيولة سوق الأوراق المالية توفر فرصاً مميزة تقابل رغبات مختلف الأطراف المتعاملة في هذه السوق، وتوفيق بين متطلبات التمويل طويل الأجل للاستثمارات وعدم رغبة المستثمرين أو تخوفهم من التخلي عن مدخراتهم لفترة طويلة الأمر الذي يجعل الاستثمار أقل مخاطرة وأكثر جاذبية. كما أن وجود أسواق مالية متطورة بأدائها وأدائها قادرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات الاقتصاد من السيولة بالحجم والوقت الملائمين بات ضرورة حتمية لمواجهة المتغيرات المحلية والدولية، كما أن اللجوء إليها بدلاً عن الجهاز المصرفي لن يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية (بما قد يؤدي إلى تضخم غير مرغوب أو ضغط على ميزان المدفوعات) وإنما إلى إعادة توزيعها، كما يحافظ على الطاقة الاقتراضية للمنشأة التجارية عند الحاجة<sup>2</sup>.

من جهة أخرى يؤدي تطور القطاع المالي إلى تقليل تكاليف معاملات الادخار والاستثمار وتكاليف الاختيار المعاكس والأخطار المعنوية للشركات وهو ما يخفض التكلفة الرأسمالية الكلية للشركات والتكلفة النسبية لرأس المال الخارجي مما يزيد من إمكانية إقامتها لمشاريع مربحة<sup>3</sup>، كما يؤدي خفض تكاليف المعاملات وتسهيل تعبئة المدخرات إلى تشجيع التخصص والابتكار التقني الأمر الذي يقود إلى زيادة الإنتاجية وتحسين استخدام الموارد وبالنتيجة يسمح بتعزيز النمو الاقتصادي، ومن شأن دور النظام المالي في خفض تكلفة المعاملات أن يساهم في تشجيع التبادل كون التخصص والتبادل التجاري يتطلبان معاملات اقتصادية أكثر مما تتطلبه نفس العمليات في إطار بيئة الاكتفاء الذاتي<sup>4</sup>.

المصارف بدورها تستطيع التوسط بكلفة أقل من خلال تجميع كافة مطلوباتها وكافة أصولها واستغلال وفورات الحجم والنطاق، فمن شأن تجميع موارد المقرضين أن يسمح للمصارف بتمويل المشاريع ذات العائد المرتفع بالجملة وبالتالي تجاوز مشكل عدم قابلية التجزئة، بالإضافة إلى حماية المصارف من مخاطر السيولة والسماح لها بتوفير الأصول ذات الأجل القصيرة وكذا الاستفادة من مبدأ الأعداد الكبيرة لإصدار خصومات سائلة، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بنسبة قليلة من هذه الموارد في صورة أصول سائلة واستثمار الباقي في المشاريع المنتجة، أما تجميع الأصول فإنه يوفر للبنوك مزايا التنوع التي توفر للمصارف حماية من المخاطر الخصوصية وينحصر انكشافها في تعرضها فقط للمخاطر النظامية، وعليه فإن من شأن ما سبق أن يخفف تكاليف المتابعة المتوجبة على مقرضي تلك المصارف وأن يسمح لها باستقطاب الأرصدة بأسعار فائدة أدنى<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> صبح محمود، مرجع سابق، ص: 10-13.

<sup>2</sup> عبد الحق بوعتروس، إدارة وتنظيم بورصة القيم المنقولة، مؤتمر الأسواق المالية ودورها في جذب الاستثمارات، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2003، ص: 5.

<sup>3</sup> روبرتو زاهلر، مرجع سابق، ص: 146.

<sup>4</sup> وليد عبد مولا، مرجع سابق، ص: 3.

<sup>5</sup> بيترج مونتييل، مرجع سابق، ص: 43.



### ثالثاً: مؤسسات النظام المصرفي

تتعدد وتنوع أشكال المؤسسات النقدية والمالية التي تعرفها الأنظمة المصرفية في مختلف الدول، إذ يعد النظام المصرفي مُمثلاً في هذه المؤسسات وكذا مختلف الأنظمة والقوانين التي تعمل في ظلها، من أساسيات اقتصاد كل دولة، الأمر الذي يحتم وجود صور مختلفة لأداء هذه البنوك والمؤسسات لأعمالها ومستويات متدرجة في علاقتها ببعضها.

ويتضمن هذا العنصر الأشكال الرئيسية الثلاث للبنوك وهي: البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة.

#### 1- البنك المركزي

يمثل المصرف المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الحاضر، فهو يأتي على رأس النظام المصرفي وهو يتمتع بالسيادة والاستقلالية وتعتبر نشاطاته ذات أهمية بالغة، وتعتبر المصارف المركزية أحدث صورة لتطور الجهاز المصرفي، فقد نشأت هذه المصارف كمرحلة أخيرة من مراحل تطور الفن المصرفي ولهذا فقد ظهرت متأخرة نسبياً مقارنة بظهور المصارف التجارية.

ويلاحظ عند تتبع مراحل نشأة البنوك المركزية أنها غالباً ما تنشأ كبنك تجاري هام تمنحه الحكومات سلطات الإصدار، ورغم أن مصرف السويد الذي تأسس عام 1656 يعد أول المصارف المركزية وجوداً، فإن مصرف إنجلترا الذي تأسس عام 1694 يعتبر أول مصرف إصدار يقوم بدور المصرف المركزي.<sup>1</sup>

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت البنوك المركزية تنتشر في الدول الأوروبية، وبدأت تدريجياً تباشر وظيفتها الرئيسية في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره، ومع القرن العشرين استقرت الأوضاع تقريباً بالنسبة للبنوك المركزية حيث امتنع أغلبها تدريجياً عن القيام بالأعمال التجارية، كما اقتصر حق إصدار البنكنوت على البنوك المركزية وحدها.<sup>2</sup>

أما فيما يخص مفهوم البنك المركزي فقد تعددت المفاهيم التي يقدمها الاقتصاديون للبنك المركزي كون أي تعريف له يرتبط بوظائفه المتطورة، وإجمالاً يمكن استخلاص المفاهيم التالية: "البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، ويهدف أساساً إلى خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية"<sup>3</sup>، و"البنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقوم

<sup>1</sup> حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك - المبادئ والأساسيات - دارمكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 188.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص: 44.

<sup>3</sup> صبيح تادريس قريصة-مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص: 124.

بجميع أعماله وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوي، وتقام عليه باسمه ويكون له ختم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم، وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي.<sup>1</sup>

1-1- خصائص البنك المركزي: للبنك المركزي مجموعة من الخصائص التي تعكس دوره وأهميته وهي كالآتي:

- (1) يقوم البنك المركزي بإصدار ما يعرف بالنقود القانونية "أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية"<sup>2</sup>، وهكذا يتركز الإصدار في يد بنك واحد تدعمه الدولة فيضفي على هذه الهيئة قدرا كبيرا من الثقة.
- (2) النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع)، فهي تتميز بخصائص معينة كونها نقود مقبولة عامة ولها قوة إبراء غير محدودة وتتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية وبشكل متعدد.
- (3) لا توجد مصادر متعددة ومستقلة مصدرة للنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الإصدار، مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه ولكي تكون أكثر دقة وتنظيما.
- (4) لا يتعامل البنك المركزي مباشرة مع الأفراد، ويتم ذلك بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية، فالبنك المركزي لا يقبل ودائع الأفراد في حين أن وظيفة قبول الودائع تعد من أهم وظائف البنوك التجارية.
- (5) يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح، فيجب أن يكون هدفه تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي من خلال تنظيم سير الائتمان وكذلك إتباع السياسات النقدية، وبالتالي فهو لا يضع ضمن أولوياته تحقيق الربح في تعاملاته.
- (6) يمثل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أحوال الائتمان في البلاد من خلال الرقابة على البنوك التجارية والتأثير في قدرتها على خلق النقود، وهناك علاقة وثيقة بين البنك المركزي والحكومة من حيث أنه الموجه العام للاقتصاد وهو ما يعني ضرورة ملكية الدولة لهذا البنك، كما يعد البنك المركزي مستشارها المالي ويطلق عليه اسم بنك الدولة.

1-2- وظائف البنك المركزي: رغم أن النشاط الذي تقوم به البنوك المركزية يختلف باختلاف طبيعة الهيكل الائتماني لكل دولة وخصائص البنية الاقتصادية التي يزاول البنك نشاطه فيها، فقد وجد أن

<sup>1</sup> فائق شقير-عاطف الأخرس-عبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص ص: 18-17.

<sup>2</sup> مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985، ط5، ص: 178.

هناك قدرا من التماثل بين الوظائف الأساسية التي تؤديها في مختلف الدول<sup>1</sup>، وتمثل الوظائف الأساسية للبنك المركزي فيما يلي:

**البنك المركزي بنك إصدار:** "إن عملية إصدار النقد الورقي هي إحدى الوظائف الأساسية والهامة للمصارف المركزية، وتأتي أهمية هذه الوظيفة من الدور الذي تحتله النقود الورقية في حياة المجتمعات في الوقت الحاضر"<sup>2</sup>.

ويوفر تركيز هذه الوظيفة في يد بنك واحد عاملي الثقة والاستقرار للنقود المصدرة، غير أن سلطة الإصدار ليست مطلقة بل يجب توفر غطاء لها "أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار"<sup>3</sup>، حيث ظهر عدد من نظم الإصدار المختلفة والتي يمكن أن نميزها على النحو الآتي: \* - نظام الغطاء الذهبي الكامل - نظام الإصدار الجزئي الوثيق - نظام غطاء الذهب النسبي. - نظام الحد الأقصى للإصدار - نظام الإصدار الحر.

**البنك المركزي بنك البنوك:** يعتبر البنك المركزي ذو أهمية خاصة بالنسبة للبنوك التجارية فهو المقرض الأخير للنظام الائتماني ككل، وفي إطار وظيفته كبنك للبنوك فهو يقوم بـ

- الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية: "بمعنى أن البنوك الأخرى تتعامل مع البنك المركزي بالضبط كما تتعامل العملاء مع بنوكهم، وعلى ذلك فهو يتلقى ودائع فوائض البنوك سواء تم ذلك بصفة اختيارية أو إلزامية، كما يقوم بإقراض البنوك حين تعوزها السيولة لمقابلة احتياجات العملاء للسحب أو لأغراض الائتمان"<sup>4</sup>.

- الإشراف على عمليات المقاصة: يلجأ بعض العملاء إلى تقديم شيكات مسحوبة على حسابات جارية لدى بنوك أخرى وهذا لتحصيلها لدى بنوكهم، ويتم ذلك عن طريق قسم المقاصة بالبنك المركزي، حيث يقوم البنك المركزي بتسوية الفروقات بين المصارف المختلفة، وبما أن البنوك التجارية لديها احتياطيات نقدية لدى البنك المركزي فهذا يسهل تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي وتكون الصورة واضحة على المبالغ المستحقة لكل بنك.

**البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي:** تربط البنك المركزي بالحكومة في مختلف دول العالم روابط وثيقة فهو مصرفها ومستشارها المالي، بحيث يقدم لها خبرته فيما يتعلق بالأمور النقدية والمالية، كما تحتفظ الدولة بودائعها لدى البنك المركزي، "ويتولى القيام بالأعمال المصرفية الخاصة بالقطاع الحكومي والقطاع العام، كما أنه الجهة التي تودع لديها الأرصدة العامة والضرائب - الإيرادات العامة -

<sup>1</sup> عبد النعيم مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص: 441.

<sup>2</sup> أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، الأردن، 1993، ص: 308.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 250.

\* للتعرف أكثر على هذه الأنظمة أنظر: إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص: 77-80.

<sup>4</sup> أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص: 11.

وغير ذلك، كما أنه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة"<sup>1</sup>، "وكذلك يتولى البنك إضافة إلى وظيفة مصرف الحكومة مهمة تقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون النقدية والائتمانية نظرا لعلاقته الوثيقة مع البنوك التجارية من ناحية ومن ناحية أخرى يستند إلى خبرته الطويلة في الأمور النقدية والائتمانية."<sup>2</sup>

**البنك المركزي رقيباً على الائتمان:** "إن وظيفة المصرف المركزي في الرقابة على الائتمان تعتبر من الوظائف المهمة جداً وذلك في مختلف البلدان الرأسمالية والبلدان ذات الاقتصاد المختلط، وأهمية هذه الرقابة تأتي للصلة الوثيقة بسن حجم الائتمان، حيث يرتبط بهذا الحجم وسائل الدفع، وأثر هذا على مستويات الأسعار"<sup>3</sup>، وهي وظيفة ترتبط بتحقيق الاستقرار في أسواق المال والنقد، وهو السبيل لتحقيق الاستقرار النسبي للاقتصاد القومي، وتصنف وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان إلى ثلاثة أنواع هي:

- الرقابة الكمية: هذا النوع من الرقابة يهدف إلى التأثير في حجم الائتمان (كميته) ولا شأن لهذه الرقابة بنوعية الائتمان، وسبل تنفيذ هذا التأثير سبل غير مباشرة.
- الرقابة الكيفية: تهدف الرقابة الكيفية إلى توجيه الائتمان إلى وجوه الاستعمال المرغوب فيها وذلك بالتمييز في السعر أو في مدى توافر الائتمان.
- الرقابة المباشرة: "تنصب هذه الرقابة على الجانب الكمي والكيفي لعملية الائتمان، ويقصد بذلك ما يباشره البنك المركزي تجاه البنوك التجارية من إقناع أدبي لكي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه."<sup>4</sup>

## 2- البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية أحد أهم ركائز التقدم الاقتصادي، فهي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية واشباع الحاجات المتعددة للعملاء سواء أفراد أو مؤسسات، كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تيسير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية.

**1-2- تعريف البنوك التجارية:** يعرف البنك التجاري على أنه "مؤسسة تعمل في السوق النقدية وتطلع أساساً بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الاطلاع أو بعد أجل"<sup>5</sup>، وقبول البنوك التجارية للودائع أدى إلى تسميتها أحياناً ببنوك الودائع لما تتميز به عن المصارف الأخرى من قبول الودائع تحت الطلب

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 299.

<sup>2</sup> محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص: 252-253.

<sup>3</sup> خالد علي الدليبي، مرجع سابق، ص: 103.

<sup>4</sup> محمد أحمد الراز، محاضرات في النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1974، ص: 45.

<sup>5</sup> مروان عطون، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982، ص: 56.

والحسابات الجارية وينتج عنه ما يسمى خلق النقود<sup>1</sup>، كما يمكن النظر إلى الجانب الآخر لهذه البنوك والذي يتمثل في استخداماتها، حيث أنها تعرف كذلك بعبارة بنوك قرض بما أن وظيفتها هي تعبئة ادخار المودعين تحت صيغة الودائع تحت النظر وإعادة تدويرها عن طريق القرض لأجل قصير.<sup>2</sup>

ويمكن القول بصفة عامة أن النظم المصرفية في البلاد الأوروبية قد تأثرت في وظائفها إلى حد ما باختلاف مراحل تطورها الاقتصادي، إلا أن هذا الاختلاف بدأ بالزوال مع ظهور مفهوم البنوك الشاملة. 2-2- خصائص البنوك التجارية: للبنوك التجارية مجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ونورد أهم العناصر التي تصنع هذا الفرق فيما يلي:

- مبدأ التدرج: حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز المصرفي، وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة.
- رأينا فيما سبق أن لكل دولة بنك مركزي واحد وهو ما يمثل التطبيق الصحيح لمبدأ "وحدة بنك"، غير أن البنوك التجارية تعدد وتنوع وتنتشر عبر العديد من المناطق وحتى خارج الدولة الأم ولا يحدها في ذلك غير حجم السوق وفرص الربح المتوقعة.
- "تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) تشكل نقود لم تكن موجودة أصلاً وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك"<sup>3</sup>، وتعدد المصادر بالنسبة لهذه النقود باختلاف البنك التجاري كما تتباين أشكالها، أما النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي ذات مصدر وحيد وشكل محدد لجميع وحداتها، كما أنها متماثلة في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.
- تعد البنوك التجارية مشروعات رأسمالية هدفها الأول هو تحقيق الربح، وهي تسعى للتوسع وانتهاز الفرص المتاحة أمامها لزيادة توظيفاتها بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي من تحقيق للتوازن ودعم للاستقرار المالي والاقتصادي.

### 3- البنوك المتخصصة

تعد البنوك المتخصصة من المؤسسات التي تضطلع بدور تنموي هام وأساسي في مجالات متعددة، وهي في ذلك تمارس نوعاً من التخصص باتجاه قطاع اقتصادي معين تركز فيه نشاطها التمويلي والخدمي بشكل احترافي يمكنها من دعم عملياته وأنشطته المختلفة، في مسعى متكامل للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية منها خاصة.

<sup>1</sup> زياد سليم رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ط6، ص: 21.

<sup>2</sup> Pascal Gouchon, *Vocabulaire d'actualité économique*, Edition ellipses, Paris, 1994, P : 30.

<sup>3</sup> رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 2.

3-1- تعريف البنوك المتخصصة: يعرف الباحثون والعاملون في المجال المالي والمصرفي البنوك المتخصصة بأنها البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا معينا من النشاط الاقتصادي، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية.<sup>1</sup>

يتضح مما سبق أن البنوك المتخصصة هي مؤسسات بنكية تتوجه لخدمة وتمويل قطاع معين، والتخصص المشار إليه مقصود بذاته بغرض حصر أنشطة هذه البنوك في مجال محدد دون غيره من المجالات.

وتأسيسا على المفهوم السابق أيضا، تختلف طبيعة وأجال القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك المتخصصة حسب النوع النشاط الذي يتم التعامل معه، على سبيل المثال في بنوك التجارة الخارجية قد يصل أجل القروض إلى ستة أشهر، بينما يصل في البنك العقاري إلى ما يقرب من 30 سنة، من ناحية ثانية تنحصر موارد البنوك المتخصصة في مصادر أخرى بخلاف الودائع تشمل رأس المال، والاحتياطيات، والسندات، والقروض المستثمرة من قبل البنوك التجارية، ونتيجة لذلك لا تستطيع تلك البنوك أن تنطلق بلا حدود في أنشطتها، حيث ترتبط في المقام الأول بقدر الموارد المتاحة لديها بعكس الحال بالنسبة للبنوك التجارية التي تتوافر لديها موارد طائلة نتيجة تلقيها الودائع، ومن ثمة يمكنها الانطلاق في أنشطتها إلى أبعد مدى.<sup>2</sup>

بيد أن المتغيرات الراهنة في المجال المالي والمصرفي فتحت آفاقا واسعة أمام هذه المؤسسات المتخصصة، في مجال إتاحة الموارد المالية وإقراضها، حيث أصبح بإمكانها الحصول على الودائع بشروط معينة كما سمح توريق الديون والقروض لها أن تتوسع في أنشطتها وأعمالها.

3-2- خصائص البنوك المتخصصة: تتميز البنوك المتخصصة بمجموعة من الخصائص التي من خلالها يتضح الفرق بينها وبين غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، ورغم تعدد أنواع وأشكال هذه البنوك وتباين مجالات عملها فإنها تشترك بصفة عامة في الخصائص الآتية:<sup>3</sup>

- لا تتلقى الودائع من الأفراد وإنما تعتمد على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية.
- قد يكون جانب من أهداف هذه البنوك قوميا اجتماعيا، لذلك قد تساعد الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز.

<sup>1</sup> حسين بني هاني، مرجع سابق، ص: 231.

<sup>2</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص: 16-17.

<sup>3</sup> عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة "إدارة البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 97.

- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك.

ويمكن ملاحظة هذه الخصائص والفروق من خلال دراسة ميزانية هذه البنوك ومقارنتها بميزانيات البنوك الأخرى كالبنوك التجارية مثلا، وهذا من جانب الأصول والخصوم، فالبنوك المتخصصة تتميز بعدم تلقيها لودائع الأفراد إلا أشكال محددة ومعينة ويكون اعتمادها بشكل رئيسي على رؤوس أموالها ومساهمها وما تصدره من سندات والإعانات التي تقدمها جهات أخرى كالدولة، فيما نجد أن البنوك التجارية تتلقى ودائع الأفراد والتي تشكل النسبة الأكبر من مواردها فيما يشكل رأس مالها بالنسبة لمجموع أصولها نسبة ضئيلة، أيضا وفيما يخص الاستخدامات نجد أن البنوك المتخصصة تدعم وتمول المشاريع التي تتسم بطول آجالها فيما تعتمد البنوك التجارية على ودائعها في تمويل النشاطات التي تتميز بقصر آجال استحقاقها وهي عموما أنشطة تجارية بعكس البنوك المتخصصة والتي تتوجه لدعم النشاطات التنموية بمختلف القطاعات.

3-3- أشكال البنوك المتخصصة ووظائفها: يتوقف نوع البنك وتخصصه على العلاقة بين الودائع التي تودع لديه وطريقة استثمارها، وتختلف طريقة الاستخدام للموارد المالية للبنك في العمليات المصرفية التجارية قصيرة الأجل ومنح قروض متوسطة أو طويلة الأجل، واستثمارها في إنشاء المشروعات الصناعية أو التجارية أو الاشتراك في إنشائها، ولهذا نرى أنواعا متعددة من البنوك.<sup>1</sup> حيث تعدد وتنوع وظائف البنوك المتخصصة حسب المجال والنشاط الذي تخدمه، كما يتعدد ما تضعه من إمكانيات وأدوات لصالح عملائها بهذه الأنشطة، وفيما يلي استعراض لأهم أشكال هذه البنوك ووظائف كل شكل منها:

**بنوك الاستثمار:** من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك بسبب تعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحاضر، فهي تسمى بنوك تجارة في إنجلترا "Merchant Banks"، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنوك استثمار "Investment Banks"، وفي فرنسا بنوك أعمال "Banques d'Affaires".<sup>2</sup>

على أنه مهما اختلفت التسميات فإن الدور الأساسي لهذه البنوك هو الإسهام في تمويل وإدارة الاستثمارات لتحقيق التنمية، وعموما يمكن حصر أهم الوظائف التي تقوم بها تلك البنوك في الآتي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد نور، محاسبة المنشأة المالية-البنوك وشركات التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص ص: 11-15.

<sup>2</sup> عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص ص: 438-473.

<sup>3</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص ص: 15-16.

- التعرف على فرص الاستثمار ودراسة جدواها الاقتصادية، ثم الإشراف والمشاركة في تأسيس المشروعات الجديدة، واتخاذ السبل الكافية للترويج لها، وتدبير أوجه التمويل وكذا الكوادر الإدارية اللازمة لإدارتها.
- تقديم المشورة الفنية لمشروعات الاستثمار القائمة، وإصدار الاستشارات المالية في عمليات الاندماج والسيطرة وإعادة تنظيم الشركات وإنشاء الشركات التابعة، فضلا عن تقديمها للاستشارات القانونية في مجالات الإصدارات الجديدة وعمليات البورصة.
- تيسير عمليات التجارة الدولية من خلال تقديم بعض الخدمات الهامة في هذا المجال مثل قبول الأوراق التجارية اللازمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية، وممارسة عمليات التعزيز المصرفي، وقبول ودفع قيمة السلع المستوردة للمشروعات الاستثمارية، ومنح كفالات الإفراج عن السفن.
- تقديم مجموعة من الخدمات الهامة في مجال سوق الصرف الأجنبي، مثل توفير العملات الأجنبية بالكميات المطلوبة للعملاء.

وقد أدى الدور الهام الذي تلعبه بنوك الاستثمار إلى تحول بعضها لبنوك قابضة لعدد كبير من الشركات التابعة والتي فضلت بدورها التعامل مصرفيا مع البنك الأم، الأمر الذي أوجد نوعا من التداخل في وظائف بنوك الاستثمار مع البنوك التجارية.

**البنوك الصناعية:** تعرف هذه البنوك على أنها "بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل".<sup>1</sup>

بالتالي فمجال عمل هذه البنوك هو المجال الصناعي وبذلك تنحصر وظائفها في:<sup>2</sup>

- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الجارية في المشروعات الصناعية بما تنطوي عليه من مواد خام وأجور وخلافه.
- تأمين الموارد اللازمة للعمليات الرأسمالية في المشروعات الصناعية كما في حالة التوسعات، والتجديدات، وإضافة خطوط إنتاجية جديدة.
- تأمين الموارد اللازمة لتأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة بما ينطوي عليه ذلك من دراسات جدوى ومباني وآلات وتجهيزات وخلافه.

**البنوك الزراعية:** هي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل شراء البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية 'الطرق المحاسبية الحديثة'، داروائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ط2، ص: 19.

<sup>2</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص: 17.



هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية، لذلك تكون فترات التمويل متوسطة الأجل ومرتبطة بالمواسم الزراعية<sup>1</sup>، وتمتد وظائف هذه البنوك لتشمل<sup>2</sup>:

- تمويل العمليات الجارية للمشروعات الزراعية القائمة عن طريق منح السلف النقدية والعينية للمزارعين لتولي أعباء إعداد وتمهيد الأرض للزراعة والتسميد والحصاد وتربية المواشي والدواجن والمناحل وغيرها.

- تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات الزراعية التي تقوم بزيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق إضافة مساحات جديدة أو شراء آلات زراعية جديدة أو إنشاء مناحل أو خطوط إنتاج وتسمين دواجن وحيوانات.

- تمويل عمليات استصلاح الأراضي الجديدة بما يحقق هدف التوسع الأفقي.

- تمويل عمليات التوسع الرأسمالي لتحسين نوعية وإنتاجية المحاصيل الزراعية والمناحل وغيرها.

**البنوك العقارية:** هي البنوك التي تتعامل مع قطاع معين هو قطاع الإسكان والمرافق والذي يحتاج إلى توافر أموال كبيرة ومستعدة للتوظيف لأجل طويلة وبأسعار مناسبة تقابل طول مدة القرض والمخاطر التي يتعرض لها الادخار<sup>3</sup>.

ويتحقق مردودان لمصاحبان لنشاط هذا النوع من البنوك، أحدهما مردود اقتصادي والآخر مردود اجتماعي للدولة.

يتمثل المردود الاقتصادي في الدخل العائد على البنك المتمثل في الفرق بين أسعار بيع الوحدات المبنية وتكاليف تشييدها، ويتمثل المردود الاجتماعي في إسهام البنك في توفير عدد كبير من الوحدات المبنية سواء لأغراض السكن أو لأغراض أخرى، مما يلبي احتياجات قطاعات عديدة من الأفراد ذوي المستويات الاقتصادية المتفاوتة، ويتوفر لدى هذا النوع من البنوك المتخصصة أطقم من الخبراء والمتخصصين في مجالات الأنشطة العقارية بأنواعها بما فيها إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، من ناحية ثانية تعد المخاطر التي تتعرض لها البنوك العقارية أقل بكثير من مخاطر البنوك الزراعية نتيجة حصول الأولى على ضمانات عقارية كافية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 19.

<sup>2</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص: 18.

<sup>3</sup> زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص: 177.

<sup>4</sup> أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص: 19.

# الفصل الثاني: العولمة المالية وتحرير الخدمات البنكية

أولاً: الصناعة المالية والعولمة

ثانياً: مفهوم الكبح المالي وأهم تكاليفه وقيوده

ثالثاً: مفهوم وأشكال وطبيعة ظاهرة تحرير الخدمات المالية  
والبنكية

رابعاً: شروط نجاح ظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية والمنافع  
والتكاليف المحتملة

تمهيد:

كان للعملة المالية الأثر البالغ على الأنظمة المصرفية والمالية في مختلف الدول على نحو متزايد باستمرار، حيث أسست لأوضاع مغايرة ذات أبعاد ومضامين جديدة توضح مدى التصاق هذه الظاهرة بالنشاط المالي على وجه الخصوص، وتدفع نحو المزيد من التحرر والانفتاح المالي والاقتصادي. فقد خضع القطاع المالي (القطاع المصرفي كجزء منه) إلى محاولات إحكام الرقابة تحت مسمى ما يعرف بـ "سياسات الكبح المالي"، والتي تثبط عملية التراكم الرأسمالي. وهذا الأمر غير الصحي استدعى القيام بجهود للتخلص من القيود المفروضة على الأنظمة المالية والمصرفية. وهذا بغرض الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية، ولعل من أبرزها الحصول على رأس المال بأقل تكلفة. وهذا من شأنه رفع كفاءة القطاعات المالية والمصرفية فيما يتعلق بتمويل الاقتصادات. غير أنه توجد عدة محاذير تنطوي عليها ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، والتي نذكر منها زيادة عدوى انتشار الأزمات. وستتطرق في هذا المحور إلى أضرار الكبح المالي بالنسبة لعملية تمويل النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى عرض بعض الجوانب الرئيسية لظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية، وأيضا منافعها وتكاليفها المحتملة على الجهاز المصرفي.

### أولاً: الصناعة المالية والعملة

تشهد الصناعة المالية مجموعة من التحولات عميقة وسريعة التأثير تتشكل في ضوءها الملامح الأساسية لحاضر ومستقبل هذه الصناعة، تجري الإشارة إلى مجموع هذه التطورات غالباً بمصطلح العملة (Globalization) كإطار عام لتوصيف حجم وقوة التغيرات والتحولات الحاصلة واستمراريتها. وبعيدا عن الاختلافات القائمة حول نشأة العملة وسياق تطورها فإن هذا المصطلح يشير في معناه الاقتصادي إلى تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل (Interdependence) بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة، وتنمو عملية التبادل الدولي لتشكل نسبة مهمة من إجمالي النشاط الاقتصادي كما تطرح أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ويتعاظم دورها قياساً بالنشاط الاقتصادي المحلي<sup>1</sup>، أو كما يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم كله.<sup>2</sup>

يتضح من التعاريف السابقة أن العملة الاقتصادية تضم شقين رئيسيين هما العملة الإنتاجية والعملة المالية، حيث تتحقق عملة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتلو من خلال اتجاهين هما التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العملة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص: 17-18.

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، نشرة آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، ماي 1997.

أما العملة المالية فهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا.<sup>1</sup>

ففي ضوء الاتجاه إلى الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة والذي يقوم على التفاعل والتكامل المتزايد بين الاقتصاد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، فإن العملة المالية تعكس ترابطا عضويا متناميا بين المؤسسات والأسواق المالية عالميا وتغييرا في حجم هذه الأسواق وحجم تأثيرها وطبيعة الأدوات المستعملة من حيث الغرض والبناء، وكذا تلاشي الحواجز الجغرافية والتنظيمية أمام تدفق رؤوس الأموال.

إذ تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا رئيسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي، كما ترتبط صور ودرجات هذه الحركة ارتباطا وثيقا بفرضية كفاءة الأسواق المالية الدولية هذه الأخيرة تمثل قناة تدفق الأدوات المالية عبر مختلف دول العالم<sup>2</sup>، حيث يشير التكامل المالي إلى عملية الربط بين الأسواق المالية الوطنية ما يعمل على إنشاء سوق مالية دولية هي الآن في طور توحيد متزايد.<sup>3</sup>

يتم ربط الأسواق المالية -خصوصا تلك المنظمة- من خلال أساليب وآليات مختلفة تعتمد على درجة التنافس والاختلاف بين البورصات العالمية المطلوب ربطها ومن أهمها: الربط الحاسوبي، الربط من خلال الوسطاء الماليين، الربط غير المباشر من خلال الشركات المالية العالمية، الربط بمحافظ الاستثمار الدولية، الربط بواسطة توحيد السياسات المالية بين البورصات، الربط باستخدام هيكل تنظيمية متوافقة، الربط التشريعي، الربط بالشركات المشتركة، الربط المتكامل بأكثر من آلية من الآليات السابقة.<sup>4</sup>

بدورها فإن المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة شهدت تحولا كبيرا في أدوات وأساليب العمل فضلا عن تغير طبيعة المتعاملين والتحديات التي تواجهها في ظل بيئة متطورة وحركية للعمل المصرفي يصطلح البعض على الإشارة إليها بوصف "العملة المصرفية"، التي تمثل "حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة بما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو المزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية"<sup>5</sup>، فالقطاع المصرفي يعد من أكثر الأنشطة تأثرا بانعكاسات العملة ونتائجها، حيث تعمل البنوك في بيئة مالية عالمية أكثر حيوية وارتباطا وتقلبا يطبعها تزايد المخاوف من اضطراب الأسواق

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العملة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 33.

<sup>2</sup> عمر صقر، العملة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 13.

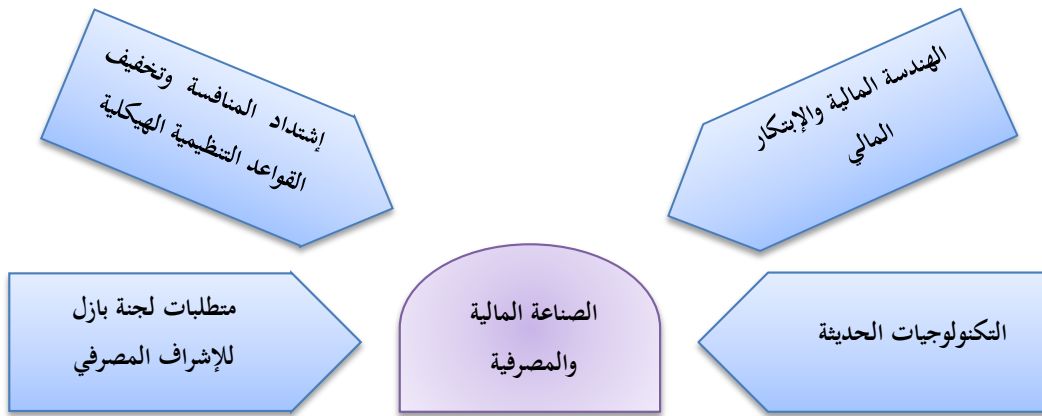
<sup>3</sup> Henri Bourguinat, *Finance Internationale*, Presse Universitaire de France, Paris, 1999, P: 37.

<sup>4</sup> فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004، ص: 171-174.

<sup>5</sup> محسن أحمد الخضيري، مفهوم العملة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، المجلد 19، 1999، ص: 173.

والمؤسسات العاملة فيها، تطرح هذه التحولات تغيرا في مفاهيم أداء العمل المصرفي والمالي بالنسبة للبنوك وتوجهات تجديدية هامة في أسلوب تقديم الخدمة والوصول إلى رغبات مستقبلها، كما ترسم ملامح تغير واضح تبرز في آفاقه تحديات وقضايا أساسية أمام البنوك وأعمالها لا تزال التوقعات بشأنها تشير إلى حدوث مزيد من التغيرات والتطورات، تدفع البنوك للبحث عن وسائل جديدة تمكنها من الحضور على الساحة المصرفية بمتغيراتها المختلفة والتكيف مع الاتجاهات الإبداعية في مجال عملها، بحيث أصبح الأداء الاقتصادي لهذه المؤسسات متوقفا على مدى استجابتها لحوافز السوق العالمية. ولعل من أهم القضايا والتحديات الحالية والمستقبلية الماثلة أمام الصناعة المالية والمصرفية، مجموعة العناصر التي يمكن التعبير عنها من خلال الشكل الموالي، والتي سيتم مناقشتها وتحليل أثرها ضمن أقسام هذا المبحث والمبحث الذي يليه.

### شكل 1: عوامل التأثير في الصناعة المالية والمصرفية



المصدر: طارق خاطر، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص: 58.

### ثانيا: مفهوم الكبح المالي وأهم تكاليفه وقيوده

إذا كان التحرير المالي هو محاولة لرفع قيود الكبح المالي، والذي تم التطرق إليه سالفًا، وذلك عندما تم عرض دراسة (McKinnon and Shaw, 1973)، والذين اعتقدا كل أشكال الرقابة العامة على السوق المالية، والمحقة عبر الأدوات الكمية (الائتمان الموجه للقطاعات الإستراتيجية، نسب الاحتياطي المرتفعة) أو عبر الأدوات السعرية (تسقيف أسعار الفائدة)، تولد حالة من "الكبح المالي" تتميز بمعدلات أسعار الفائدة الحقيقية السالبة، وانخفاض مستويات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. وهكذا، فإنه من الأهمية بما كان أن يتم التطرق إلى مفهوم الكبح المالي وصوره وتكاليفه، وذلك على النحو التالي:

## 1- مفهوم وصور الكبح المالي

تطرت الدراسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي إلى مفهوم إحكام التدخل الحكومي في الأسواق المالية أو ما يطلق عليه "الكبح المالي". وقد عرفه "McKinnon, 1989" على أنه "التدخل الحكومي عن طريق فرض ضرائب في أسواق رؤوس الأموال الرئيسية المتوافرة محليا لتعمل بعيدا عن آليات السوق". وتتخذ الضرائب التي تفرضها الدولة في هذا المجال صورتين أساسيتين، وهما:<sup>(1)</sup>

(1) الرقابة على معدلات الفائدة: وتطبق عادة على معدلات الفائدة لكل من الإيداعات والقروض. وغالبا ما تكون أسعار الفائدة على القروض منخفضة بغية تشجيع الاستثمار. وإذا كانت أسعار الفائدة على القروض منخفضة، فلا بد أن تكون أسعار الفائدة المحددة على الإيداعات منخفضة أيضا ما لم تكن الحكومة قادرة على دعم أجهزة الائتمان دعما ماليا. ويتربط على انخفاض معدل الفائدة في الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة للتضخم أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية سالبة.

(2) برامج الائتمان الموجه: والتي تسعى إلى ضمان توجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل قطاعات الصناعات التي حددت الحكومة أولويتها وقطاعات التصدير، أو حتى توجيه الائتمان للحكومة ذاتها. عند حدوث عجز مالي على البنك المركزي تدير موارد التمويل مباشرة بما للدولة من سلطة سيادية أو تقرير حوافز خاصة للمؤسسات المالية لإقراض الحكومة، وتأخذ هذه الحوافز عادة شكل الإعفاءات الضريبية. وعادة ما يستجيب البنك المركزي للضغوط المتزايدة من الحكومة نتيجة الأهداف السياسية للتنمية. وهي ضغوط تؤدي لا محالة للتضخم. كما أن البنك المركزي عادة ما يلجأ إلى وضع ضوابط كمية لإقراض القطاع الخاص. ويفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بمعدلات عالية من الاحتياطي القانوني. وتؤدي تلك الضوابط إلى ترشيد نصيب القطاع الخاص من الائتمان.

## 2- تكاليف الكبح المالي

إذا كانت الحجج التي تسوغ إحكام التدخل الحكومي في القطاع المالي والمصرفي، هي حماية المنظومة المالية والمصرفية من الأزمات والهزات التي يمكن أن تؤدي إلى انهيارها أو إضعاف قدرتها على تمويل الاقتصادات الوطنية مما يؤدي بدوره إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي. وهذا الأخير يعد مطلباً ضرورياً للسياسات الاقتصادية خاصة في الدول النامية، ودافعا لإتباع صور "الكبح المالي" المشار إليها سابقا. لكن على الرغم من ذلك، تؤكد أغلبية الدراسات على أنه هناك تكاليف لعملية إحكام التدخل الحكومي أي ظاهرة "الكبح المالي"، والتي تتضمن ما يلي:

(1) سوء تعبئة الموارد: حيث اتخذت الرقابة اللائحة ذريعة للتدخل الحكومي بهدف الحفاظ على معدلات الفائدة الحقيقية عند مستوى منخفض، مما أدى إلى انخفاض الميل للدخار وزيادة الميل

<sup>(1)</sup> كريمة محمد إبراهيم الحسيني، تحرير القطاع المالي والمصرفي بين النظرية والتطبيق (دراسة للتجربة المصرية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص ص: 20-21.

للاستهلاك، وبالتالي تراجع المدخرات إلى ما دون المستويات المطلوبة وزيادة اعتماد المؤسسات المالية على الحكومة.

(2) سوء تخصيص الائتمان وتوجيهه: حيث أن الضوابط والقيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصيصه لخدمة أهداف سياسية وليس اقتصادية. كما أن توجيه الموارد المتاحة من الائتمان المدعم للشركات التي تحميها سياسة الحكومة يعني افتقاد الحافز لدى تلك الشركات لاستخدام ما يتاح لها من ائتمان بكفاءة، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى إساءة تخصيص الموارد. وفي المقابل نجد أن شركات القطاع الخاص تتسم بانخفاض وعدم مرونة موارد الائتمان المتاحة المتاح لها، مما يؤدي إلى عدم كفاءة الاستثمارات التي تقوم بها نظراً لأنها تحقق معدلات ربحية أقل من تلك السائدة في السوق، ويعني ذلك بوضوح سوء تخصيص الموارد بالنسبة للمشروعات التي تنفذها شركات تخضع لتقنين وترشيد الائتمان دون غيرها.

(3) عدم كفاءة الجهاز المصرفي: ترتب على زيادة التدخل الحكومي في الأسواق المالية قيام البنوك بإعطاء الأولوية للأهداف السياسية دون الأهداف الاقتصادية. وبالتالي لم تعد البنوك مطالبة بتوفير مهارات لتقني منح القروض طالما أنها تعتمد على الضمانات التي تقدمها الحكومة عند إصدار القروض.

(4) الإضرار بنوعية وكمية التراكم الرأسمالي، والذي نجم عن عدة عوامل، وهي:

- أ. محدودية وارتفاع تكلفة الأموال المتاحة للإقراض والمتدفقة من النظام المصرفي، والذي يدفع الأعوان الاقتصاديين إلى الاعتماد أساساً على التمويل الذاتي لتحقيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ب. تغير أسعار الفائدة على القروض، لصالح فئات معينة من المقترضين على حساب الفئات الأخرى.
- ج. صعوبة تراكم الأصول النقدية السائلة بسبب معدلات الفائدة الحقيقية السلبية على الودائع، والذي حد من التدفق النقدي المحتمل وبالتالي محدودة عمليات التنفيذ للمشاريع الاستثمارية.
- د. عدم الاستقرار النقدي في الاقتصاد المحلي نتيجة لعدم توفر السيولة في الشركات وارتفاع مستوى التضخم الذي يتسبب في تشدد شروط الوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبية من جهة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، من جهة أخرى.<sup>(1)</sup>

وهكذا، نلاحظ أن تكاليف قيود الكبح المالي تضعف القطاعات المالية والمصرفية، وتحد من قدراتها التمويلية، وهذا ما زاد من دعوات تحرير هذه القطاعات.

<sup>(1)</sup> Nacer Bernou - Marcelline Grondin, **Réconciliation entre libéralisation financière et croissance économique dans un système fondé sur la banque**, Groupe d'Analyse et de Théorie Économique (G.A.T.E ), Université Lumière LYON 2 , France ,DOCUMENTS DE TRAVAIL No. 01-12 ,2001, P: 04 - 05

### ثالثاً: مفهوم وأشكال وطبيعة ظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية

في هذا السياق، سيتم التطرق إلى مفهوم وأشكال وطبيعة ظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية، وذلك على النحو التالي:

#### 1- مفهوم ظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية وتعريف الاتجار فيها

يشير مصطلح التحرير المالي إلى محاولة الحكومة من تخفيف القيود على النظام بما فيه من مؤسسات وأسواق وأدوات مالية بهدف تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

كما ينظر للتحرير على أنه عملية تنطوي على مجموعة واسعة من التدابير الموجهة نحو القضاء على مختلف القيود المفروضة على القطاع المالي، مثل إزالة القيود المفروضة على محفظة خدمات القطاع المصرفي، وإصلاح القطاع الخارجي، فضلاً عن التغييرات في الإطار المؤسسي للسياسة النقدية<sup>(2)</sup>.

بالنسبة لمفهوم التحرير المصرفي، فهو يعرف على أنه: "ذلك التحرير الذي ضمن سياق التحرير الاقتصادي ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درج القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة. أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء البنوك والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية"<sup>(3)</sup>. كما تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق بتحريرها من المعوقات الإدارية، وترك قوى السوق تعمل بحرية لتحرير معدل الفائدة وعدم وضع حدود قصوى لها لكي تصل إلى المستوى الذي يفرضه السوق، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها وتلافي العراقيل التي كانت تعرقل العمل في الأسواق<sup>(4)</sup>.

هذا، وقد ساهمت عالمية أسواق المال وعودة آلات الصرف والتطور في نظم الاتصالات والحاسبات الآلية في إزالة العديد من المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تقف حاجزاً أمام البنوك في ممارسة أنشطة غير مصرفية. وهذا لتسنع الفرصة أمام الجهاز المصرفي ليكون أكثر استجابة للدخول في الأنشطة الحديثة، ومن ثم بدأت البنوك استحداث أدوات مالية جديدة لكي تتعامل بكفاءة أكبر مع الاتجاهات العالمية. وتنتشر الدراسات أنه منذ بداية السبعينات بدأت دول الإتحاد

(1) زهراء صالح الخياط، دور التحرير المالي في تعزيز الإبداع المالي (دراسة تحليلية نظرية)، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعية، المجلد: 04، العدد: 29-30، العراق، 2010، ص: 43.

(2) E. Murat Ucer, Notes on Financial Liberalization, P :01. an article published on the following website: [http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sothitorn/liberalization\\_1.pdf](http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sothitorn/liberalization_1.pdf) (18/07/2013)

(3) عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 37.

(4) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 10.



الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان السير في اتجاه التحرر بداية بتحرير أسعار الفائدة وإلغاء التحديد الجامد لأسعار العملات والمصاريف البنكية وتخفيف القيود على الائتمان وكذلك القيود على فتح الفروع ناهيك عن تعويم أسعار الصرف<sup>(1)</sup>.

وقد اختلفت درجة التحرر من القيود من دولة إلى أخرى حيث يسمح بوجه عام لبنوك الدول الصناعية المتقدمة بممارسة الأنشطة المتعلقة بكل من الأوراق المالية والعقارات والاستثمارات في مؤسسات غير مالية، كما يسمح للبنوك نفسها ملكا لمؤسسات غير مالية، والاستثناء الوحيد كان يتمثل في حظر ممارسة البنوك لنشاط التأمين في كل من أيرلندا واليابان<sup>(2)</sup>.

هذا، تعتبر البنوك مؤسسات إنتاجية تضطلع بتقديم الخدمات المصرفية لعملائها من أجل الوفاء بمتطلباتها مقابل عمولات ومصاريف تتلقاها لقاء تلك الخدمات العابرة للحدود وهي بذلك تتاجر في تلك الخدمات، ومن هنا يقصد بالاتجار بالخدمات المصرفية "قدرة تلك الخدمات على تخطي الحدود من دون حركة مجهزها أو المستفيد منها أي العميل"<sup>(3)</sup>. وقد عرف الاتجار بالخدمات المصرفية نموًا متزايدًا في السنوات الأخيرة في ظل نمو الأنشطة المالية الدولية بصورة أسرع من نمو الأسواق المحلية وكذلك نمو معاملات الأوراق المالية والمشتقات المالية بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية وازدادت قيمة الأوراق المالية التي تم إصدارها من حوالي 100 بليون دولار أمريكي عام 1987 إلى 500 بليون عام 1996<sup>(4)</sup>.

ويوضح الجدول التالي الأنشطة المسموح بها للبنوك التجارية في بعض دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة G10 :

(1) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري (الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا)، رسالة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 1998/1999، ص: 37.

(2) سعدي وصاف، عتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 299.

(3) سمر كوكب الجميل، الاتجاهات الدولية في مالية الأعمال المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 234.

(4) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 19.

## الجدول 1: الأنشطة المسموح بها للبنوك التجارية في بعض دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة العشر G10

| الدولة   | الأوراق المالية | التأمين | العقارات | الاستثمار في مؤسسات غير مالية | التبعية لمؤسسة غير مالية |
|--|-----------------|---------|----------|-------------------------------|--------------------------|
| بنوك ذات أنشطة بالغة الاتساع<br>أستراليا<br>سويسرا<br>المملكة المتحدة<br>فرنسا | لا قيود         | مسموح   | لا قيود  | لا قيود                       | لا قيود                  |
| بنوك ذات أنشطة متسعة<br>ألمانيا<br>إيرلندا<br>إسبانيا                          | لا قيود         | مقيد    | مسموح    | لا قيود                       | لا قيود                  |
| بنوك ذات أنشطة مقيدة بعض الشيء<br>إيطاليا<br>كندا<br>اليونان                   | لا قيود         | مسموح   | مقيد     | مقيد                          | مقيد                     |
| بنوك ذات أنشطة مقيدة<br>اليابان<br>الولايات المتحدة                            | مقيد            | ممنوع   | مقيد     | مقيد                          | مقيد                     |

لا قيود: يمكن للبنك ممارسة كافة مجالات النشاط المذكور بشكل مباشر.

مسموح: يمكن للبنك ممارسة كافة مجالات النشاط المذكور على أن تكون كلها أو بعضها من خلال شركات تابعة.

مقيد: بعض مجالات النشاط المذكور يمكن ممارستها من خلال البنك أو شركات تابعة.

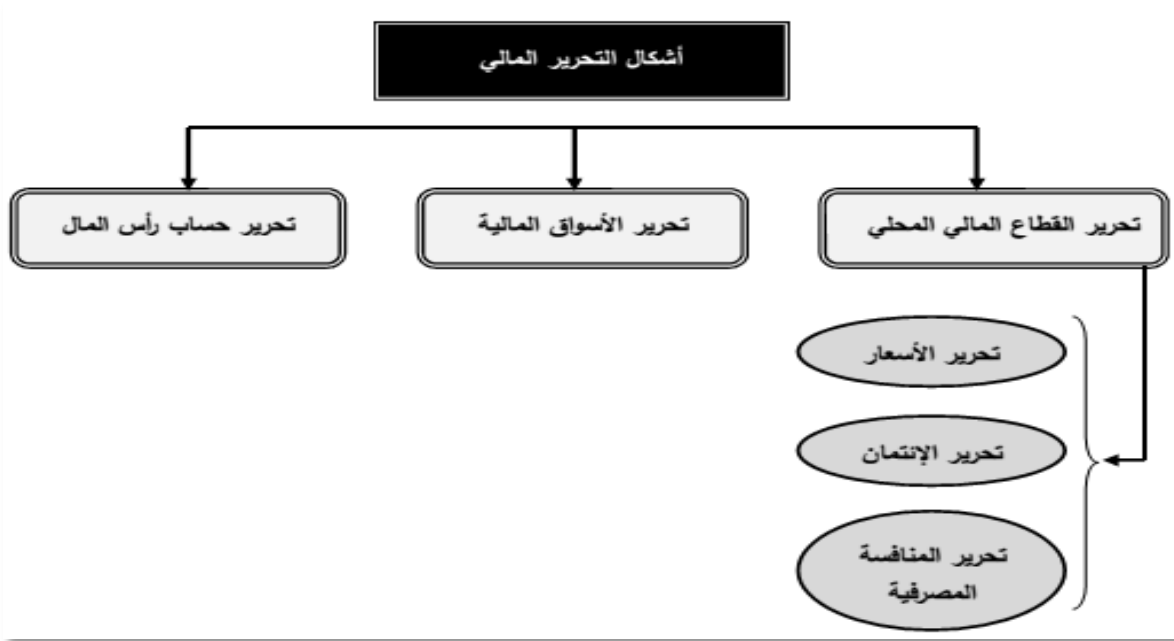
ممنوع: لا يمكن ممارسة النشاط سواء مباشرة أو من خلال شركات تابعة.

المصدر: وصاف سعدي، وصاف عتيقة، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 71.

## 2- أشكال ظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية

يعتبر متغير التحرير المالي مؤشرا مكونا من ثلاثة جوانب أساسية والتي تمثل أشكال التحرير المالي، وهذا ما يوضحه الشكل (2):

## الشكل 2: أشكال التحريك المالي



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Saoussen Ben Gamra, *Libéralisation Financière et Crises Bancaires Le Cas des Pays Emergents*, P : 05. Un article publié sur le site Web suivant : <http://www.univ-paris13.fr/CEPN/BenGamra.PDF> (20/07/2013)

وسيتم توضيح أشكال التحريك المالي فيما يلي: (1)

(1) تحريك القطاع المالي المحلي: ويشمل ثلاثة متغيرات أساسية، وهي:

- أ. تحريك الأسعار: وتشمل إلغاء السيطرة المتمثلة في تحديد سقف لأسعار الفائدة المدينة والدائنة.
- ب. تحريك الائتمان: وتشمل إلغاء السيطرة، والتوجه نحو القطاعات ذات الأولوية، ووضع سقف للقروض الممنوحة للقطاعات الأخرى، وتخفيض أو إلغاء متطلبات الاحتياطي الإجباري.
- ج. تحريك المنافسة المصرفية: ويشمل إزالة القيود إنشاء ومشاركة البنوك الأجنبية، في السوق المصرفية المحلية، مع إلغاء القيود المفروضة على تخصص البنوك وإنشاء بنوك شاملة.

(2) تحريك الأسواق المالية: ويشمل إزالة القيود المفروضة على ملكية المستثمرين الأجانب للأوراق المالية المملوكة للشركات المحلية والمدرجة في السوق المالي المحلي، وإلغاء القيود على إعادة رؤوس الأموال إلى الدول الأم وعلى تحويلات أرباح الأسهم، والفوائد، والأرباح.

(3) تحريك حساب رأس المال: ويتضمن إزالة الحواجز التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من القيام بعملية الاقتراض من الخارج، والقضاء على السيطرة على سعر الصرف، والتي تطبق على معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال، بالإضافة إلى تحريك تدفقات رأس المال.

(1) Saoussen Ben Gamra, *Libéralisation Financière et Crises Bancaires Le Cas des Pays Emergents*, P : 05. Un article publié sur le site Web suivant : <http://www.univ-paris13.fr/CEPN/BenGamra.PDF> (Surfer sur: 20/07/2013)

ويشير خبراء الصندوق الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين: (1)

- أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
  - إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجربها غير المقيمين.
- وبناء على درجة تحرير كل من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير القطاع المالي المحلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال) يمكن أن يتم الحكم على درجة التحرير المالي سواء كان تحريراً جزئياً أو كلياً، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 2: معايير درجة تصنيف التحرير المالي والمصرفي

| تحرير كلي<br>(Libéralisation brutale)   | تحرير جزئي<br>(Libéralisation graduelle)   | قيود سياسة الكبح المالي<br>(Restrictions)                                   | النظام المصرفي الداخلي<br>(Système Bancaire Interne) |
|---|--|---|--|
| عدم وجود رقابة وتدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.  | عدم وجود رقابة وتدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.   | معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.  |  |
| - عدم وجود رقابة على القروض، الإحتياطات الإلزامية والدخول إلى القطاع البنكي.<br>- نسبة الإحتياطي الإلزامي لا تتجاوز 10 % لمدة تقل عن سنتين.   | - عدم وجود رقابة على القروض، الإحتياطات الإلزامية والدخول إلى القطاع البنكي.<br>- نسبة الإحتياطي الإلزامي بين 10 و 50 % لمدة تفوق 5 سنوات. | القروض، الإحتياطات الإلزامية والدخول الخاص المحلي والأجنبي إلى قطاع البنوك. |  |
| المستثمرين الأجانب مصرح لهم بتملك أصول مالية محلية دون شروط.  | - المستثمرين الأجانب غير مصرح لهم بتملك أكثر من 49 % من الأصول المالية المحلية.<br>- يوجد قيود على المساهمة في بعض القطاعات الإقتصادية.    | الإستثمارات الأجنبية في المحافظ المالية.                                    | الأسواق المالية<br>(Marchés Financiers)              |
| توزيع رأس المال المستثمر وأرباح الأسهم وفوائد السندات يتم في السنتين الأوليتين من الإستثمار.  | توزيع رأس المال المستثمر وأرباح الأسهم وفوائد السندات لا يتم قبل 5 سنوات الأولى من الإستثمار.  | توزيع رأس المال المستثمر، وأرباح الأسهم وفوائد السندات.                     |  |
| بنوك والمؤسسات المالية المحلية تقترض بكل حرية من الخارج، بشرط أن تعلم السلطات النقدية.  | البنوك والمؤسسات المالية المحلية مصرح لهم بالإقتراض من الخارج لكن في وجود بعض القيود.  | إقتراضات البنوك المحلية من الخارج.  | حساب رأس المال<br>(Compte de Capital)                |
| عدم وجود أسعار الصرف خاصة على عمليات الحساب الجاري وتدفقات رأس المال (التحويلات المالية للعملاء)، ولا وجود للقيود فيما يخص خروج رؤوس الأموال. | وجود أسعار الصرف خاصة على عمليات الحساب الجاري وتدفقات رأس المال (التحويلات المالية للعملاء)، ووجود قيود فيما يخص خروج رؤوس الأموال.       | سعر الصرف متعدد وقيود أخرى.   |  |

المصدر: بلقاسم بن علال، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010/1970):

دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل الزمني، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

[http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/09655.pdf\(2013/07/25\)](http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/09655.pdf(2013/07/25))

### 3- طبيعة ظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية

بالنسبة لطبيعة التحرير المالي، فهي تشير إلى التدابير التي تستهدف تفكيك السيطرة التنظيمية على الهياكل المؤسسية والأدوات والأنشطة للوسطاء في مختلف شرائح القطاع المالي. ويمكن لهذه التدابير أن تتعلق باللوائح الداخلية أو الخارجية.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص: 53.

1-3-1- تدابير (إجراءات) التحريك المالي الداخلي: ويشمل التحريك المالي الداخلي عادة بعض أو كل التدابير التالية، بدرجات متفاوتة:<sup>(1)</sup>

- 1) خفض أو إزالة السيطرة والرقابة على أسعار الفائدة أو معدلات العائد التي يتقاضها الوسطاء الماليون. بطبيعة الحال، لا يزال البنك المركزي يؤثر أو يدير بشكل تلقائي هيكل هذه المعدلات عن طريق تعديلات سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة. ولكن رفع القيود عادة يزيل سقوف أسعار الفائدة ويشجع المنافسة بين الشركات المالية التي تعمل على نحو مماثل وتستهدف جذب المودعين من ناحية وإغراء المقترضين المحتملين لتولي الديون من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، تضغط المنافسة السعرية على الشركات المالية (بما في ذلك البنوك) وتفرض عليها الاعتماد على الحجم لضمان العوائد.
- 2) انسحاب الدولة من نشاط الوساطة المالية مع تحويل "بنوك التنمية" إلى بنوك نظامية، وخصخصة النظام المصرفي المملوك للقطاع العام، على اعتبار أن وجوده لا يفضي إلى هيمنة مؤشرات السوق في تخصيص رأس المال. وعادة ما يرافق هذا تراجع الائتمان الموجه وإزالة متطلبات مخصصات الائتمان الخاصة إلى القطاعات ذات الأولوية، سواء كانوا من الحكومة، صغار المنتجين والزراعة أو القطاعات الأخرى، والتي ينظر إليها على أنها أولويات لأسباب إستراتيجية أو تنموية.
- 3) تسهيل دخول الشركات والمستثمرين إلى سوق الأسهم وتسجيلهم فيها، من خلال منحهم الحرية في تسعير الأدوات المالية الجديدة التي يقومون بإصدارها. والسماح بحريات أكبر للوسطاء مثل: السماسرة والمضاربين. وتخفيف الشروط فيما يتعلق بالاقتراض مقابل أسهم واستثمار الأموال المقترضة في السوق.
- 4) تخفيض الرقابة على الاستثمارات التي يمكن يقوم بها الوسطاء الماليون. وعلى وجه التحديد، وكسر الحاجز بين الأنشطة المصرفية وغير المصرفية. وقد سعت القطاعات المالية الأكثر تنظيماً للحفاظ على فصل قطاعات مختلفة من القطاع المالي مثل: البنوك والخدمات المصرفية التجارية، وصناديق الاستثمار المشترك والتأمين. ولم يسمح للوسطاء في قطاع واحد بالاستثمار خوفاً من تضارب المصالح الذي يمكن أن يؤثر سلباً على الممارسات التجارية. وبالتالي، فإن إزالة القيود التنظيمية التي تفصل هذه القطاعات يؤدي إلى ظهور "البنوك الشاملة" أو السوبرماركت المالي. وهذا يزيد من الترابط بين التركيب الهرمي للهيكل المالية.
- 5) التوسع والتنوع في مصادر الأدوات المالية التي من خلالها يمكن للوسطاء الماليين الحصول على الأموال. وهذا يؤدي إلى انتشار الصكوك مثل: الأوراق التجارية وشهادات الإيداع الصادرة في السوق المحلية، والسماح لمنتجات السوق الثانوية بالتداول في الخارج على شكل شهادات إيداع دولية.

<sup>(1)</sup> Jayati Ghosh, *The Economic and Social Effects of Financial Liberalization: A Primer for Developing Countries*, Department of Economic and Social Affairs, DESA Working Paper No. 4, United Nations, New York, October 2005, pp: 02-03

6) تحرير القواعد التي تحكم أنواع الأدوات المالية التي يمكن أن يصدرها ويكتسبها النظام المالي. وبهذا يتحول الدور التقليدي للنظام المصرفي بكونه الوسيط الرئيسي في تحمل المخاطر في النظام، من اتجاه قبول المطلوبات الفردية الصغيرة نسبياً وذات آجال استحقاق قصيرة وعالية السيولة، إلى اتجاه قبول انخفاض الدخل وتشارك مخاطر رأس المال، والاستثمارات الكبيرة غير سائلة نسبياً والمحفوفة بالمخاطر وذات آجال الاستحقاق الأطول. وتعد الحماية الممنوحة للنظام المصرفي والقيود التنظيمية قوية في هذا الشأن وكانت مفروضة لحماية قدرته على البقاء نظراً للدور الذي لعبه. ومع التحرير، ينتقل التركيز إلى توليد الأصول المالية التي تحول مخاطر المحفظة المالية إلى للمؤسسات التي هي على استعداد لتحملها.

2-3- تدابير (إجراءات) التحرير المالي الخارجي: بالنسبة للتحرير المالي الخارجي، فهو ينطوي عادة على التغييرات في نظام الرقابة على الصرف. وبشكل عام، تكون قابلية التحويل الكامل لمعاملات الحساب الجاري المصاحبة لتحرير التجارة سابقة أو متزامنة مع الإصلاحات، والتي يتم بعد ذلك استكمالها مع درجات متفاوتة من تحويل حساب رأس المال. وتشمل تدابير تحرير حساب رأس المال على نطاق واسع يشمل أنماط التنفيذ التالية:<sup>(1)</sup>

1) التدابير التي تسمح للمقيمين الأجانب بتملك الأصول المالية المحلية، إما في شكل ديون أو حقوق المساهمين. وهذا يمكن أن تترافق مع مزيد من الحرية للشركات المحلية والمتعلقة بالقيام بعمليات الاقتراض التجاري الخارجي، وغالباً من دون ضمانات حكومية، أو حتى الإشراف عليها. ويمكن أن تنطوي أيضاً على تخفيف أو إزالة الضوابط على دخول شركات مالية جديدة، تخضع مجتمعة إلى المعايير المحددة من قبل فيما يتعلق باستثمارات رأس المال. هذا لا يزيد بالضرورة المنافسة، لأنه عادة ما يرتبط مع الحرية في اكتساب الشركات المالية لنشطاء محليين وأجانب، ويمتد إلى الأذونات المقدمة للمستثمرين من المؤسسات الأجنبية، وصناديق التقاعد وصناديق التحوط للاستثمار في أسواق الأسهم والديون.

2) التدابير التي تسمح للمقيمين المحليين بحيازة الأصول المالية الأجنبية. وعادة ما ينظر إلى هذا باعتباره أشد درجات التحرير، لأنه يخفف من إمكانية هروب رؤوس الأموال من قبل المقيمين المحليين في فترات الأزمات. ومع ذلك، فإن عدداً من الدول التي تتلقى الحجم "المفرط" من تدفقات رأس المال التي لا تضيف إلى صافي الاستثمار المحلي وترد في التراكم الذي لا لزوم له من احتياطات النقد الأجنبي، قد تحولت إلى مثل هذه التدابير كوسيلة لتخفيف الضغط على سعر الصرف.

3) التدابير التي تسمح للأصول بالعملة الأجنبية بأن تمتلك وتتداول بحرية داخل الاقتصاد المحلي ("دولة" الحسابات). هذا هو الشكل الأكثر تطرفاً من التحرير المالي الخارجي، والذي لم يتم تنفيذه إلا في عدد قليل جداً من الدول.

<sup>(1)</sup> Jayati Ghosh, Op-Cit, p: 03

### رابعاً: شروط نجاح ظاهرة تحرير الخدمات المالية والبنكية والمنافع والتكاليف المحتملة

للسماح بالتخلص من قيود الكبح المالي وتعزيز القدرات التمويلية للقطاع المالي والمصرفي، لابد من توافر شروط معينة للنجاح. وفي حالة تطبيق هذه السياسة، فقد يترتب عليها جملة من المنافع والتكاليف المحتملة، والتي تتوقف بدورها على مدى نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي.

#### 1- شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي

في هذا الإطار، يفترض العديد من الباحثين الاقتصاديين وجود مجموعة من الشروط المسبقة التي يستطيع من خلالها التحرير المالي والمصرفي النجاح وتحقيق الأهداف المحددة، ووفقاً لـ (McKinnon and Shaw) يعتمد نجاح عملية التحرير المالي والمصرفي على فحص الفرضيات الثلاثة التالية: (أ) العمق الفعال للقطاع المالي؛ (ب) إقامة علاقة إيجابية بين معدلات الفائدة والادخار؛ (ج) التكامل المثالي بين الصناديق النقدية والاستثمارات. وقد أشار نفس الباحث (McKinnon)، في سنة 1991، إلى ضرورة تدخل الانضباط النقدي والمالي قبل البدء في سياسات التحرير المالي. وأيضاً، وفقاً لـ (Fry, 1997) تشير التجربة الدولية إلى وجود خمسة شروط قبلية لنجاح سياسات التحرير المالي، وهي:

أ. التنظيم التحوطي الكافي والرقابة على البنوك التجارية؛

ب. درجة معقولة من استقرار الأسعار؛

ج. الانضباط الضريبي الذي يضمن تخفيف الدين الحكومي ويسمح بتقليل الضغوط التضخمية الناجمة عن تمويل العجز الموازي؛

د. تعظيم ربحية البنوك التجارية واعتماد السلوك التنافسي؛

هـ. نظام ضريبي لا يفرض تدابير تمييزية صريحة أو ضمنية على أنشطة الوساطة المالية.<sup>(1)</sup>

وبصورة إجمالية، تتمثل أهم شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي فيما يلي:

(1) ضرورة توافر الاستقرار الاقتصادي العام: يعد شرط الاستقرار الاقتصادي العام مطلباً ضرورياً لنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي، حيث تؤدي معدلات التضخم المرتفع غالباً إلى تراجع النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تبيد الموارد، وإذا رافق معدلات التضخم المرتفعة تخفيض في قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، فعندئذ قد تلحق خسارة كبيرة بالاقتصاد مما يؤدي إلى إشاعة عدم الاستقرار الاقتصادي العام. فلا بد لنجاح التحرير المالي والمصرفي من توافر سياسات اقتصادية عامة مناسبة، والمدعومة بالانضباط المالي والضريبي، والتي تكفل إلى عدم تأثير الاقتراض الحكومي على تمويل استثمارات القطاع الخاص. ناهيك عن الإدارة السليمة للدين الداخلي والخارجي التي تقوي من فعالية الرقابة النقدية، كما أن سلامة سوق رأس المال تقلل من الضغوط التضخمية<sup>(2)</sup>. وتجدر

(1) Soumia Zenasni, *Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies de Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises*, Thèse Doctorat non publier, la Faculté des Sciences Economiques et commercial et des Sciences de Gestion, Département des sciences économiques, Université Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p : 35.

(2) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 57.

الإشارة إلى أنه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة التحريير المالي والمصرفي، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية، وتصميم هيكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر، وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي. أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات وتكمن في تطوير نظام التأمين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم<sup>(1)</sup>.

(2) ضرورة توافر المعلومات والتنسيق بينهما: في هذا الإطار، يوجد نوعين من المعلومات المطلوبة للأسواق المالية، الأول: معلومات عن سياسة عن سيولة المؤسسات المالية، وهذه المعلومات على جانب كبير من الأهمية للمستثمرين والمودعين ولمن يرغبون في إيداع أموالهم أو سحبها من مؤسسات مالية معينة. الثاني: معلومات عن إدارة المؤسسات المالية للمساعدة على تفادي المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار ومعرفة العائد المتوقع منها<sup>(2)</sup>. وعلى هذا الأساس، يتطلب نجاح سياسة التحريير المالي والمصرفي توافر المعلومات الكافية عن الأسواق المالية والمصرفية وإتاحتها أمام كل المتدخلين في هذه الأسواق، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية. كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخال من التناقض وتهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية.<sup>(3)</sup>

(3) ضرورة إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحريير المصرفي: يشترط التسلسل والترتيب في مراحل تطبيق سياسة التحريير المالي والمصرفي للنجاح. وقد ثار التساؤل عن أيهما يجب أن تكون له الأولوية، التحريير على المستوى المحلي، أم التحريير على المستوى الخارجي؟ وللإجابة على هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى قضيتين أساسيتين، هما:

1. ضرورة استقرار الاختيار على السياسة المثلى للتحريير المالي والمصرفي سواء على المستوى المحلي أم المستوى الخارجي، وما إذا كانت عناصر سياسة التحريير المالي والمصرفي يتم تنفيذها في وقت واحد أم يتم ترتيب عناصر تلك السياسة والاختيار بينها وفقا لأولويات المستوى الذي تم اختياره.
2. ضرورة التنسيق بين عناصر سياسة التحريير المالي والمصرفي طبقا للمستوى الذي تم اختياره ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي بمفهومه الشامل.<sup>(4)</sup>

(1) عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 41.

(2) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 63.

(3) عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 42.

(4) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 69.



ويرى الاقتصاديون وجود أربعة مراحل متسلسلة لعملية التحرير المالي والمصرفي - أنظر الجدول رقم (3)، الأولى والثانية: تشير إلى تحرير القطاع الحقيقي المحلي وتحرير القطاع المالي المحلي على التوالي. بينما الثالثة والرابعة، من جانبهما، تتصل بتحرير عمليات الحساب الجاري وتحرير حركة رؤوس الأموال على التوالي.<sup>(1)</sup>

الجدول 3: مراحل التحرير الاقتصادي والمالي

| القطاع  | الداخلي  | الخارجي   |
|---------|--|---|
| الحقيقي | <p><u>المرحلة الأولى</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستقرار الاقتصادي الكلي؛</li> <li>- تحرير الأسعار؛</li> <li>- رفع الضرائب الضمنية والصريحة وكذلك المنح،</li> <li>- الخصخصة.</li> </ul> | <p><u>المرحلة الثالثة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحرير عمليات الحساب الجاري (إزالة الحواجز التجارية)؛</li> <li>- إنشاء سوق للصرف وتحويل العملة خارجيا.</li> </ul> |
| المالي  | <p><u>المرحلة الثانية</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إعادة هيكلة وخصوصية النظام المصرفي المحلي؛</li> <li>- إنشاء أو تفعيل السوق النقدية.</li> </ul>  | <p><u>المرحلة الرابعة</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال؛</li> <li>- التحويل الكامل للعملة.</li> </ul>                                  |

Source : Soumia Zenasni, *Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies de Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises*, Thèse Doctorat non publiée, la Faculté des Sciences Economiques et commerciales et des Sciences de Gestion, Département des sciences économiques, Université Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p : 35

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن (McKinnon) يرى بأن تسبق عملية التحرير المالي والمصرفي على المستوى المحلي نظيرتها على المستوى الخارجي، وأما إذا حدث العكس وتم تحرير على المستوى الخارجي في وقت ظلت فيه معدلات الفائدة المحلية أقل من مثيلاتها على المستوى العالمي، يكون احتمال هروب رؤوس الأموال المحلية إلى البنوك الخارجية، بسبب خضوع تلك الأموال للعديد من أنواع الرقابة واللوائح على المستوى المحلي لعدم التحرير بعد، وهذا من شأنه أن يرفع تكاليف الوساطة المالية. ويمكن أن يستنتج من رأي (McKinnon) بأنه يجب أن يأتي التحرير المالي والمصرفي على المستوى الخارجي بعد إتمام الإصلاح الاقتصادي الشامل على المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي.<sup>(2)</sup>

(4) ضرورة الإشراف الحذر على الأسواق المالية: لتنجح سياسة التحرير المالي والمصرفي، لا بد أن يكون للدولة دور في الأسواق المالية، عن طريق التدخل الحكومي الرشيد. ويتم هذا التدخل عن طريق

<sup>(1)</sup> Soumia Zenasni, *Op cit*, p : 35.

<sup>(2)</sup> كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 71.

تبني فلسفة الإشراف الحذر على الأسواق المالية، والتي تنظر إلى المستقبل، وتضع في اعتبارها المخاطر المحتملة وتحرص على ضمان استقرار النظام المالي والمصرفي وسلامته، وتعتمد أكثر على عناصر النشاط المالي، والمشاركة في السوق، وعلى القوى السائدة فيه لتحقيق هذا الاستقرار. وفي هذا الإطار، يحرص المديرين ومديري الأعمال أمام المؤسسة المالية على ضمان الشفافية وتقليل المخاطر وضمان رأس المال كما يخضعون للمساءلة عن تقاريرهم المالية. كما يطلب الإشراف الحذر نصوص تشريعية أو لوائح أو قواعد أو معايير أخرى واجبة التطبيق. وتستخدم سلطات الرقابة والإشراف الحذر أربعة معايير أساسية في تعامله مع المؤسسات المالية، وهي: (1)

أ. معيار التفويض بالسلطة: ويتضمن هذا المعيار عدة معايير فرعية يتم تطبيقها إزاء حملة الأسهم الرئيسيين وكبار المديرين العاملين ومديري الإدارات ومراجعي الحسابات من خارج المؤسسة المالية. كما يتضمن هذا المعيار أيضا تخويل المشرفين سلطة عدم إدماج المؤسسة والهياكل التنظيمية فيها والتي يخشى معها عرقلة الإشراف الفعال.

ب. معيار اللوائح الحذرة: ويمكن تطبيق هذا المعيار على المؤسسات المالية عن طريق تعديل اللوائح القائمة التي تطبق على مختلف أنواع هذه المؤسسات. وتعتبر الحكومة المسؤول الأول عن إصدار تلك اللوائح، كما يجب عليها متابعة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بتنفيذه، وهذا بهدف زيادة فعالية تلك اللوائح والمساواة في المعاملة بين المؤسسات المالية بشكل يضمن المنافسة داخل القطاع المالي والمصرفي.

ج. معيار توحيد النظام المحاسبي: ويهدف هذا المعيار إلى تحسين شفافية المركز المالي للمؤسسات المالية من خلال تقارير إشرافية عن طريق النشر والإعلان بصفة عامة.

د. معيار الإشراف الموحد: ويهدف هذا المعيار إلى الاستفادة من اللوائح الرشيدة، وتحليل الحسابات الموحدة، وتوسيع نطاق الإشراف الحذر لضمان موضوعية التقييم للمخاطر، بما في ذلك مخاطر التسبب والانحراف لدى كيانات خارج نطاق اللوائح والحسابات الموحدة، مثل هيئات التمويل التي لا تخضع للوائح ذات أغراض تجارية وصناعية.

ومما سبق ذكره، يتم استخلاص أنه هناك العديد من شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي، ومن بين الشروط الأولية، يمكن ذكر ما يلي: (2)

- قطاعا اقتصاديا كليا مستقرا ومتسما بانخفاض كل من معدلات التضخم والعجز الموازي للدول؛

- بنية مؤسسية منظمة ذات نظام قانوني كافي؛

- تحرير جزئي للقطاع المالي المحلي والأجنبي والمصحوب برقابة الدولة.

(1) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص ص: 72 - 74.

(2) Soumia Zenasni, Op cit, pp : 35 - 36.

## 2- المنافع والتكاليف المحتملة لسياسة تحريير الخدمات المالية والمصرفية

في هذا الصدد، سنتطرق إلى المنافع والتكاليف المحتملة، والتي يمكن أن تنجم عن سياسة التحريير المالي والمصرفي. وبطبيعة الحال، فيما يتعلق بتطور القطاع المصرفي (القطاع المالي بصفة عامة) والنمو الاقتصادي. وذلك على النحو التالي:

1-2- المنافع المحتملة (الأثار الإيجابية): كثيرة هي الآراء التي تدعم التحريير المالي والمصرفي والانفتاح، نظرا للمنافع المحتملة التالية:

1) تزايد كفاءة القطاع المصرفي والاستقرار المالي: يمكن أن يزيد التحريير المالي والمصرفي عمق وعرض الأسواق المالية المحلية، ويسهم في زيادة درجة كفاءة الوساطة المالية، وذلك بتخفيض التكاليف والأرباح المرتبطة بالأسواق الاحتكارية وأسواق الكارتلات، ومن ثم تخفيض تكلفة الاستثمار وتحسين تخصيص الموارد<sup>(1)</sup>. أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، في يمكن تحديد المنافع المحتملة من عملية التحريير المالي والمصرفي والانفتاح، فيما يلي:

أ. تعزيز المنافسة في الأسواق الدولية، وتحسين كفاءة إدارة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية والذي ينعكس على تحسين نوعية الخدمات المالية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، فضلا عن توفير خيارات أفضل للعملاء. ناهيك عن تعزيز الفرص الاستثمارية من خلال التوزيع القطاعي الفعال للموارد<sup>(2)</sup>. إمكانية تطبيق الوسائل المصرفية الأكثر تعقيدا مثل (أنظمة إدارة الخطر) والذي من شأنه العمل على استيعاب الصدمات.

ب. تخدم لتحفيز التطوير والإشراف على المؤسسات المالية المحلية.

ج. المساهمة في استقرار النظام المالي المحلي وتخفيض التذبذبات في تدفقات رأس المال، إذ قد يلجأ المودعون إلى تحويل أموالهم إلى المؤسسات الأجنبية وتحديد البنوك التي عدت أكثر أمنا بدلا من تحويلها وتهريبها إلى الخارج.

د. الإسهام في إصلاح القطاع المصرفي، وذلك نتيجة لإمكانية قيام البنوك الأجنبية بعملية إصلاح على المستوى الجزئي من خلال حيازة البنوك الشاملة أو المختلفة، وغالبا ما تبدأ عملية التحول بأن يقوم البنك الأجنبي (الحائز) بإعادة رسملة الحيازة، وتضم كل من غلق الفروع غير المرهبة، وإدخال أنظمة وعمليات ومنتجات مصرفية جديدة، تساهم في تعزيز ثقافة الائتمان وتعزز من الربحية<sup>(3)</sup>.

2) الوصول إلى الأسواق المالية العالمية: يساعد التحريير المالي والمصرفي والانفتاح الاقتصادي على الوصول إلى أسواق المال العالمية، وذلك بالسماح للدولة المعنية بالافتراض في الأوقات السيئة

(1) بشار ذنون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرر المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد:30، العدد: 91، العراق، 2008، ص:184.

(2) عبد الله فاضل الحياي، الأثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحريير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي: دراسات حالة، مجلة دراسات إقليمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 06، العدد 18، 2008، ص: 59.

(3) بشار ذنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 184.

كأوقات الكساد أو الانحراف الحاد في البنود التجارية. والافتراض في الأوقات الجيدة كما هو الحال في حالة النمو الاقتصادي أو بعد التحسن في البنوك التجارية، وفي مقابل ذلك، فإن الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية من شأنه أن يسمح بمشاركة الخطر، والتي تكون مبررة كلياً، وتكون عندها الهزات مؤقتة بطبيعتها<sup>(1)</sup>. وهذا ما قد ينعكس بصورة إيجابية على تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة، نتيجة توفر الموارد المالية وتنوع آجالها وانخفاض تكاليفها.

(3) ضبط السياسات الاقتصادية الكلية وتحفيز الاستثمار والنمو: بفضل زيادة المكافآت للسياسات الجيدة والجزاءات على السياسات الرديئة، فإن تدفقات رأس المال عبر الحدود قد تشجع الدول على إتباع سياسات اقتصادية كلية أكثر انضباطاً، ومن ثم تخفيض تكرار أخطاء السياسة الاقتصادية<sup>(2)</sup>. كما تتحفز الحكومات لتحسين إدارات السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات الرقابة على القطاع المالي وإنهاء جميع أنواع التدخلات التي تؤدي إلى تشوهات في الأسواق، من خلال وضع تشريعات مرنة، وإتباع سياسات اقتصادية من شأنها جذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مع إعادة أرصدة المستثمرين المحليين الموجودة في الخارج، وما يعقبها من تعزيز إمكانية حصول المستثمر المحلي على القروض وخدمتها بأقل تكاليف ممكنة، ناهيك عن تحسين نوعية الخدمات المالية، مما قد يؤدي إلى ردم فجوة الادخارات التي تعني منها أغلب الدول النامية<sup>(3)</sup>.

علاوة على ذلك، تكون القدرة على الادخار في الدول النامية مقيدة بالمستوى المنخفض للدخل. فطالما أن العائد الحدي من الاستثمار يكون مساوياً على الأقل لتكلفة رأس المال، فإن صافي تدفقات الموارد الأجنبية إلى الداخل يمكن أن يكمل الادخار المحلي ويزيد مستويات رأس المال للعامل الواحد. كما تساعد الدولة المتلقية على رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. ويمكن أن تكون المنافع والكلفة المحتملة كبيرة على نحو خاص بالنسبة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال إلى الداخل والأكثر وضوحاً، هو الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد سهل تمويل أو نشر الأساليب الإدارية، والتكنولوجية، ولاسيما من خلال أشكال محددة من مدخلات رأس المال وتحسين تركيب مهارات القوى العاملة نتيجة تأثيرات التعلم بالممارسة والاستثمار في التعلم الرسمي والتدريب في الوظيفة. كما أنه من حيث المبدأ، فإن تحرير تدفقات رأس المال المنخفضة العالمية قد يقود إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، لأنه قد يميل إلى تسريع أسواق الأسهم العالمية، وتلك تقود بدورها إلى إنتاجية متزايدة للعامل المحلي<sup>(4)</sup>.

والجدول رقم (4) يوضح المنافع والتكاليف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي:

(1) بشار ذنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 182 - 183.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 184.

(3) عبد الله فاضل الحياي، مرجع سابق، ص: 59.

(4) بشار ذنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 183.

## الجدول 4: المنافع والتكاليف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي

| أنواع تدفقات رأس المال الأجنبي | المنافع                    |              |                |                 | الكلف |
|--------------------------------|----------------------------|--------------|----------------|-----------------|-------|
|                                | يضيف إلى الاستثمار الأجنبي | يحفز الكفاءة | يسهل الاستهلاك | يعظم الانحرافات |       |
| الاستثمار الأجنبي المباشر      | x                          | x            | x              | (x)             |       |
| استثمار أسهم المحفظة           | (x)                        | x            |                | (x)             | x     |
| تدفقات سند المحفظة             |                            | x            | x              | (x)             | x     |
| إقراض الدين طويل الأجل         | x                          | (x)          |                | x               |       |
| إقراض الدين قصير الأجل         |                            | (x)          | (x)            | (x)             | x     |

x : تعني القوة (x) تعني الضعف

المصدر: بشار دنون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرر المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد:30، العدد: 91، العراق، 2008، ص:183

## 2-2- التكاليف المحتملة (الآثار السلبية): توجد العديد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذه

الظاهرة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، والتي نوجزها في النقاط التالية:<sup>(1)</sup>

- 1) تركز تدفقات رأس المال: يميل الاندفاع المتزايد في تدفقات رأس المال عبر الحدود إلى أن يكون متركزا بدرجة عالية في عدد قليل من الدول المتلقية، والزيادة الكبيرة في تلك التدفقات الوافدة إلى الداخل مثلا كانت موجهة إلى عدد قليل من الدول الكبيرة (متوسطة الدخل) في أمريكا اللاتينية. كما شهد إجمالي حصة تدفقات رأس المال تدفقات رأس المال إلى الدول منخفضة الدخل انخفاضا حقيقيا خلال التسعينيات من القرن العشرين أقل من المستويات التي كانت منخفضة أصلا.
- 2) سوء التخصيص المحلي لتدفقات رأس المال: على الرغم من أن تدفقات رأس المال إلى الداخل والتي تكون مرتبطة بحساب رأس المال المفتوح قد تؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحلي، إلا أن تأثيرها في النمو طويل الأجل قد يكون محدودا ما لم يكون قابلا للإهمال في حالة استخدام مثل هذه التدفقات الوافدة إلى الداخل كاستثمارات (مضاربة) محلية متدنية النوعية مثل الاستثمارات في قطاع العقارات.
- 3) العدوى والأزمات المالية: لقد قادت سياسات التحرر المالي النظام المالي للدولة إلى التأثر بأنظمة الدول الأخرى من تدفقات رأس المال والعلاقات التجارية. فقد يؤدي حدوث الأزمات المالية في الدول الأخرى إلى حدوث أزمة وكساد على المستوى المحلي داخل الدولة التي حصلت فيها الأزمة، فيحصل انخفاض في قيمة العملة المحلية، وهذا يترك الأثر السلبي في الدول الأخرى في جانب التجارة، وذلك بسبب تنافسية الأسعار للدولة التي تعاني من الأزمة المالية. وتزداد خطورة ذلك عندما تكون هناك

<sup>(1)</sup> بشار دنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 184 - 187.

سمات اقتصادية كلية مشتركة وروابط مالية بين الدولة التي حصلت فيه الأزمة ودول أخرى من خلال القطاع المصرفي وتدفقات رؤوس الأموال، وذلك من خلال الترابط بين أسعار الأسهم وسعر الصرف وأسعار الفائدة في دول مختلفة فتظهر خطورة العدوى، وتنتقل الأزمة المالية من الدولة المصابة إلى الدول الأخرى التي ترتبط معها علاقات تجارية ومالية.

(4) خطر حضور البنوك الأجنبية: على الرغم من أن تغلل البنوك الأجنبية الناجم عن عملية التحرير المالي والمصرفي في الدولة المعنية قد يتمخض عنه العديد من المنافع، إلا أنه هناك بعض التكاليف والإخفاقات المحتملة، والتي تتجسد فيما يلي:

☒ قد تزيد البنوك الأجنبية الاضطراب المالي بالانسحاب المفاجئ أو العدوى المالية من الدولة الأم.

☒ تتبع البنوك الأجنبية إستراتيجية تركز عملياتها إقراضها على المؤسسات الأكثر متانة في المركز الائتماني في المقترضين. لذا فوجودها سيكون أقل احتمالاً بالزيادة الشاملة في كفاءة القطاع المالي، وقد يكون لها تأثيراً معاكساً على الإنتاج، التوظيف وتوزيع الدخل. بما أن للبنوك الأجنبية أولويات وأسبقيات عمل مختلفة عن نظيرتها المحلية، فإن نموذجها في الإقراض يميل إلى تجاهل الأسبقيات المحلية مما يعيق وصول الائتمان إلى بعض القطاعات خيارات الاقتصادية الحيوية.

☒ يمكن أن تخلق البنوك الأجنبية ضغوطاً تنافسية على البنوك المحلية مما يجعلها أمام عديده (الانسحاب من السوق، المشاركة والاندماج).

وبناء على ذلك يمكن القول، بأنه في ظل غياب التكافؤ في القدرات التنافسية بين البنوك الأجنبية والبنوك المحلية، فهذا يعني هيمنة البنوك الأجنبية على حصة سوقية أكبر في الدولة المضيفة، وتقدم تلك البنوك خدماتها وفق أولويات محددة في مقدمتها تحقيق الأرباح، وقد كون آخرها خدمة الاقتصاد الذي تعمل في ظله.

وعلى هذا الأساس، من الضروري على الدول إذا ما أرادت أن تعظم منافع التحرير المالي والمصرفي وتخفف تكاليفها أن تحسن من أداء سياساتها الاقتصادية الكلية وأن تحرص على مرونة سياساتها الرقابية على قطاعاتها المالية، بالشكل الذي يسمح لها من الاستفادة من التدفقات المالية الوافدة إليها والناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي سمحت بها سياسات التحرير المالي والتجاري. وذلك دون إغفال أمر ضروري وهو أن تكون سياسة التحرير المالي والمصرفي ممنهجة وغير متسرفة وذات طابع وقائي، مما يكسب القدرة على تجنب عدوى الأزمات المالية.

## الفصل الثالث: الصيرفة والبنوك الإلكترونية

أولاً: التكنولوجيا وأعمال البنوك

ثانياً: الصيرفة الإلكترونية (المفهوم والأشكال والقنوات)

ثالثاً: مفهوم البنوك الإلكترونية

رابعاً: منافع ومتطلبات وتكاليف تطبيق الصيرفة والبنوك

الإلكترونية

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تطورا هائلا في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ففي وقت قصير أدخل في التعامل أشكال وأنواع مبتكرة من أدوات وتقنيات يتم استخدامها في مختلف المجالات والأنشطة، وكان للمجال المالي والمصرفي نصيب هام من هذا التطور، حيث عمل على إحداث ثورة في مفهوم عمل البنك وتقديمه لخدماته ومنتجاته، وأصبح التطور التكنولوجي عامل هام يتوقف عليه وضع ومستقبل المؤسسة المصرفية. وفي هذا المحور سيتم التعريف بالتكنولوجيا وأعمال البنوك ومجالات تطبيق التقنية في المنظمات المصرفية، والتي تولد عنها ما يعرف بالبنوك الإلكترونية. فضلا عن عرض منافع وتكاليف ومتطلبات تطبيق الصيرفة والبنوك الإلكترونية.

### أولا: التكنولوجيا وأعمال البنوك

يجسد الإبداع التكنولوجي فرصة حقيقية للبنوك فيما يتعلق برفع كفاءة خدماتها، مما يسمح لها باكتساب عملاء جدد واختراق الأسواق النقدية والمالية العالمية في ظل ما يعرف بالتجارة الإلكترونية. لذلك أصبحت العمليات المصرفية والمالية تعتمد على الرقمنة الإلكترونية، التي تركزت على أجهزة الكمبيوتر والشبكات الإلكترونية، وهذا ما ساهم في تنوع البرمجيات المستخدمة في تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات فمن بين أهم تلك البرمجيات ظهر نظام جديد يعرف باختصار باسم IBOS وهو نظام يعتمد على إجراء العمليات المصرفية بهاتف ويمكن خلال هذا النظام كذلك أن يقوم العملاء بإجراء أي تعاملات على حساباتهم من فروع البنك المختلفة نظير رسم متواضع وسرعة مذهلة قد لا تتجاوز ثواني معدودة<sup>(1)</sup>.

هذا، ولقد اختلفت التعاريف المقدمة لمفهوم التكنولوجيا، فنجد أن الاقتصاديين الأمريكيين عرفوها على أنها "مجموعة المعارف التي بإمكانها أن تخدم إنتاج الأموال وتخلق في نفس الوقت أموالا جديدة"، كما عرفوها على أنها "الطريقة المستعملة أو المتبعة لتحويل الموارد إلى منتجات". أما نظرائهم الأوروبيون فيعرفون التكنولوجيا على أنها "مجموعة معلومات مرتبطة بتقنيات التحويل والتصنيع المكتسبة من أجل إنتاج مواد أو مركبات ومنتجات مصنعة" والملاحظ على هذا التعريف أنه يركز على العناصر المادية والتفاصيل الخاصة من أجل معالجة المواد الأولية والمواد المصنعة. بينما يعرفها بعض الاقتصاديين من العالم النامي بأنها "مجموعة مركبة للمعلومات العلمية للألات والمعدات والسيطرة الدائمة على تنظيم الإنتاج"<sup>(2)</sup>.

(1) محمود التوني، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 54.

(2) مروان بوزيد، أهمية التكنولوجيا في ترقية القدرة التنافسية الصناعية للدول النامية في ظل العولمة 'حالة الجزائر'، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص: 49.



ومن خلال هذه التعريفات نستنتج أن التكنولوجيا تمثل مجموعة التقنيات والمعلومات والمعارف التي تسمح بتطوير المنتجات القائمة، وإيجاد أخرى حديثة ومبتكرة، وتمنح المؤسسة المطورة لها ميزة تنافسية تعتمد على عنصر التفوق التكنولوجي.

ويمثل الإبداع والتطور التكنولوجي بالنسبة للمؤسسة المصرفية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية فرصة مهمة في إمكانها استغلالها لصالح رفع كفاءة خدماتها ومنتجاتها وذلك بتطبيق الأساليب الحديثة في التغيير، "مما يسمح بإعطاء المزيد من المرونة للبنوك ليس فقط في مواجهة ظروف ومتطلبات سوق الخدمة المصرفية في الداخل ولكن أيضا في توسيع دائرة نشاط البنوك في الخارج"<sup>(1)</sup>. كما أن التكنولوجيات الحديثة لا توفر فقط وسائل للرفع من مستوى الإنتاجية والضغط على التكاليف، بل تتجاوزه إلى تعويض معدات الإنتاج والتصميم وحث الإبداع في كل ميادين الخدمة، وكذا تغيير أشكال التنظيم وهرم السلطة والمسؤوليات ونوعية الوظائف، بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وتنفيذها بفعالية.<sup>(2)</sup>

ولعل أبرز التكنولوجيات التي كان لها الأثر الأهم في مجال الصناعة المصرفية تمثلت في تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، لعلاقتها الوثيقة بطبيعة العمل المصرفي من حيث الكم المعلوماتي والقدرة على نقل الأوامر والمعاملات المالية عبر شبكات عالمية وتوفير عنصري السرعة والدقة، وتعتبر أجهزة الكمبيوتر القوة المحركة للتطور التكنولوجي الذي تعرفه البنوك حيث أن النظم المطبقة حاليا في البنوك هي تلك النظم المبنية في عملها على هذه الأجهزة.

وتلعب نظم المعلومات المصرفية في البنوك ثلاث أدوار رئيسية تتمثل في:<sup>(3)</sup>

- 1) دعم العمليات التشغيلية: حيث تسمح بمعالجة وإتمام مختلف المعاملات اليومية التي تتم في البنك والتي تتميز بضخامة حجمها وتنوع أشكالها.
- 2) دعم عمليات اتخاذ القرار: وهذا من خلال معالجة البيانات والمعلومات المقدمة بواسطة برامج متخصصة تتيح إمكانيات تحليلية وأدوات إحصائية متعددة.
- 3) دعم الميزة التنافسية الاستراتيجية للبنوك: تعمل نظم المعلومات المصرفية على توفير معلومات حيوية عن العملاء، البنوك المنافسة، السوق المصرفية، والمتغيرات الأخرى المتعلقة بالبيئة المحيطة بالبنك، ما من شأنه أن يدعم القدرة التنافسية للبنك ويدقق من نظراته المستقبلية. وتعرف الميزة التنافسية الاستراتيجية على أنها ذلك الوضع الذي يتيح للبنك التعامل مع أسواقه المستهدفة، وعناصر البيئة المحيطة به، بصورة أفضل من منافسيه، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

(1) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص: 375.

(2) وسيلة حمداوي، التكنولوجيا الحديثة أو المتطورة ومساهماتها في بعث وتطوير الخدمات والمنتجات البنكية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري "واقع وآفاق"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 5-6 نوفمبر 2001، ص: 13.

(3) طه طارق، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص: 465-467.

هذا وقد عرفت نظم المعلومات المصرفية تطورا كبيرا ساهمت في تحقيقه الشركات الكبرى في مجال المعلوماتية، والتي أصبح يشكل المجال المصرفي جزءا هاما من مشاريعها وحصص مبيعاتها، حيث عملت على تطوير نظم مصرفية خبيرة بإمكانها أن تحاكي تفكير الخبير البشري وأن تقدم توضيحات وتطرح توصيات تساعد على عملية اتخاذ القرار بالبنوك. ولقد قاد التطور الكبير الذي عرفته البنوك في استخدام التكنولوجيا إلى إقرار مجموعة من المتطلبات التي يتعين على البنك الاهتمام بها، والتي من بينها تعديل الهياكل التنظيمية وإعادة تقسيم العمل من حيث الوظائف والتخصصات الاستراتيجية، مع التركيز على نوع جديد من الموارد البشرية يلائم ويسير المعارف الحديثة، فضلا عن تصميم الأنشطة الجديدة بما يساهم في الحصول على نتائج جيدة بأقل تكاليف، وخدمات أكثر شخصية وملائمة لاحتياجات العملاء. ولا يجب النظر إلى التكنولوجيا المصرفية على أنها هدف في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق هذه الأهداف، ولهذا يعتمد نجاحها على مدى تماشها وتطابقها مع رغبات السوق ضمن استراتيجية واضحة، على أن للتكنولوجيا أثر مزدوج فهي من ناحية تعتبر أداة مؤثرة وفعالة في كفاءة التنفيذ والأداء في البنوك ومن ناحية أخرى نجدها تفرض قيود ومحددات عليها.

### ثانيا: الصيرفة الإلكترونية (المفهوم والأشكال والقنوات)

في هذا الإطار، سيتم عرض مفهوم الصيرفة الإلكترونية، أنماطها وأشكالها، بالإضافة إلى قنوات توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية.

#### 1- مفهوم وأشكال الصيرفة الإلكترونية

تعرف الصيرفة الإلكترونية بأنها قناة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت لتوفير الفائدة بالنسبة لعملاء البنك وهذا ما ينتج عنه أيضا تحديات جديدة لسلطات البلد في تنظيم والإشراف على النظام المالي وفي تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. وعرفت بأنها تطبيق لنظرية التوصيل الإلكتروني للمنتجات والخدمات المصرفية من خلال قنوات التوصيل الإلكترونية، حيث قامت البنوك الإلكترونية بتحويل أشكال تعاملها إلى مكائن الصراف الآلي (ATM) والصفقات الهاتفية، وسبب الدخول السريع لهذه التقنية هو كونها أكثر دقة وفعالية على مدار الساعة بغض النظر عن موقع العميل<sup>(1)</sup>. بينما تعرف العمليات المصرفية الإلكترونية بأنها مصطلح يطلق على العمليات المصرفية التي يقوم بها العملاء بتنفيذ تعاملاتهم المصرفية إلكترونيا دون الحاجة إلى زيارة البنك، وذلك باستخدام تطبيقات مصرفية إلكترونية من أي مكان وفي أي زمان وهو ما يختصر الوقت والمسافات<sup>(2)</sup>.

(1) حمزة فائق وهيب الزبيدي، منار حيدر علي الغانمي، تطور الصيرفة الإلكترونية وأثر الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الإلكترونية (بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة). مجلة التراث الجامعة، العدد 20، العراق، 2016، ص ص: 365-366.

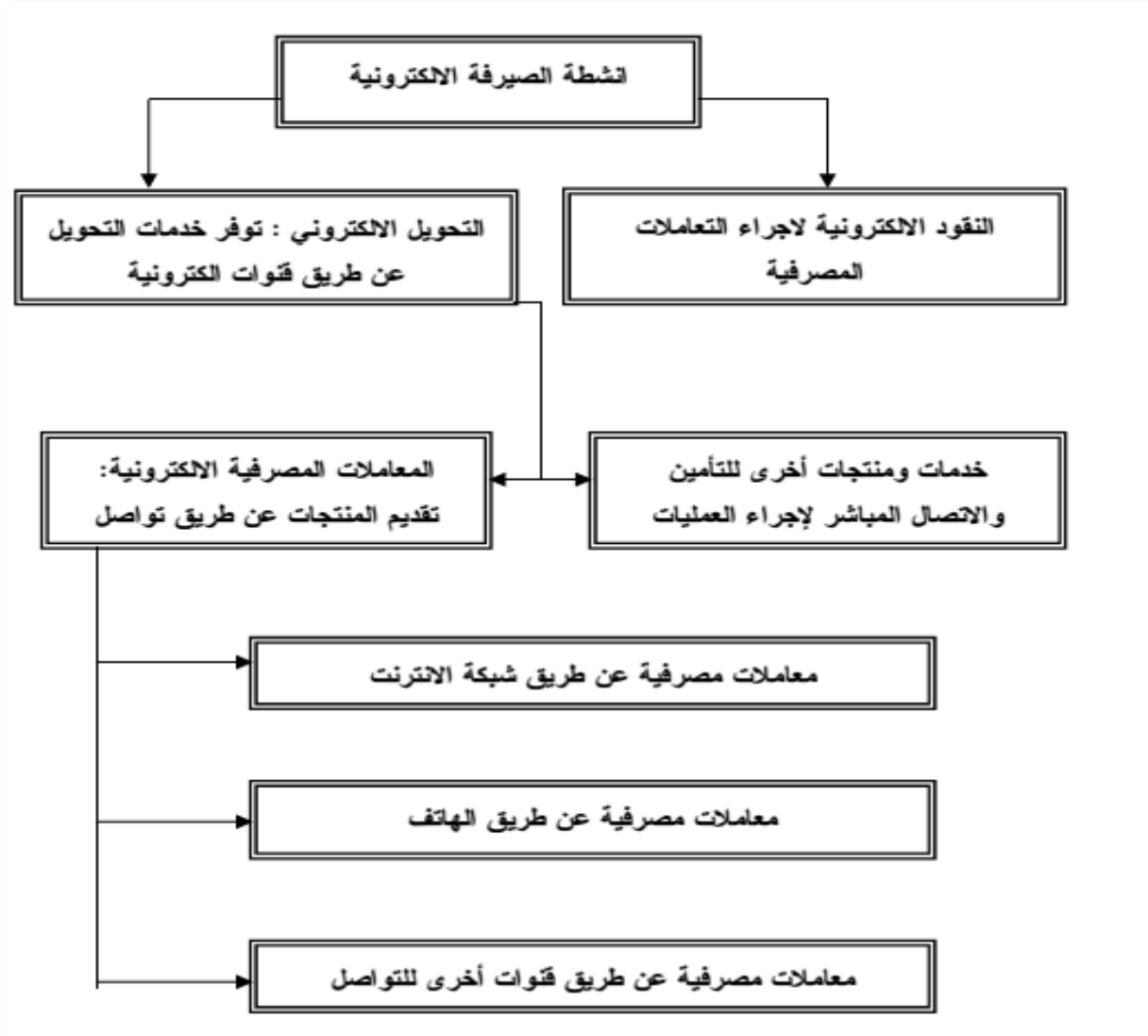
(2) المرجع السابق، ص: 367.

هذا، وتنصرف أشكال الصيرفة الإلكترونية إلى ما يلي:<sup>(1)</sup>

- 1) خدمات إدارة الحساب عبر الهاتف: تتيح هذه الخدمات للعميل أن يتصل من خلال هاتف أرضي أو خليوي ان يقوم بعمليات الإدارة الخاصة بحساباته ومن هذه الخدمات: الاستعلام عن الأرصدة للحسابات الشخصية، التحويل ما بين الحسابات الشخصية، التحويل من حساب العميل إلى حساب عميل آخر، وإضافة لباقة من الخدمات الأخرى التي تنفرد بها بنوك عن أخرى.
- 2) خدمات التحويل من بنك إلى آخر: تمكن هذه الخدمات العميل من نقل أو دفع أو سحب الأرصدة ما بين البنوك عبر شبكات الاتصال المختلفة.
- 3) خدمات كشف الحساب الإلكتروني: يستطيع العميل من خلال هذه الخدمات الحصول على كشف حساب في الوقت الذي يرغب به لرصد التحركات اليومية او الشهرية او الاسبوعية او السنوية من خلال البريد الإلكتروني الخاص به.
- 4) خدمات رسائل الجوال: تسمح هذه الخدمات للعميل من مراجعة المصرف وادارة حسابه من خلال رسائل الجوال بارسال رسائل الى رقم يحدده المصرف الخاص بالعميل، ويكون على نوعين، رسائل الجوال Push التي تمكن المستخدم من معرفة الرصيد والحساب بشكل عام، ورسائل الجوال Pull والتي تستخدم للتحويل بين الحسابات، وايقاف صرف الشيكات.
- 5) خدمات الصراف الآلي: والذي يتيح للعملاء خدمة سحب الاموال طوال اليوم، إذ يقوم بربط العميل بقاعدة بيانات البنك، ويتيح القدرة على سحب الاموال المودعة وذلك عن طريق بطاقة خاصة يتم ادخالها في الصراف الآلي، ويعد الصراف الآلي من أهم أشكال الصيرفة الإلكترونية، إذ أنه يتيح العديد من الخدمات المصرفية التي يعد من أهمها سحب النقود ومراقبة الأرصدة.
- 6) خدمات الكمبيوتر الشخصي: تسمح هذه الخدمة للعميل التعامل مع العديد من المعاملات المصرفية عبر جهاز الكمبيوتر الشخصي، إذ يمكن عرض الرصيد، والتحويل ما بين الحسابات، ودفع قوائم الخدمات الحكومية وغيرها.
- 7) خدمات بطاقات الخصم: والتي تمكن خدمات بطاقات الخصم من شراء البضائع وإعداد الصفقات إذ يتم خصم ثمن الصفقة أو البضاعة من رصيد هذه البطاقات، وهي تستخدم في المتاجر والمحلات وعلى الانترنت أو عن طريق الهاتف.
- 8) خدمات نقاط البيع: تتوفر هذه النقاط عن طريق الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمات بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه إلكترونياً.

(1) نصر حمود مزنان فه، إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 04، العراق، 2011، ص ص: 04-05.

هذا، ويجسد الشكل رقم (3) أشكال الصيرفة الالكترونية:  
الشكل 3: أشكال الصيرفة الالكترونية



المصدر: نصر حمود مزان فه، إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 04، العراق، 2011، ص: 41.

## 2- قنوات توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية

سمح الابتكار الذي شهدته المنتجات البنكية والمالية بإيجاد وسائل دفع جديدة ذات مزايا متعددة وتسمح بأداء وظائف مختلفة، ومن أهم هذه الأنواع نجد:

(1) البطاقات الإلكترونية: ظهرت إلى الوجود أشكال عديدة من البطاقات البلاستيكية تنوعت ما بين بطاقات ائتمان ودفع وغيرها، إلا أن هذه البطاقات عرفت تطوراً مذهلاً بدخول أجيال جديدة من البطاقات ذات القدرة الفائقة على القيام بعمليات متنوعة وللاستخدامات مختلفة، وتعرف هذه البطاقات بالبطاقات الذكية، حيث تحتوي على معالج دقيق "خلية إلكترونية" تسمح بتخزين جميع البيانات المتعلقة بحاملها "كالاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، تاريخ وقيمة المبالغ

المسحوبة، تاريخ حياة العميل المصرفية، كما تتمتع هذه البطاقات بعدة عناصر للحماية ضد عمليات التزوير والسرقة وسوء الإستخدام من جانب الغير<sup>(1)</sup>. من جانب آخر، أدى إستعمال الأنواع المختلفة من هذه البطاقات إلى إيجاد مجموعة آلات حديثة تسمح لحامل البطاقة تنفيذ عدة عمليات من خلالها، وهذا بحسب نوع الآلة ونوع البطاقة المستخدمة، ويمكن تمييز الأنواع التالية من هذه الآلات: <sup>(2)</sup>

- الموزع الآلي للأوراق: يعتبر الصورة الأبسط للمكينة في القطاع البنكي حيث يسمح للعميل الحائز على بطاقة إلكترونية سحب مبالغ من المال، ويعمل عبر العديد من الأمكنة بلا انقطاع.
  - الشباك الأوتوماتيكي للأوراق: هي آلات شبيهة بالنوع السابق إلا أنها تؤدي خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا (من 12 إلى 15 عملية في البنوك الفرنسية ومن 65 إلى 75 عملية في البنوك الأمريكية)، وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، وتلعب دورا هاما على مستوى التسويق.
  - نهائي نقطة البيع الإلكترونية: عبارة عن جهاز يعمل من خلال قارئ إلكتروني لفروع موصولة بشبكة تجمع بنوكا مختلفة، حيث يمكن من تحويل قيمة الرصيد لحساب المتجر وذلك بعد إدخال رقم التعرف الشخصي السري (P.I.N) لبطاقة الائتمان، ويتم كل هذا في جزء من الثانية.
- (2) الهاتف المصرفي: "مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم، أنشأت البنوك خدمة الهاتف المصرفي' لتتحاشي طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا (وكل يوم في العام بما فيها الإجازات والعطلات الرسمية)، حيث توجد مجموعة متعددة من الخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلالها والتي تصل إلى حد تمكين العميل من التعاقد على الحصول على قرض باستخدام تقنيات عالية، إلا أن معظم العملاء يفضلون استخدام الهاتف المصرفي في العمليات المصرفية البسيطة"<sup>(1)</sup>، وقد تعززت هذه الخدمة بدخول الأجيال الجديدة من الهاتف المحمول التي تمكن حامله من الحصول على خدمات عديدة وبمختلف الأوقات فضلا عن إمكانياتها المتعلقة بالولوج إلى شبكة الأنترنت.
- (3) الشيك الإلكتروني: "تعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط (بنك) والذي يشترك فيه البائع والمشتري، حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما لإتمام عملية التخليص، مع تحديد التوقيع الإلكتروني وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الإلكتروني."<sup>(2)</sup>

(1) معطى الله خير الدين، المعلوماتية والجهاز البنكي 'حتمية تطوير الخدمات المصرفية'، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 199.

(2) نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، المرجع السابق، ص: 273-275.

(1) عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص: 30.

(2) معطى الله خير الدين، مرجع سابق، ص: 199.

4) التحويل المالي الإلكتروني: يتمثل في مجموعة القواعد والإجراءات التي تسمح بتحويل الأموال عبر البنوك الإلكترونية المرخص لها، وهذا عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول بشرط توفر العميل على برنامج خاص في كمبيوتره الشخصي، أو من خلال وسيط متخصص يتولى تحويل الأمر إلى غرفة المقاصة الآلية (شبكة تابعة لمجموعة بنوك)، وتتيح العملية إمكانية لتجزئة المبلغ المحول لأكثر من مستفيد وهو ما لا يتوفر في الشيك.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً: مفهوم البنوك الإلكترونية

تتولى البنوك تنفيذ العديد من التحويلات والمعاملات المالية عبر شبكات اتصال محلية وعالمية، إن في ترابطها وتواصلها مع أقسامها ووحداتها وفروعها المختلفة أو في علاقتها مع زبائنها والمؤسسات المصرفية والمالية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تدخل في تعاملات معها، وهو ما تتطلبه طبيعة العمل المصرفي الحديث الذي يتجاوز حدود المكان الواحد ويقلص الأزمنة اللازمة لتنفيذ هذه العمليات إلى أجزاء من الثانية لتوفير الإتاحة والسهولة اللازميتين. ومن أهم أسباب تزايد الاهتمام بتكنولوجيا الشبكات نجد:<sup>(2)</sup>

- سرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تنامي أهمية شبكات الاتصال كمجهز أساسي لمدخل النظم الاقتصادية.

- تنامي الاطلاع على دور العامل الخارجي ومؤثراته.

فقد أصبحت شبكات الاتصال بمثابة البنية التحتية للاقتصاديات المعاصرة وباتت ذات علاقة أساسية بعمليات تدويل الخدمات المصرفية.

ولعل أبرز مثال على هذه الشبكات وأكثرها انتشاراً واستخداماً من طرف الجميع هي شبكة الأنترنت، والتي تمثل "شبكة عالمية من أجهزة الكمبيوتر تتشكل بدورها من مجموع شبكات عالمية، وطنية، جهوية ومحلية، تتبادل ملفات المعلومات فيما بينها بواسطة أجهزة الموديم".<sup>(1)</sup>

حيث سمحت هذه الشبكة بظهور ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية والتي تعني توجه البنوك نحو إنشاء مقل لها على هذه الشبكة عوض إقامة مباني وفروع جديدة، "فتعبر أو اصطلاح البنوك الإلكترونية أو بنوك الأنترنت يستخدم كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مطلع التسعينات، كمفهوم الخدمة المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد أو البنك المنزلي أو البنك على الخط أو الخدمات المالية الذاتية".<sup>(2)</sup>

(1) رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 322.

(2) سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر، 2001، الأردن، ص: 241.

(1) Kamel Hamdi, *Guide pratique de l'Internet*, édition Es-salam, Algerie, 2000, P: 12.

(2) منير الجنيبي، ممدوح الجنيبي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 9-10.

هذا، ويعرف البنك الإلكتروني على أنه مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها باستخدام الأساليب الإلكترونية والتي تعد الأنترنت من أهم أشكالها، ويمكن الحصول على خدماته عن طريق الضغط على مجموعة أزرار في الهاتف أو الكمبيوتر من أي مكان.<sup>(3)</sup>

وتتنوع البنوك الإلكترونية وفق ثلاثة مستويات:<sup>(4)</sup>

- **الموقع المعلوماتي:** وهو الذي تقدم من خلاله البنوك معلومات تعريفية عنها فقط.
  - **الموقع التفاعلي أو الإتصالي:** يسمح بأنواع من الاتصال بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط.
  - **الموقع التبادلي:** يمثل المستوى الأخير، والذي يقوم من خلاله البنك بتقديم خدماته ومنتجاته إلكترونياً، حيث يمكن للعميل الوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية.
- ولهذه البنوك الإلكترونية مزايا عديدة فهي تعمل على توفير أكبر قدر ممكن من الوقت والجهد، وتمثل مساحة عرض أكبر للخدمات، بالإضافة إلى تخفيف العديد من التكاليف على عاتق البنك وهو ما يستخلص من الجدول المبين أدناه:

الجدول 5: تكلفة الخدمات المصرفية حسب قنوات تقديمها

| تقدير التكلفة | قناة تقديم الخدمات                  |
|---------------|-------------------------------------|
| 295 وحدة      | خدمة عبر فرع البنك                  |
| 56 وحدة       | خدمات من خلال مراكز الاتصال الهاتفي |
| 4 وحدات       | خدمة من خلال شبكة الأنترنت          |
| 1 وحدة        | خدمة من خلال الصرافات الآلية        |

المصدر: معطى الله خير الدين، المعلوماتية والجهاز البنكي 'حتمية تطوير الخدمات المصرفية'، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 198.

وعلى عكس شبكة الأنترنت التي تعتبر شبكة مفتوحة، توجد شبكات أخرى مغلقة يقتصر حق الدخول فيها على جهات معينة، وهي ذات استخدامات محددة، ومن الأمثلة على هذه الشبكات شبكات الإنترنت والإكسترنات. حيث تمثل شبكة الإنترنت شبكة داخلية محدودة الدخول، توظف تكنولوجيا

<sup>(3)</sup> معطى الله خير الدين، مرجع سابق، ص: 197.

<sup>(4)</sup> عباس بلفاطمي، المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة "منافسة-مخاطر-تقنيات"، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005، ص: 10.

الأنترنت وهي مخصصة لصالح أفراد المؤسسة (البنك) فقط أو أطراف أخرى مشتركة مع المؤسسة، أما الإكسترنات فهي المشاركة في معلومات الإنترنت أي بين إنترانت الشركة وشركائها التجاريين<sup>(1)</sup>. وعلى صعيد آخر، قد انتشرت شبكات بين البنوك والتي من أهمها شبكة (Swift : Society for word interbank financial transaction) وهي المؤسسة الدولية للمبادلات المالية بين البنوك بغرض تسهيل المبادلات بين الدول، إضافة إلى شبكة الأنترنت التي تعد بمثابة شبكة عالمية كبيرة تربط مجموعة من الحاسبات الآلية دون وجود وحدة مركزية لها، ويتم الدخول إليها والتعامل معها من خلال برامج إجرائية معينة ويلاحظ أن العديد من البنوك قد قامت بالإعلان عن موقع لها على شبكة الأنترنت بهدف التعريف بخدماتها ومنتجاتها الجديدة<sup>(2)</sup>.

وكمثال لنتائج تطبيق التقنيات الحديثة في البنك، أوضحت دراسة أجريت على أحد البنوك الأمريكية خلال عشر سنوات تحقيق ما يلي:<sup>(3)</sup>

- زيادة في عدد الحسابات بنسبة 30% (أو ما يقدر بـ 25% لكل موظف).
  - زيادة في حجم العمليات المصرفية بنسبة 50%.
  - زيادة في تكلفة هذه العمليات المصرفية بنسبة 17%، بمعنى تحقيق هامش موجب بنسبة 50%-17% = 33%.
  - خفض لعدد موظفي الفرع الواحد بما نسبته 15%.
- من ناحية أخرى أصبحت نسبة العمليات المصرفية التي تتم داخل فروع البنك لا تتجاوز 10% من إجمالي العمليات، حيث تتم باقي العمليات من خلال القنوات الإلكترونية مثل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية وغيرها<sup>(4)</sup>.

إن هذا الاتجاه نحو التوسع في العمل المصرفي الإلكتروني يمثل أحد الملامح البارزة لمستقبل الصناعة المصرفية، وتغيرا في المفاهيم والأدوات التي تحكم أساليب العمل المصرفي في مجمله، كما يؤسس لأوضاع جديدة تتسم بالحركية الدائمة والتجدد المستمر، والتي يتعين على البنوك أن تكون في موقع المتتبع والمجاري لها بشكل دائم. كما أسهم التطور التكنولوجي في تنوع وسائل الدفع الحديثة التي تعتمد عليها البنوك في أداء خدماتها المصرفية، ومن بين أهم تلك الوسائل الهاتف المصرفي، الشيك،

(1) طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية 'المفاهيم-التجارب-التحديات-الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية'، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص: 744.

(2) رجال فؤاد، تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك وأثرها على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر 2006/2005، ص: 90-91.

(3) مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص: 225.

(4) محمد زيدان، عبد القادر بربيش، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة "منافسة-مخاطر-تقنيات"، مرجع سابق، ص: 12.



التحويل المالي الإلكتروني، والبنوك المنزلية. مما أدى إلى نمو وتطور النقود الإلكترونية وهذا نظرا لما توفره هذه الوسائل من مزايا وفوائد كسرعة إجراء المبادلات، تجنب مخاطر حمل النقود، فعالية الدفع وغيرها<sup>(1)</sup>.

وهكذا زادت سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاع الإنتاج والخدمات. وهذا الأمر مهد الطريق في أمام نشأة البنوك الإلكترونية التي تعرف على أنها "بنوك القرن الواحد والعشرين، فهي كما يصفها بعض علماء الإدارة المصرفية من أمثال SZmigin المعالجة العصرية لاحتياجات ومتطلبات المجتمع اللانقدي واللاورقي"<sup>(2)</sup>.

#### رابعا: منافع ومتطلبات وتكاليف تطبيق الصيرفة والبنوك الإلكترونية

تتميز الصيرفة الإلكترونية بتقديم خدمات متميزة عن خدمات الصيرفة التقليدية تلبية لاحتياجات العميل، غير أنها يترتب عن استخدامها عدة تكاليف مما يستدعي توفر جملة من المتطلبات والمقومات لتعظيم المنافع وتقليل التكاليف. في هذا الإطار، يتم عرض منافع وتكاليف ومتطلبات تطبيق الصيرفة والبنوك الإلكترونية، على النحو التالي:

##### 1- منافع الصيرفة والبنوك الإلكترونية

تشمل منافع الصيرفة والبنوك الإلكترونية ما يلي:<sup>(3)</sup>

- 1) إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء: تتميز الصيرفة الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طوال أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات والتي تزيد من ثقة العملاء.
- 2) تقديم خدمات مصرفية متكاملة وجديدة: تتضمن الصيرفة الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية، وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا عبر الوسائل الحديثة تميزها عن الأداء التقليدي مثل:
  - أ. إصدار النشرات الإلكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.
  - ب. إمداد الزبائن بطريقة التأكد من أرصدهم لدى المصرف.
  - ج. تقديم طريقة دفع الزبائن للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.

<sup>(1)</sup> محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود المصرفية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 04، ماي 2003، ص: 64.

<sup>(2)</sup> طارق طه، مرجع سابق، ص: 165.

<sup>(3)</sup> أنظر في ذلك:

– نصر حمود مزنان فه، مرجع سابق، ص ص: 41-42.

– صفاء تايه محمد، مدى مساهمة المصارف الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية (بحث استطلاعي لأراء عينة من الزبائن المتعاملين مع بعض المصارف في محافظة النجف الأشرف)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، 2017، ص ص: 109 - 110.

د. كيفية إدارة المحافظ المالية من (أسهم وسندات) للزبائن.

هـ. طريقة تحويل الأموال بين حسابات الزبائن المختلفة.

(3) **خفض التكاليف:** من أهم ما يميز الصيرفة الالكترونية هو أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بأعمال الصيرفة التقليدية، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل، فتبين نتائج المقارنة بين العمل المصرفي الالكتروني والتقليدي بان تكلفة تقديم الخدمات في القنوات الالكترونية تقل بنحو ستة مرات عنها في القنوات التقليدية للعمل المصرفي، وان نسبة التوفير في التعاملات المصرفية الالكترونية تقدر بنحو 79% للمعاملات المصرفية عبر الانترنت عنها في الأنماط التقليدية.

(4) **سرعة انجاز الأعمال المصرفية:** مع اتساع وسائل التقنية الحديثة وما أحدثته من سرعة في إنجاز الأعمال عن المصرفية، أضحى سهلا على العميل الاتصال بالمصرف وان يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية مما لو انتقل العميل إلى مقر المصرف شخصيا لأداء نشاطه المطلوب.

(5) **خدمات البطاقات:** توفر الصيرفة الالكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص، ومن هذه البطاقات بطاقة سوني التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18 مليون من أكبر الأماكن، وتشتمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص، خدمة مراكز الأعمال، والإعفاء من رسوم وعمولات الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى كثير من الخدمات الخاصة الأخرى.

(6) **الدعم المعلوماتي الداخلي:** يساهم استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال البنوك دعم العديد من العمليات الداخلية وتحسين جودتها، والذي ينعكس بدوره على العمليات المقدمة للعملاء، فإدخال التقنيات المتطورة يخفف كثيرا من أعباء العمل اليدوي المتكرر، ويسمح بتوفير الوقت والجهد واستغلاله في تحسين نوعية الخدمات المقدمة. كما تمكن القنوات الإلكترونية التي توفرها أجهزة الكمبيوتر إمكانية لتبادل المعلومات بين الأنظمة الفرعية المختلفة وتحقيق التكامل فيما بينها ونقلها إلى أمكنة استقبالها المختلفة، كذلك فإن وجود برامج وأنظمة مصرفية خبيرة تستخدم على مستوى مصالح ووحدات البنوك يعمل على توفير دعم محاسبي ومعلوماتي وتشغيلي متخصص حسب النشاط أو المجال المعني، ويعطي صورة دقيقة عن أبعاد ودلالات المعطيات المتوفرة. ويمكن أن تطبق فيها التكنولوجيا في البنوك في:<sup>(1)</sup>

- ✓ الحصول على المعلومات وتوثيقها وتحليلها وتداولها، مع دعم القرار وإدارة المعلومات.
- ✓ السيطرة على العمليات المصرفية، مع التصنيع، بمعنى التصميم.

(1) وسيلة حمداوي، مرجع سابق، ص ص: 18-19.

✓ مشاركة الخبرة، أي النظم القائمة على الخبراء.

✓ التوسع أكثر في العمليات الإنتاجية.

حيث أن دور التقنيات الحديثة في دعم العمليات الداخلية يتجاوز مجرد معالجة الكم الهائل والمتنوع للمعلومات وتحليلها إلى كونه وسية مساعدة في وضع طرق جديدة للتسيير المالي، فالإمكانيات المتقدمة للبرامج المتخصصة أتاحت إدخال النظرة الاقتصادية الشاملة للمشروع وسهلت من عملية اتخاذ القرار وتنفيذ الاستثمارات بالنسبة للبنوك. وعموما تتيح الصيرفة الإلكترونية خيارات أوسع للمتعاملين بها وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها، إلا أن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه الصيرفة في كسب ثقة العملاء فيها وهو ما يتطلب من المصرف توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.

## 2- متطلبات وتكاليف تطبيق الصيرفة والبنوك الإلكترونية

لكي تحقق الصيرفة والبنوك الإلكترونية الرواج اللازم عند العملاء لابد من توافر جملة من المتطلبات لضمان إدارة كفؤة وفعالة لخدمات الصيرفة الإلكترونية. وفي نفس الوقت، يسمح تطبيق هذه المتطلبات بتعظيم المنافع وتدنية التكاليف. والجدول رقم (6) يلخص ذلك:

## الجدول 6: متطلبات وتكاليف تطبيق الصيرفة والبنوك الإلكترونية

| المتطلبات  | التكاليف  |
|--|---|
| ✓ توفير البنية التحتية التقنية اللازمة، والتي تشمل: الربط بالإنترنت وغيرها من وسائل التجارة الإلكترونية، وتوافر الأطر القانونية اللازمة لتطبيق الممارسات المصرفية الإلكترونية الكفيلة بتنظيم الالتزامات الواقعة على عاتق الأطراف ذات العلاقة بالصيرفة الإلكترونية، والبرامج المعلوماتية الضرورية مع مراعاة الاستخدام الكفء والأمثل للصيرفة الإلكترونية. ناهيك عن توفير مزايا ضريبية لتشجيع الممارسات المصرفية الإلكترونية. | ✗ احتمالية تعرض الأموال للسرقة أو الاحتيال والجرائم الأخرى.   |
| ✓ توفر الإطارات البشرية الكفؤة والمتمرس في مجال العمليات المصرفية الإلكترونية وإدارة المخاطر ذات الصلة. مع ضرورة استمرارية عملية التدريب والتأهيل.   | ✗ احتمالية اختراق خصوصية العميل بسبب ثغرات في حمايته.   |
| ✓ ضرورة التفاعل مع المستجدات التقنية ومواكبتها.  | ✗ صعوبة تشغيل بعض أنظمتها وصيانتها مما يؤدي إلى عدم كفاءتها لمواجهة متطلبات العملاء.  |
| ✓ الالتزام بعملية التقييم المستمر: والتي تتطلب الاستمرارية في أداء الصيرفة الإلكترونية التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أداء أدواتها الإلكترونية، بالاستعانة بالجهات والإطارات المتخصصة، لمعرفة سلامة أداءها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها، واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها.  | ✗ إمكانية الدخول إلى مواقع العملاء عن طري القرصنة وسحب مبالغ من أرصدهم.   |
| ✓ الحرص على الترويج والدعاية لضمان تسويق أمثل للخدمات المصرفية الإلكترونية.  | ✗ درجة الأمان غير مضمونة. وهذا بسبب وجود عدة مخاطر، تتمثل في:<br>أ. مخاطر تقنية: تنجم من احتمال اخطاء العملاء او من برنامج إلكتروني غير ملائم.<br>ب. مخاطر الاحتيال: تنجم عن تقليد البرامج او تزوير المعلومات.<br>ج. مخاطر قانونية: تحدث عندما لا يلتزم البنك بالقواعد القانونية والتشريعات.<br>د. مخاطر فجائية: مثل نقص السيولة وتأثيرها على سياسة الإقراض المصرفية. |

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

- نصر حمود مزانان فه، إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 04، 2011، ص: 45
- صفاء تايه محمد، مدى مساهمة المصارف الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية (بحث استطلاعي لأراء عينة من الزبائن المتعاملين مع بعض المصارف في محافظة النجف الاشرف)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، 2017، ص: 110.

## الفصل الرابع: البنوك الشاملة

أولاً: مفهوم البنوك الشاملة

ثانياً: وظائف البنوك الشاملة

ثالثاً: آليات التحول إلى البنوك الشاملة، متطلباته وضوابطه

رابعاً: مزايا وسلبيات التحول إلى البنوك الشاملة

## تمهيد

شهد عالم الصناعة المصرفية تحولات عميقة على صعيد الإطار المؤسسي، ما أبرز الحاجة إلى وجود نوع جديد من المصارف التي تعمل على ممارسة مزيج من أعمال الصيرفة التجارية والاستثمارية كوسيلة للوصول إلى مفهوم شامل ومتكامل لأنشطتها، فكان نموذج البنوك الشاملة التي لها القدرة على المواكبة والاستمرار وسط أجواء الخلق والتجديد المستمرين اللذين يطبعان عالمها.

## أولاً: مفهوم البنوك الشاملة

كان من أبرز ما عرفته الصناعة المصرفية هو ظهور الكيان الخاص بالبنوك الشاملة والذي جاء ترجمة عملية لتضخم أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى.

ويعرف البنك الشامل على أنه "ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضاً، بالإضافة إلى تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية".<sup>(1)</sup>

كما يمكن تعريف البنوك الشاملة على أنها "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال".<sup>(1)</sup>

إذا فالبنوك الشاملة تمثل كيانات مصرفية تعتمد استراتيجية التنوع كأساس وطريقة عمل لها سواء ما تعلق بجانب مواردها أو بجانب استخداماتها، وهي تزاوّل في ذلك فضلاً عن وظائف مختلف البنوك ووظائف أخرى غير مصرفية وغير تقليدية.

وتتميز البنوك الشاملة بمجموعة خصائص نوردها فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- تنوع هيكلها المتكون من محفظة القروض والاستثمارات، وذلك لتخفيض المخاطر.
- تطبيق الأساليب المعاصرة في إدارة أصولها وخصومها، عن طريق توفيقها أسعار الفائدة لرفع العائد في السوق.
- العمل على تلبية احتياجات الشركات.
- الاستفادة من خبرات البنوك التجارية والمتخصصة قطاعياً.

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 43.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 19.

(2) بن طلحة صليحة-معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 481.

إن ما يعرف الآن بالبنوك الشاملة هو أحد ثمرات التطوير في الصناعة البنكية لما لها من أهمية خاصة في ظل مرحلة التحول والإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتنشيط سوق رأس المال وبصفة خاصة بورصة الأوراق المالية، فضلا عن دورها الهام في ظل الوصول إلى مستوى الإشباع في تطوير وتحديث الخدمات المصرفية.

ويتضح جليا عند الحديث عن البنوك الشاملة مدى الارتباط بين هذا التوجه -الصيرفة الشاملة- والاتجاه نحو العولمة وبخاصة في جانبها المالي، هذه الأخيرة فرضت على البنوك ضرورة اعتماد سياسات وآليات جديدة تمكنها من مسايرة الظروف والأوضاع البنكية والاقتصادية الراهنة التي يعرفها العالم، "وهذا الربط بين العولمة والصيرفة الشاملة يرجع إلى العوامل التي ساعدت و ساهمت في نمو العولمة والتي أفرزت متغيرات كثيرة اضطرت بموجها العديد من المصارف إلى اعتماد سيناريو جديد تمكنت من خلاله إلى الخروج من الإطار التقليدي للأعمال والأنشطة المصرفية وهو تيار الصيرفة الشاملة، فأدى إلى حصول تحرر تدريجي للنظام المصرفي والمالي ولقيوده التشريعية والتنظيمية، وزيادة التنافس وتقليل الفجوة بين المنشآت المالية والمصرفية وأدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى إحداث تطورات متسارعة في الحقل المالي والمصرفي، مكنت من وضع استراتيجيات تسويقية مصرفية تعمل برضاء الزبون وتطوير المنتجات والمشتقات المالية."<sup>(1)</sup>

وبالرجوع إلى التعريفات السابقة نجد أن استراتيجية البنوك الشاملة تعتمد على استراتيجية التنوع، بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، "والتنوع يعني ألا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر بينها ارتباط قوي، وتتعاظم الآثار الإيجابية للتنوع كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية كنشاط التأمين وإدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي أو القيام بوظيفة إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تعظيم الربحية و العائد وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق درجة أكبر من الأمان للمودعين وبالتالي نقص مخاطر الإفلاس."<sup>(2)</sup>

وفي ظل هذا التنوع الذي تقوم عليه فلسفة البنوك الشاملة فإنه يتوقع حدوث انخفاض في المخاطر التي يتعرض لها البنك، دون أن يترك ذلك أثرا سلبيا على العوائد المحققة، فالدورات التجارية لا تصيب كافة القطاعات خلال نفس الفترة ومن ثم فإن نقص الودائع الواردة من قطاع معين يقابلها زيادة الودائع من قطاع آخر، كما أن انخفاض معدل الطلب على التسهيلات الائتمانية من قبل بعض القطاعات يقابلها زيادة في الطلب من قبل قطاعات أخرى .. وهكذا.<sup>(3)</sup>

(1) مصيطفى عبد اللطيف-بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 481.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص: 53.

(3) أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص: 23.

## ثانياً: وظائف البنوك الشاملة

تعمل البنوك الشاملة على تقديم وممارسة مجموعة واسعة من الأعمال المصرفية وغير المصرفية وتوفير منتجات بنكية ومالية وخدمية على درجة عالية من المواءمة والحدثة لصالح عملائها ومتعاملها، ومن أهم الوظائف التي تضطلع بأدائها البنوك الشاملة ما يلي:<sup>(2)</sup>

- إكتشاف وتحليل وتقويم الفرص الاستثمارية وإعداد دراسات الجدوى اللازمة والترويج لها بالمشاركة مع الآخرين وبصفة خاصة مع مجموعات المصالح المشتركة داخليا وخارجيا مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف المصرفي وتوفير موارد جديدة.
- صناعة الأسواق المتكاملة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها للمستثمرين والعملاء مع تقديم المساندة والدعم اللازم لمجموعة المشروعات الوليدة والترويج لمنتجاتها.
- فتح الأسواق الخارجية واختراق أسواق التصدير الدولية بما يمكن العملاء من كسب الصفقات الدولية والفوز بعقود تصدير دائمة وممتدة.
- التوسع في نشر البنوك ومؤسسات التمويل عالية التخصص وانتشار شركات التمويل والائتمان والخصم والبيع الإيجارية.
- توفير مجالات توظيف مناسبة للبنوك الصغيرة من خلال إتاحة البنك الشامل لجزء من محفظة قروضه واستثماراته والتي تتمتع بمزايا التنوع والانتشار الجغرافي والقطاعي.
- تطوير وظائف البنوك التجارية التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات ترويج الأسهم وإصدار السندات القابلة للخصم وخدمات التغطية والتأمين ضد المخاطر وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة، وكذلك الوساطة المالية الخاصة بتلقي الودائع ومنح الائتمان بالإضافة إلى خدمات أمناء وصناديق الاستثمار وأمناء الاكتتاب.
- تعبئة الفائض الاقتصادي والنقدي وتحريك الفائض الاقتصادي العيني بتحويل أشكاله التقليدية إلى نقدية أو تسويله، والعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع ذات القدرة العالية على الحركة والتي تتمتع في نفس الوقت بقدر كبير من الاستقرار والتدفق والأمان.
- تحقيق التوظيف الأفضل والكمال للموارد والإمكانيات والقدرات المتاحة بما يضمن تحقيق أكبر عائد وأعلى درجة أمان من خلال الدخول بالاستثمار المباشر في المشروعات العملاقة، والنهوض بالشركات القائمة من خلال تبني برامج التحديث، وعمليات التوسع والانتشار والاستفادة من مزايا اقتصاديات الوفرة.
- المساهمة الفعالة في استيعاب التكنولوجيا المتطورة الملائمة وتهيئة المناخ الاستثماري، تعظيم إيجابيات السوق المصرفية، توسيع شبكة معاملاتها وتنويع خدماتها وزيادة قدراتها على مواجهة المخاطر من خلال تقديم الخدمات ذات الطابع الشامل مثل إتاحة قروض المساندة والدعم.

(2) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2000، ص ص: 492-493.



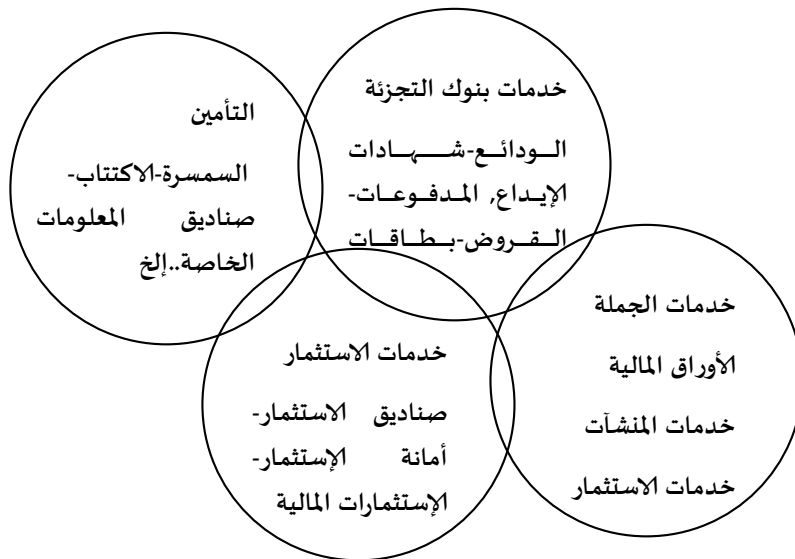
- إدارة عمليات الاندماج بين البنوك ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء لجانب من أصولها بما يحافظ على استقرار السوق المصرفية ويجعل تقلباتها في إطار الحدود الآمنة.
- العمل كصندوق احتياطي لامتناس واستيعاب التأثيرات السلبية للدورة الاقتصادية أو العوامل الطارئة السياسية والطبيعية.

بالإضافة إلى هذه الوظائف تمارس البنوك الشاملة وظيفتين هامتين تتمثلان في:

- (1) القيام بعمليات التمويل التأجيري: يعرف التمويل التأجيري على أنه "أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد، على أن يقوم بأداء قيمة إيجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل."<sup>(1)</sup> وتعتبر فكرة التمويل التأجيري من الأفكار الحديثة للتجديد في طرق التمويل حيث أن طرق التمويل الكلاسيكية تشكل عبئا على المؤسسات المستثمرة خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي وطرق تحمله، ورغم احتفاظ هذه الطريقة بفكرة القرض إلا أنها تعتبر بديلا ومكملا في نفس الوقت لطبيعة العلاقة التمويلية، وتعمل على إيجاد مزايا مختلفة لكل أطراف هذه العلاقة.
- (2) القيام بتوريق المعاملات المالية: ويقصد بعملية التوريق "تحويل القروض إلى صكوك مالية، وهو الأمر الذي يحد من مخاطر الإقراض من ناحية ويسمح بمزيد من السيولة من ناحية أخرى"<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى مزايا أخرى عديدة.

وقد عبر البعض عن تلك الوظائف المتعددة للبنوك الشاملة من خلال الشكل التالي:

شكل 7: وظائف البنوك الشاملة



المصدر: طلعت أسعد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة، 1998، ص: 37.

(1) سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2000، ط1، ص: 80.

(2) عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة: إدارة البنوك، مرجع سابق، ص: 520.

### ثالثاً: آليات التحول إلى البنوك الشاملة، متطلباته وضوابطه

#### 1- آليات التحول إلى البنوك الشاملة

تحتكم البنوك في تحولها لممارسة الصيرفة الشاملة إلى متطلبات وضوابط رشيدة تأخذ في حساباتها مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والبيئية المصرفية التي تعمل في إطارها، وفي هذا الصدد يمكن استخدام منهجين رئيسيين هما:<sup>(2)</sup>

- 1) المنهج الأول: يقوم هذا المدخل على تحويل بنك تجاري أو متخصص قائم بالفعل إلى بنك شامل، ويعتبر الأسلوب الأسرع والأفضل بشرط أن يكون هذا البنك كبير الحجم وقابل للنمو والاتساع.
- 2) المنهج الثاني: يتمثل في إنشاء بنك شامل جديد من خلال اختيار كفاءات بشرية مؤهلة راغبة وقادرة ذهنياً لتكون مبتكرة ومجددة، وإرسالها إلى مصارف شاملة بالخارج للتدريب على أعمالها، مع القيام بحملات تسويقية وترويجية لتقديم البنك والتعريف به.

ويضاف إلى المنهجين السابقين منهج ثالث يجمع بين مزايا المنهجين، من خلال شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها أو دمج تدريجي لبنك معين وضم معاملاته وعملائه وتوافر الإمكانيات والقدرات والخبرات الملائمة مع وجود إمكانية للنمو والاتساع والانتشار بشكل كبير، في ظل وجود استراتيجية طموحة لقيادة وتوجيه السوق المصرفية وتحقيق التشغيل المتوازن له.

#### 2- متطلبات التحول إلى البنوك الشاملة

من أجل ضمان النجاح والفعالية للمصرف الشامل، فإنه يتعين توافر مجموعة متطلبات أهمها:<sup>(1)</sup>

- إعلام مكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة ومختلف مزاياها.
- مراكز تدريب متقدمة مدعمة بمجموعة خبراء متخصصين في أعمال الصيرفة الشاملة.
- تطوير التشريعات والقوانين بما يسمح للبنوك الشاملة بممارسة أنشطتها بفاعلية كاملة.
- وجود قيادات مصرفية واعية مدركة ومتفهمة ومتحمسة لفكرة المصارف الشاملة.

#### 3- ضوابط التحول إلى البنوك الشاملة

كما أشرنا سابقاً فإن هذا التحول نحو إقامة البنوك الشاملة تحكمه مجموعة ضوابط كمية ونوعية، يضمن توفرها الاستمرار والانتظام والاستقرار للكيان الجديد، وهذه الضوابط هي:<sup>(2)</sup>

<sup>(2)</sup> صلاح الدين حسن السيدي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003، ط1، ص: 87-89.

<sup>(1)</sup> المرجع السابق، ص: 89-90.

<sup>(2)</sup> المرجع السابق، ص: 90-91.

- إلزام العاملين بسياسات الحيطة والحذر وخصوصا في المراحل الأولى لبدء النشاط.
- ضمان رقابة محكمة على أنشطة البنك من خلال ممارسة واعية لأجهزة الرقابة والإشراف.
- تحديد الوظائف والمسؤوليات بشكل دقيق، عن طريق نظام عمل وتوصيف وظائف عالي الدقة وفعال.
- الدعاية والإعلان المناسب والفعال لأنشطة البنك في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية.
- إشراف كفؤ للجمعية العمومية للبنك على مختلف السياسات والأنشطة.
- ملاءة مالية مناسبة ممثلة في حجم مناسب من رأس المال والاحتياطيات.
- استراتيجية عامة علمية تنبثق منها سياسات مرحلية تشكل إطار الحركة التنفيذية للنشاط الذي يمارسه المصرف الشامل.

### رابعا: مزايا وسلبيات التحول إلى البنوك الشاملة

#### 1- مزايا التحول إلى البنوك الشاملة

تتمثل أهم مزايا التحول إلى هذا النموذج من العمل المصرفي في:<sup>(2)</sup>

- ✓ إكتساب قدرة هائلة على إحداث التنمية الشاملة والمتواصلة عن طريق إتاحتها لإمكانية إنشاء آلاف المشروعات في مختلف المجالات والترويج لها والمساهمة فيها وتدوير محافظها.
- ✓ توفير الجسور المالية التي تربط بين البنك وجميع مراكز المال التقليدية والناشئة وزيادة التعامل معها والتكيف مع مستجداتها.
- ✓ الكشف عن أسرار صناعة المزايا والقدرات التنافسية للاحتفاظ بالتفوق والصدارة بما يحقق للبنك مكانة مرموقة تمكنه من المشاركة في قيادة وتوجيه السوق المصرفية.
- ✓ التوافق السريع والمرن مع مستجدات العصر ومتغيراته ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ومتطلبات تحرير تجارة الخدمات المالية ومقررات لجنة بازل وآليات المشاركة الدولية وبرامج التحرر الاقتصادي والخصخصة.

هذا فضلا عن تحقيق مجموعة أخرى من الإيجابيات والتي تتنوع ما بين توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية بما يوافق مختلف أنواع العملاء، تحقيق وفورات الحجم ووفورات النطاق ومزايا التنوع الجغرافي المتفاعل مع التنوع القطاعي، وغيرها من المزايا العديدة والمتنوعة.

كذلك فإن وجود البنوك الشاملة يساهم في دعم عمليات الاندماج والخصخصة -والتي سنأتي على ذكرها لاحقا- وما يمثله ذلك من إعطاء نفس جديد ودفع قوي لعجلة الاقتصاد، فالبنوك الشاملة

(2) السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص: 495-496.

تعمل على إدارة عمليات الاندماج المصرفي لمختلف المؤسسات البنكية والتمويلية وغيرها وإعداد الدراسات المتعلقة بها بالإضافة إلى تولي الإجراءات التي تتطلبها العملية، كذلك فإن للبنوك الشاملة دور هام في عملية الخصخصة من خلال:<sup>(1)</sup>

- معالجة الهياكل المالية للمؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية (عجز)، أو إعادة تقييمها والمساعدة في بيعها والترويج لذلك لدى مشترين جدد، عن طريق تقييم أصولها بالقيمة الحقيقية
- تمويل رأسمالها، والاستعانة بخبرات أجنبية في الإدارة لإعادة التوازن المالي.
- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة، عن طريق تمويل مشروعات صغيرة للعمالة الزائدة الناتجة عن خصخصة المؤسسات بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي.
- دعم القطاع الخاص من خلال تقديم قروض، لتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات.

## 2- سلبيات التحول إلى البنوك الشاملة

أحد أهم المآخذ على البنوك الشاملة يتمثل في احتمال زيادة التركيز وما يتبعه من انخفاض للمنافسة، فضلا عن مجموعة أخرى من السلبيات والمتمثلة في:<sup>(1)</sup>

- ☒ احتمال تزايد التناقض في المصالح.
- ☒ زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية.
- ☒ انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي.
- ☒ انخفاض درجة انفتاح القطاع المالي والحقيقي على الاقتصاد الدولي.

إلا أن الملاحظ أن الهدف من إقامة البنوك الشاملة يكون بدرجة أساسية إعطاء حركية كبيرة للقطاع المصرفي والاقتصاد عموما، فضلا عن توفير الأمان اللازم وتنمية المصالح المشتركة لمختلف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فإن التطبيق السليم لمفهوم البنوك الشاملة واحترام المتطلبات والضوابط الموضوعية في هذا الإطار يمثل الضمان الأفضل لتلافي هذه السلبيات وتحقيق المنافع المستهدفة.

<sup>(1)</sup> بن طلحة صليحة-معوشي بوعلام، مرجع سابق، ص: 481.

<sup>(1)</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 206.

## الفصل الخامس: البنوك الإسلامية

أولاً: البنوك الإسلامية (النشأة والتطور-التعريف والخصائص-  
الأهداف)

ثانياً: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

ثالثاً: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

رابعاً: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تمهيد:

تعتبر البنوك الإسلامية من أحدث أشكال البنوك نشأة وهي تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما تخضع للضوابط التي يقررها البنك المركزي مثلها في ذلك مثل البنوك الأخرى غير أنها تسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة عن أهداف تلك البنوك لكون فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية. وسنحاول إعطاء تعريف للبنوك الإسلامية وتحديد أهم أهدافها، إضافة إلى إبراز أهم خصائصها كما سيتم التعرض إلى مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية وكذا صيغها التمويلية، وذلك فيما يلي:

### أولاً: البنوك الإسلامية (النشأة والتطور-التعريف والخصائص-الأهداف)

جاءت البنوك الإسلامية بغرض إحداث تغيير في العمل المصرفي عن طريق بلورة أحكام الشريعة الإسلامية في العمل المصرفي، فعلى الرغم من حداثة تجربة البنوك الإسلامية بالمقارنة مع تجربة البنوك التقليدية، فإنها حققت نموا ملحوظا وانتشارا واسعا في معظم أقطار العالم، كما غدت البنوك الإسلامية حقيقة فعلية في أسواق المال لها فكرها وأسلوبها ومؤسساتها، كما قد حالفها النجاح في معظم عملياتها الاستثمارية، وتميزت أدواتها التمويلية بخصائص إيجابية عدة تساعدها على خلق إنتاج حقيقي وتنمية المجتمع.

#### 1- النشأة والتطور التاريخي للبنوك الإسلامية

تقوم البنوك بدور حيوي في الاقتصاد من خلال تجميع المدخرات من الجمهور ثم إعادة توظيفها من خلال عمليات مصرفية عديدة ومتنوعة مع عملائها، وتعتمد البنوك بصفة أساسية في تحقيق أرباحها على القيام بإقراض الودائع لديها بنسب أعلى من تلك التي تمنحها للمودعين، علاوة على ما قد تحصل عليه في معاملاتها مع العملاء من رسوم وعمولات مقابل ما تؤديه من خدمات متنوعة. وقد لاقت فوائد البنوك اهتماما وجدلا كبيرا في الكتابات الاقتصادية المعاصرة والفتاوى الصادرة، فهناك من يرى أن وظيفة البنوك التقليدية لا تقتصر على تقديم القروض من أموالها وأموال المودعين، وإنما تقوم بعملية تحويل لتلك الأموال كما يتم تحويل المواد الأولية في الصناعة إلى منتج نهائي، وعليه فالبنوك ما هي إلا مؤسسات لصناعة القروض، كما ذهب البعض إلى حل فوائد البنوك باعتبارها ليست من ربا الجاهلية التي نزلت العديد من آيات القرآن الكريم في تحريمها، كما أحلها البعض استنادا لاعتبارات الحاجة والضرورة. ودون الدخول في الخلاف الفقهي حول هذه القضية الشائكة، نادى الكثير من الاقتصاديين الإسلاميين بضرورة وأهمية إنشاء بنوك إسلامية لا تتعامل بالفوائد في معاملاتها، بل تقدم التمويل القائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة.<sup>1</sup> ويعد ظهور البنوك الإسلامية جزءا من

<sup>1</sup> جلال وفاء البدرى محمد بن، البنوك الإسلامية (دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 13-15.

الظروف العامة التي سادت الدول الإسلامية في فترة السبعينات والزيادة في أسعار النفط، حيث برزت هذه البنوك وتطوره تطورا ملحوظا من أجل المساعدة في استيعاب الفائض النقدي، وصاحب ظهورها تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث الذي ذهب إلى أنه لابد من إعادة النظر في الهياكل النقدية والمالية للدول الإسلامية بشكل يلغى في نظام الفوائد.

ويرجع تاريخ العمل المصرفي الإسلامي الحديث إلى سنة 1940، عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للدخار تعمل دون فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي الشريعة الإسلامية، غير أن هذه التقنيات لم تجد لها منفذا تطبيقيا إلا في مصر مع بداية الستينات بما كان يسمى "بنوك الادخار المحلية"<sup>1</sup> التي أنشأها أحد رواد الاقتصاد الإسلامي وهو الدكتور أحمد النجار في مدينة " ميت غمر " حيث أول ظهر بنك إسلامي للتنمية المحلية يقوم بتجميع المدخرات من صغار الفلاحين والعمال في أماكن تواجدهم بقرى الريف وبوسائل صغيرة تناسب وعيهم وثقافتهم، فتحقق معها تجاوبهم، ولقد نجحت التجربة في كسب ثقة المواطنين وتغطية الدوافع الادخارية لديهم وفي تهيئتهم للمشاركة الإيجابية لتكوين رأس المال، حيث تضاعف حجم الادخارات خلال أربع سنوات بـ (44.5 مرة) أي ارتفع عدد المدخرين من 40944 سنة 1963 إلى 1828375 مدخر، أما الفروع فقد بلغت 29 فرعا وبلغ عدد العملاء حوالي مليون من مختلف الفئات والقطاعات، يضاف إلى ذلك أن هذه التجربة قد حققت مفخرة فقد وصلت نسبة السداد في القروض الممنوحة إلى 100% رغم تواجدها بالريف، في حين أن خسائر مؤسسات الائتمان الزراعية الناشئة عن عدم السداد تصل إلى النصف في معظم السنين ورغم النجاح الذي حققته بنوك الادخار المحلية إلا أن عمرها كان قصيرا جدا حيث لم تتجاوز الأربع سنوات، ولعل فشلها يرجع إلى سببين أساسيين هما:

- ✓ سبب سياسي يتمثل الدعوة إلى الأفكار الاشتراكية التي عاشتها مصر في تلك الفترة.
- ✓ ما اعترى التجربة من نقص في الدراسات الجديدة حول مشكلات الإدارة الفنية والمشكلات الاقتصادية كمشكلة النقود والائتمان<sup>2</sup>.

ثم ظهر بنك ناصر الاجتماعي كمحاولة ثانية بمصر سنة 1971م بإصدار قانون لإنشائه كهيئة عامة، تقوم بكل أعمال البنوك لكن دون التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، بالإضافة إلى قيامها بتجميع الزكاة من الأفراد اختياريا، وتنظيم صرفها في بنوكها الشرعية وإدارة نظام التكافل الاجتماعي<sup>3</sup>، هذا وقد تلا ذلك تأسيس بنوك إسلامية في بعض الدول الإسلامية الأخرى، والجدول التالي يبين تواريخ تأسيس بعض البنوك الإسلامية:

<sup>1</sup> عادل عبد الفضل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 394 - 393.

<sup>2</sup> جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص: 43.

<sup>3</sup> الغريب ناصر، أصول الصيرفة الإسلامية، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص: 32.

جدول 8: تواريخ تأسيس بعض البنوك الإسلامية

| البنك                                     | تاريخ التأسيس | البلد    | رأسمال التأسيس           |
|---|---------------|----------|--------------------------|
| بنك دبي الإسلامي                          | 1975/03/12    | الإمارات |                          |
| البنك الإسلامي للتنمية                    | 1975          | السعودية | 02 بليون دينار إسلامي    |
| فيصل الإسلامي السوداني                    | 1977          | السودان  | 100 مليون جنيهه سوداني   |
| بيت التمويل الكويتي                       | 1977          | الكويت   | 20.625 مليون دينار كويتي |
| بنك فيصل الإسلامي المصري                  | 1977          | مصر      | 500 مليون دولار أمريكي   |
| البنك الإسلامي الأردني                    | 1978          | الأردن   | 06 مليون دينار أردني     |
| بنك البحرين الإسلامي                      | 1979          | البحرين  | 23 مليون دينار بحريني    |
| المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية | 1980          | مصر      | 9.96 مليون جنيهه مصري    |
| بنك البركة الإسلامي                       | 1984          | البحرين  | 200 مليون دولار أمريكي   |
| بنك التضامن الإسلامي الدولي               | 1995          | اليمن    | 3.75 مليار ريال يمني     |

المصدر: عبد الحميد لخديمي، حسان بخيت، قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص: 07.

وتنتشر الخدمات المصرفية الإسلامية حالياً في الشرق الأوسط بنسبة 70%، 14% جنوب شرق آسيا، و 15% في أفريقيا، ويتركز أكبر عدد للبنوك الإسلامية في المراكز المالية الإسلامية مثل البحرين وماليزيا، إيران والسودان وفي منطقة الخليج العربي بشكل عام، كما تتواجد بشكل أقل في بعض دول العالم كأوروبا الغربية.<sup>1</sup>

## 2- تعريف وخصائص وأهداف البنوك الإسلامية

في هذا السياق، سيتم عرض تعريف وخصائص البنوك الإسلامية ناهيك عن أهداف وجود هذا النوع من المؤسسات المصرفية، وذلك على النحو التالي:

1-2- تعريف وخصائص البنوك الإسلامية: يعد من الصعب وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان مهما كان نوعه، وفي غالب الأحيان لم تأت القوانين المنظمة للبنوك بهذا التعريف واقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل مؤسسة ما بنكا، وحتى التعريف التي وضعها الفقه تدور كلها حول الأعمال التي تقوم بها البنوك ليس إلا<sup>2</sup>. لكن هذا لا يمنع من إدراج بعض التعاريف التالية:

<sup>1</sup>Patrick Imam ,kangni Kpodar ,Islamic Banking : haw has it Diffused?, IMF Working Paper , August 2010, p : 07.

<sup>2</sup> عادل عبد الفضل عيد، مرجع سابق، ص: 397.



- عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية هذه البنوك على انها "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".<sup>1</sup>
  - على أنها " أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات التنموية".<sup>2</sup>
  - أن البنك الإسلامي "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي الربا أخذا أو عطاء، فالبنك الإسلامي يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم، مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب وحين ما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أحدا مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة".<sup>3</sup>
  - يعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية يهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية"<sup>(4)</sup>.
- فالبنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة مصرفية ومالية تسعى إلى تعبئة مدخرات الأفراد وتوجيهها إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالنفع على الأمة وبما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية. وهكذا يتضح أن البنك الإسلامي يسعى إلى تحقيق عائد اجتماعي من خلال تنشيط عملية التنمية الاقتصادية بإنشاء المشروعات الجديدة وإيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع وبذلك تنخفض نسبة البطالة، وهذا إضافة إلى العائد الاقتصادي الذي يعود عليه بوصفه مؤسسة مالية ومصرفية. وبذلك يتسنى للبنك الإسلامي ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- أما بالنسبة لخصائص وصفات البنوك الإسلامية، فهي تتجسد فيما يلي:<sup>(5)</sup>
- (1) الصفة العقدية للبنوك الإسلامية: تعتبر هذه الخاصية الميزة الأساسية للبنوك الإسلامية والتي تستمد منها الصفات الأخرى، فالبنك الإسلامي يستمد إيديولوجيته أي الإطار الفكري من العقيدة

<sup>1</sup> إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1977، المادة 05.

<sup>2</sup> أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1979، ص:95.

<sup>3</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، مصر، ص: 259.

(4) جمال لعامرة، مرجع سابق، ص: 49

(5) جمال لعامرة، مرجع سابق، ص: 49

الإسلامية، فهي التي تشكل حدود وإطار العمل للمصرف الإسلامي، وهذا يشمل أن الإنسان مستخلف في الأموال والثروات، علاوة على استبعاد الربا.

(2) **الصفة التنموية للبنوك الإسلامية:** تقوم البنوك الإسلامية بواجب التنمية وعمارة في الأرض باعتبار أنها تحمل مسؤولية المال وإدارته، ففي الاقتصاد الإسلامي نجد مصطلح العمارة وهو أوسع دلالة وأشمل من مفهوم التنمية الاقتصادية كما يعرفها الاقتصاد الحديث، لأن الهدف العمارة من وجهة النظر الإسلامية هو إقامة مجتمع يعمل فيه العباد بشرع الله لتحقيق حد الكفاية للجميع للوصول إلى نمو مستمر للخيرات والنعم وذلك بالاستخدام الأمثل لكل الموارد.

ويعتبر البنك الإسلامي بنك تجاري تنموي، وهو ما يميزه عن أنواع البنوك الأخرى سواء أكانت بنوك تجارية أم بنوك تطويرية تختص بنشاط معين أو أكثر، كما أن البنك الإسلامي يستثمر أمواله على أساس المدى القصير والمدى الطويل (استثمارات رأس مالية)، أما البنك التجاري فيستثمر أمواله على المدى القصير، وبذلك يقوم البنك الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور، وفقا لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالبنك الإسلامي يعمل كوسيط وشريك يجمع الأموال والمدخرات ويعيد توظيفها ويحصل بذلك على نصيب من الأرباح ويتحمل حصة من الخسائر في حال وقوعها.

(3) **الصفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية:** تقوم البنوك الإسلامية بدور اجتماعي حيوي من خلال منح المساعدات للمحتاجين بالإضافة إلى القروض الحسنة، وتخضع الأموال النقدية السائلة المملوكة للوحدة المصرفية الإسلامية لزكاة الأموال، ولا تكاد تخلو ميزانية عمومية لبنك إسلامي من حساب مستقل لصندوق الزكاة يقوم بإنفاقها في بنوكها الشرعية.<sup>1</sup>

(4) **الصفة الاستثمارية للبنوك الإسلامية:** يعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي، إذ أنه المصدر الرئيسي لتوليد إيراداته، كما أنه الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي في المجتمع، ويعد الاستثمار في البنك الإسلامي استثمارا حقيقيا لأن محل التعامل أصول حقيقية وليست أصول مالية، فكل وحدة مالية يبثها البنك الإسلامي يقابلها سلع وخدمات محققا قيمة مضافة حقيقية. هذا وقد أثبتت البنوك الإسلامية أنها هي الأجدر في معالجة وتخطي مشاكل الأزمات المالية والاقتصادية وهذا ما شهد به عقلاء العالم وليس أدل على ذلك من مطالبة كثير من الساسة والاقتصاديين ورجال الدين للاستفادة من التعاليم الأخلاقية التي يتصف بها الاقتصاد الإسلامي، وتلتزم بها البنوك الإسلامية وما كنا سنسمع ذلك لولا أن واقع البنوك المتوافقة مع الشريعة في ظل الأزمة كان الأفضل أداء، وقد تجاوزت الأزمة بأقل حالات من التعثر، وأصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية تكتسب سمعة طيبة كملاذ للاستقرار.

<sup>1</sup> رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النشر غير مذكورة، مصر، 2000، ص: 204.

2-2- أهداف البنوك الإسلامية: لابد أن تسهم البنوك الإسلامية - شأنه في ذلك شأن أي جانب آخر من جوانب الاقتصاد الإسلامي- في تحقيق جملة من الأهداف، والتي تضمن لها الاستمرار في أداء وظائفها العادية المرتبطة بمنهجها، وأداء الوظائف التي تؤديها البنوك الأخرى، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:(<sup>1</sup>)

1) الأهداف المالية للبنوك الإسلامية: البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية منظمة وأهم الأعمال التي تقوم بها هي:

أ) حشد الموارد وتعبئة مدخرات المجتمع: يعد تجميع الأموال وحشد المدخرات إحدى وظائف البنوك الإسلامية التي تقوم بها ودائعها بمختلف أنواعها (ادخارية - استثمارية) ، ورغم تشابه هذه الوظيفة بين كل من البنوك الإسلامية- والتقليدية إلا أن حقيقة العلاقة فيما بينهما مختلفة فالعلاقة في البنوك التقليدية تقوم على أساس القرض (علاقة الدائن بالمدين) بينما تقوم العلاقة في البنوك الإسلامية على أساس عقد المضاربة الفقهي سواء كانت مطلقة أم مقيدة، فرب المال هم المودعون والمضارب هو البنك والعائد المتحقق يتم تقاسمه بينهما حسب النسبة المتفق عليها في العقد.

ب) توظيف الموارد وتنميتها: تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف مواردها في اوجه الاستثمار المختلفة وفقاً للشريعة الإسلامية وإعمار الأرض وذلك من خلال تطبيق أساليب التمويل الإسلامية (كالمرابحة، المشاركة، السلم، الإجارة، الاستصناع .. الخ)، ولقد أولى المنهج الإسلامي للاستثمار أهمية كبرى وحث عليه في نطاق ركائز الشريعة الإسلامية وملتماً بأحكامها الشرعية، وهناك ضوابط وقواعد تنظم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي وهي مما يميز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي، وقد حث الإسلام مالك المال في استثمار أمواله مراعيًا الاعتبارات التالية:

— مداولة استثمار مالك المال لماله؛

— إتباع أفضل السبل في استثمار هذا المال؛

— توجيه الاستثمار إلى متطلبات المجتمع الضرورية.

ج) تحقيق الربح: فهو أهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية دوماً لتحقيقها في المقام الأول، وبدون تحقق هذا الهدف لا يمكن تحقيق الأهداف الأخرى، والربح هنا لا يهم المساهمين في رأس مال البنك الإسلامي فحسب . باعتبار أن الربح يعد حافزاً أساسياً لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها . بل يهم الربح المدخرين (المودعين) لأنه في النتيجة يحقق الضمان الكامل لودائعهم من الخسارة ويعمل على تنميتها، وبذلك ستكون للمجتمع أيضاً أهمية في الربح، لان الربح ضمانه لوجود البنك الذي يساعد في عجلة النمو الاقتصادي. ووجوده يعني استمرارية تدعيم المجتمع من خلال الخدمات التي يقدمها.

(<sup>1</sup>) جمال لعمارة، مرجع سابق، ص: 49

د) تحقيق الأمان: تسعى البنوك الإسلامية دائماً وفي المقام الثاني بعد هدف الربح إلى توفير مناخ آمن، والبعد عن أي شيء من المخاطر ويكون ذلك من خلال محاولة اتباع سياسة التنوع في التوظيفات، والتي يطلق عليها محفظة الأمان، فمهمة البنك هي عملية تحقيق التوازن المناسب بين الهدفين عن طريق ربط الربح بمستوى معين من المخاطرة، حيث تتناسب درجة الخطورة مع المشروع الاستثماري المختار من قبل البنك.

هـ) تحقيق النمو: بعد تحقيق الربح والأمان، سينتج عنهم تحقيق الهدف الأعلى والأكبر وهو النمو، والذي يقصد به نمو الموارد الذاتية للبنك والمتمثلة برأس ماله، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات، وكذلك نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بجميع أنواعها.

2) أهداف خاصة بالمتعاملين مع البنوك الإسلامية: والتي يجب الحرص على تحقيقها، وتشمل:

أ) تقديم الخدمات المصرفية: يقوم نجاح البنك الإسلامي على تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ويعد ذلك نجاحاً للبنوك الإسلامية وهدفاً رئيساً لإدارتها.

ب) توفير التمويل للمستثمرين: يقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية، والإقليمية والدولية.

ج) توفير الأمان للمودعين: من أبرز عوامل نجاح البنوك مدى ثقة المودعين بالبنك، ومن أبرز عوامل الثقة في البنوك:

— توفر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات سحب ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة، وتستخدم السيولة النقدية في البنوك للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من جهة واحتياجات البنك من المصروفات التشغيلية.

— توفير التمويل اللازم للمستثمرين من جهة أخرى.

3) الأهداف الداخلية للبنوك الإسلامية: والتي تشمل ما يلي:

أ) تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيس لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائداً بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولابد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالبنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى في العمل.

ب) تحقيق معدل النمو: تهدف المؤسسات بعامة إلى الاستمرار، وبخاصة البنوك حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل النمو، ليمكّنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

ج) انتشار البنوك جغرافيا واجتماعيا: حتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين، لابد من انتشارها، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

4) الأهداف الابتكارية للبنوك الإسلامية: تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع؛ الاستثمارية، الجارية أو المستثمرين. وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق:

أ) ابتكار صيغ للتمويل: حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب عليه أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب) تطوير الخدمات المصرفية: والذي يعد مجالا هاما للتطوير في القطاع المصرفي، وعلى البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية.

وعموما فإن البنوك الإسلامية تهدف إلى:

- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية مع الاهتمام بالخدمات الهادفة لأحياء صور التكافل الاجتماعي المنظمة على أساس المنفعة المشتركة.
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات واستثمارها الاستثمار الأفضل.
- تمويل ومزاولة أنشطة التجارة الداخلية والخارجية والمساهمة في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والاستخراجية والعمرائية والسياحية والإسكانية وغيرها من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاهتمام بصغار الحرفيين والمستثمرين وأصحاب الأعمال والصناعات الصغيرة ومعاونتهم في توفير التمويل اللازم لمشروعاتهم.
- أن يكون للبنك الإسلامي الحق في تأسيس المحافظ والصناديق الاستثمارية وإصدار الصكوك والقروض وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

## ثانياً: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

حتى وإن اختلفت الفلسفة ومنهجية العمل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة هامة ومنطلق أساسي، هو أن البنوك الإسلامية بنوك تعمل كوسيط مالي ويضمها هيكل القطاع المصرفي بمفهومه العلمي والعملي، وهي شأنها شأن أي بنك تقليدي تستهدف تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توظيف مواردها الداخلية والخارجية لصالح المجتمع. ولا تختلف مصادر الأموال في البنوك الإسلامية كثيراً عنها في البنوك التقليدية، ويكمن الاختلاف في إلغاء كل حسابات القروض وإحلال محلها حسابات الإيداع والاستثمار، فحسابات البنك الإسلامي خالية تماماً من الفوائد الربوية، وتنقسم هذه المصادر إلى داخلية وخارجية.

## 1- المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية:

(1) رأس المال: ويتمثل في الأموال المدفوعة من المساهمين، حيث يتم بواسطته تجهيز البنك حتى يتمكن من القيام بعمله، ويعد رأس المال بالنسبة للبنوك بمثابة تامين لامتنع الخسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثه بالمستقبل بالإضافة إلى أنه يمثل المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط بالإضافة إلى اعتباره بمثابة الأمان، والحماية، والثقة بالنسبة للمودعين في حالة تعرض المصرف للخسارة.<sup>1</sup>

(2) الاحتياطيات: وهي مبالغ مقتطعة من الأرباح بهدف معين مثل تقوية المركز المالي، وتدعيم رأس مال المصرف أو تسوية الأرباح الموزعة، وتحمل في العادة لحساب توزيع الأرباح، وتدرج في الميزانية العمومية ضمن المطلوبات وتعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية في البنك ودرعا واقياً لرأس مال البنك، وهي حق من حقوق الملكية للمساهمين في البنوك والشركات المساهمة العامة، ومن أهمها الاحتياطيات القانونية، والاحتياطيات الاختيارية:<sup>2</sup>

– الاحتياطي القانوني: حيث يلزم البنك قانونياً بتكوينه أي يجب على إدارة البنك الإسلامي أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، إذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله.

– الاحتياطي الاختياري: فالهدف منه لمواجهة الطوارئ أو لمعادلة توزيعات الأرباح.<sup>3</sup>

(3) الأرباح المحتجزة (المرحلة): تمثل الأرباح المحتجزة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، وهي أيضاً حق من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين، حيث تلجأ إدارة البنك الإسلامي أحياناً إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، وهذه الأرباح يتم احتجازها داخلياً

<sup>1</sup> فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي، بيروت، 2004، ص: 100.

<sup>2</sup> محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، داروائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص: 120.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997، ص: 46، 47.

- لإعادة استخدامها بعد ذلك، ولا يدرج في هذا البند الأرباح التي تقرر توزيعها ولم يطالب أصحابها بها، وإنما يظهر ذلك ضمن الأرصدة الدائنة.<sup>1</sup>
- (4) **المخصصات:** وهي عبارة عن مبالغ يتم احتجازها لمقابلة خسائر أو أعباء خاصة بالأصول مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة أو مخصص هبوط أسعار أسهم أو أي مخصصات أخرى. ويقوم المصرف الإسلامي بحجز هذه المخصصات للأسباب التالية:
- مواجهة خسائر مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار قد تواجهها مشروعات المضاربة أو المشاركة؛
  - مواجهة الديون المعدومة؛
  - مواجهة انخفاض ربحية المشروعات التي يقوم البنك بتمويلها بالمضاربة أو المشاركة بحيث تقل عن النسبة التي سبق توزيعها؛
  - مواجهة خسائر تنتج عن تلف بعض عناصر المتاجرة التي يقوم بها البنك أو تنتج عن البيع بأقل من التكلفة الدفترية؛
  - مواجهة خسائر الشركات التي يساهم البنك فيها بشراء حصص أو أسهم.
  - مواجهة خسائر تنتج عن فقد أو تلف الأصول المعدة للتأجير.<sup>2</sup>
- وتتكون هذه المخصصات مما يلي:<sup>3</sup>
- أ) مخصص مخاطر الاستثمار: حيث يتم اقتطاع نسبة (10%) سنويا من صافي أرباح الاستثمار المحققة.
- ب) مخصص ضريبة الدخل: يتم الاستدراك لضريبة الدخل وفقا للقانون.
- ج) مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين: يتم احتسابه لمواجهة الالتزامات الخاصة بنهاية خدمة الموظفين.
- د) مخصصات أخرى.

## 2- المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية

- (1) **الودائع الجارية (الحسابات الجارية، ودائع تحت الطلب):** وهي تأخذ أشكال الحسابات الجارية حيث يودعها المودعون دون أي فائدة ربوية عليها، ولا توجد هناك أي قيود على السحب منها، ولا يوجد تفويض صريح من مودعيها للبنك باستخدامها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي يمارسها البنك الإسلامي، فالبنك الإسلامي يستخدم نسبة محدودة يضيفها إلى أمواله المعدة للتوظيف ويوفر

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2004، ص: 116.

<sup>2</sup> حسين محمد سمحان، أساليب خلط مال المضاربة وأثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الرابع العدد 04، 2008، ص: 83.

<sup>3</sup> محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص: 104 - 105.

السيولة الكافية لمقابلة السحب منها،<sup>1</sup> و يحق للعميل سحب المبلغ كله أو بعضه بمجرد الطلب باستخدام الشيكات وأوامر الصرف وذلك مقابل عمولة بسيطة في كل البنوك الإسلامية نظير إدارتها لذلك الحساب.<sup>2</sup> ويمكننا القول أن أهمية هذا النوع من الودائع تنخفض بالنسبة للبنك الإسلامي كقاعدة أسس عليها استخداماته من حيث الأهمية.<sup>3</sup>

(2) ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار): والتي تعد من أهم المصادر التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية، حيث يتم تشغيلها مباشرة على أساس المشاركة في الربح أو الخسارة، "وهذا يعني من الناحية الفعلية أن مخاطر الاستثمار التي يتحملها صاحب حساب الاستثمار تشبه المخاطر التي يتحملها المساهمون في مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والذين يتحملون مخاطر خسارة رأس مالهم بصفتهم مستثمرين في المؤسسة، غير أن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بصفتهما مضارباً تتحمل واجها الاستثماري تجاه صاحب حساب الاستثمار بموجب عقد المضاربة"<sup>4</sup>. وتصر البنوك الإسلامية على حد أدنى لفتح حساب الاستثمار كما أنها لا تسمح بالسحب منها خلال الفترة الزمنية المتفق عليها (ثلاث أو ستة أشهر أو سنة أو أكثر) فإذا قام العميل بالسحب من حسابه فإنه يفقد تلقائياً الحق في الحصول على ربح. وتبعاً لنظام حسابات الاستثمار يجب أن يطلع البنك الإسلامي عميله بنسبة المشاركة، أما حصة العميل من ربح فيتوقف على تحققه مشاركته فعلاً من ربح (خلال فترة الاستثمار) مضروباً في نسبة مشاركته.<sup>5</sup>

(3) الودائع الادخارية: تمثل الودائع التي تقوم الوحدات الاقتصادية بإيداعها لدى البنوك مع احتفاظها بحقوق السحب عليها عند الطلب، وتحتل موقعا وسطا فهي أقرب للودائع الجارية وأبعد عن الودائع لأجل، فهي تبقى قابليتها للسحب أقل من الودائع الجارية بسبب عدم إمكانية السحب عليها بواسطة الشيكات، كما تحدد البنوك سقوفاً لحقوق السحب اليومي عليها دون إخطار مسبق، ومن أمثلتها ودائع توفير البريد وشهادات الإيداع.<sup>6</sup>

(4) صناديق الاستثمار الإسلامية: يمثل الصندوق الاستثماري وعاءً تنشئه مؤسسة مالية متخصصة في إدارة الاستثمارات لغرض جمع الأموال واستثمارها في مجالات متعددة، وتتنوع الصناديق الاستثمارية لاعتبارات متعددة:

(أ) من حيث نشاطها تنقسم إلى أنواع متعددة أهمها:

- صناديق المربحة، وفيها تستثمر أموال الصندوق في شراء سلع ثم بيعها بالأجل.

<sup>1</sup> رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 120.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص: 221.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص: 120.

<sup>4</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006، ص: 12.

<sup>5</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 102.

<sup>6</sup> محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن، 2002، ص: 98.



- صناديق الأوراق المالية، ويكون الاستثمار في المتاجرة في الأوراق المالية كألسهم والصكوك وغيرها.
  - الصناديق العقارية، وهي تستثمر في شراء عقارات وتطويرها، ثم بيعها أو تأجيرها.
  - (ب) من حيث القابلية للزيادة، تنقسم إلى:
    - الصناديق المفتوحة، وفيها يكون المجال مفتوحاً لدخول مستثمرين جدد وزيادة أصول الصندوق، أو خروج من فيها واسترداد قيمة استثماراتهم.
    - الصناديق المغلقة، وهي صناديق محددة رأس المال، فلا يزيد فيه، ومحددة بأجل معين يتم تصفية الصندوق فيه.
  - (ج) من حيث الغرض الاستثماري، تنقسم إلى:
    - صناديق النمو، ويكون الغرض منها تحقيق مكاسب رأسمالية من خلال المضاربة في الأدوات الاستثمارية.
    - صناديق الدخل، والهدف منها الحصول على عائد دوري مستقر نسبياً من خلال الاستثمار الطويل في أصول ذات عوائد مقبولة.
    - الصناديق المتوازنة، وهي تجمع بين النوعين السابقين (الاستثمار والمضاربة).<sup>1</sup>
- 5) محفظة الأوراق المالية: تشمل المحفظة على الأسهم العادية وصكوك الاستثمار الإسلامية، ففي حين تتعامل البنوك التقليدية بالأسهم والسندات، فإن البنوك الإسلامية تتعامل بالأسهم العادية للشركات أو الهيئات التي تمارس أنشطة مشروعة أو تنتج سلعا غير محظورة شرعاً، كما أنها لا تتعامل بالسندات الصادرة عن الحكومة أو الشركات بسبب اعتبارها من المعاملات الربوية.<sup>2</sup>

### ثالثاً: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

يقوم البنك الإسلامي بتقديم مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية بما يسهم في تسيير معاملات الأفراد المتعاملين معه، وتحقيق معدلات من العائد لمساهميهم، إضافة إلى ما يمثله ذلك من تنمية للمعاملات المالية والاقتصادية، فمفهوم الخدمة المصرفية في البنك الإسلامي يشير إلى قيام البنك بتقديم المنافع المالية والاستثمارية لعملائه بما يلبي حاجاتهم ويحقق رغباتهم ويعمل على تسيير المعاملات المالية والاقتصادية في المجتمع، وذلك مقابل أجر أو عمولة مع مراعاة أن لا يشتمل ذلك على مخالفة شرعية أو شبهة ربا، فيمكن القول أن الخدمات في البنك الإسلامي هي كل الأعمال التي تقوم بها هذه الأخير من استقبال ودائع ومنح تمويلات إلى جانب ممارسات مصرفية أخرى كالتعامل بالمنتجات المالية وكذا الأعمال المتعلقة بالخدمات التكافلية والاجتماعية.

<sup>1</sup> يوسف بن عبد الله الشبلي، إصدار وتداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية المشتملة على النقود أو الديون وضوابطها الشرعية، ندوة الصكوك الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، العربية السعودية، 24 و25 ماي 2010، ص: 09، 10.

<sup>2</sup> محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص: 108.

1- الخدمات المصرفية: تقوم البنوك الإسلامية بمختلف الخدمات والأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ويتمثل أهم هذه الخدمات فيما يلي:

(1) فتح الحسابات وقبول الودائع: تستقطب البنوك الإسلامية مدخرات العملاء من خلال فتح حسابات لهم، وتعتبر هذه الحسابات من أهم مصادر الأموال الخارجية، وتمثل في:

أ) الحسابات الجارية: وهي الحسابات التي يحق لأصحابها السحب والإيداع منها في أي وقت، سواء نقداً أو عن طريق الشيكات أو التحويلات المصرفية، وهي لا تتحمل أي خسارة كما أنها لا تستحق أي أرباح<sup>1</sup>.

ب) حسابات الاستثمار المشترك: ويقبل البنك الإسلامي حسابات الاستثمار المشترك على أساس اعتبارها وحدة واحدة، كما تتحمل هذه الحسابات مخاطر الاستثمار، وهي عادة حسابات لأجل لمدة سنة وتحت إشعار ثلاثة أشهر وحسابات توفير بإشعار لمدة عشرة أيام.

ج) حسابات الاستثمار المخصص: وهي الحسابات التي تتضمن ودائع تستثمر في مشروع معين أو تجارة معينة، ويكون لصاحبها الغنم وعليه الغرم، ويرتبط استرداد هذه الودائع باسترداد المبالغ المستثمرة في المشروع أو التمويل المحدد<sup>2</sup>.

(2) السحب على المكشوف: تقوم البنوك التقليدية بالسماح لعملائها بالسحب النقدي من حساباتهم الشخصية مقابل فائدة معينة، وهذه الخدمة لا تجوز بالبنوك الإسلامية حيث لا يتم التعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاءً، ولكن في حالة كشف حساب المتعامل بمبلغ من المال مقابل مديونية فيعد هذا من قبيل القرض الحسن، وذلك يكون لمدة معينة. أما إذا كان هذا القرض قد تعدي لمدة أكبر فيتم دراسته وتنفيذه من خلال أحد قنوات الاستثمار الإسلامية وخاصة المشاركة والتي يمكن استخدامها لتمويل رأس المال العامل<sup>3</sup>.

(3) صرف العملات: من الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية صرف العملات، ويمكن تعريفه لغة واصطلاحاً بأنه "بيع النقود ببعضها"، وهو نوع من المبادلات الجائزة شرعاً، ويجوز أن يكون سعر الصرف متفاوتاً بين سعر البيع وسعر الشراء، كما يجوز المواعدة على الصرف فهذا النوع من الصرف ضروري في عمليات الاستيراد والتصدير<sup>4</sup>.

(4) تحصيل، رهن وخصم الأوراق التجارية: حيث أن جميع أنواع الأوراق التجارية تقوم بوظيفة الوفاء الدين، فلا بد من تحصيل هذه الديون إما بالتاريخ المعين أو القابل للتعين أو عند الاطلاع، وهنا

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيقان، العمليات المصرفية الإسلامية (الطرق المحاسبية الحديثة)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 83.

<sup>2</sup> حسين بن هاني، مرجع سابق، ص: 264.

<sup>3</sup> ماهية المصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لجامعة فلسطين، www.ocw.up.edu.ps، أطلع عليه يوم 10-12-2014، ص: 12.

<sup>4</sup> محمود عبد الكريم أرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008، ص: 190-192.

- يكن دور البنك الإسلامي الذي يقوم بتحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، وهذا التحصيل هو من قبيل الوكالة بأجر المجازة شرعا، وكذلك الأمر بالنسبة لرهن وخصم الأوراق التجارية<sup>1</sup>.
- (5) التحويلات المصرفية: يقصد بالتحويلات المصرفية عملية نقل النقود أو أرصدة الحسابات من حساب إلى آخر، أو من صرف إلى آخر، أو من بلد إلى آخر، وتنقسم التحويلات إلى نوعين رئيسيين، التحويل الداخلي ويكون عائد المصرف فيه محصور في عمولته ومصاريف الهاتف والبريد وأجرة تحويل المبلغ المرسل، والتحويل الخارجي الذي يتحصل في البنك على عمولته مضافا إليها البنوك التي تحملها<sup>2</sup>، تقوم البنوك الإسلامية بأداء عمليات تحويل الأموال على أساس أعمال "الوكالة بالأداء"، وهي جائزة شرعا ويحق للبنك الإسلامي أن يتقاضى الأجر عليها من المتعاملين ويضيف إليها ما تحمله من نفقات إدارية<sup>3</sup>.
- (6) تحصيل الشيكات المصرفية: هي أوامر من العميل إلى البنك الذي أودع في الحساب الجاري ليدفع إلى شخص ثالث أو لحامله المبلغ المدون في الشيك، والشيك على هذه الصورة تنفيذ لعقد الوديعة بين البنك والعميل وهو تصرف لا غبار عليه وبريء من إثم الربا<sup>4</sup>.
- (7) البطاقات الإلكترونية: بطاقات الائتمان إحدى وسائل الدفع الإلكترونية التي انتشرت على مستوى العالم انتشارا واسعا حيث أصبحت من أنشطة الخدمات المصرفية التي تقدمها مختلف البنوك وتجنى من وراء ذلك أرباحا طائلة، ويتعامل بها مئات الملايين من الأفراد لشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات وسحب مبالغ نقدية بموجبها دون الحاجة إلى حمل نقود معهم، وتمثل وسيلة سهلة للحصول على ائتمان قصير الأجل لهم، كما أن الملايين من المؤسسات الاقتصادية حول العالم تقبل البيع وتأدية الخدمات بموجب هذه البطاقات مما يزيد من مبيعاتها وضمان حصولها على حقوقها من مصدر البطاقة<sup>5</sup>. ونظام بطاقة الائتمان يفترض وجود علاقة بين البنك المصدر للبطاقة وعميله حامل البطاقة، وعلاقة بين حامل البطاقة والتجار الذين يقبلون التعامل بهذه البطاقات، وعلاقة بين البنك وهؤلاء التجار، وتشتمل البطاقة على نوعان:

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية (أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص: 304.

<sup>2</sup> أحمد سليمان الخصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات بازل، تحديات العولة، استراتيجية مواجهتها)، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص: 74.

<sup>3</sup> محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص 186.

<sup>4</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص: 197.

<sup>5</sup> محمد عبد الحليم عمر، بطاقات الائتمان (ماهيتها والعلاقات الناشئة عن استخدامها بين الشريعة والقانون)، بحث مقدم إلى "مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية"، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الفترة من 04 إلى 06 ماي 2003، ص: 02.

- نوع ينطوي على قرض ربوي، بحيث أن العميل إما أن يسدد قيمة الفواتير بالكامل نقداً، أو يمنح بقيمتها قرضاً يسدد على أقساط تتضمن فوائد تعويضية لقاء الأجل الأول، وفوائد تأخرية إذا ما تأخر في الدفع عن الأجل الأول، ومن الواضح أن هذا النوع ربوي غير جائز شرعاً.
- نوع لا ينطوي على قرض، بحيث أن البنك يسدد للمنشأة قيمة الفواتير من حساب العميل المفتوح لديه، فور تسلمها من المنشأة.<sup>1</sup>

فالتعامل بالبطاقة الإلكترونية بالنسبة للبنك الإسلامي تضمن توكيلاً وكفالة وقرضاً حسناً، فالوكالة هي في دفع البنك مصدر البطاقة ما توجب للتاجر في ذمة حامل البطاقة، وهي في نفس الوقت ضمان فيما يتعلق بضمان مستحقات حامل البطاقة، كما يمكن النظر إليها على أنها حوالة حيث أحال حاملها التاجر على جهة إصدار البطاقة<sup>2</sup>. وتختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في نقطة هامة في استخدام البطاقات وهي عملية استخدام البطاقة في السحب النقدي، فالبنك التقليدي يتقاضى مقابل ذلك فائدة عن السحب النقدي، أما البنك الإسلامي فإنه يشترط على المتعامل عدم استخدامها في عمليات السحب النقدي إلا في أضيق الحدود، وفي حالة السحب النقدي لا يتقاضى البنك أي فائدة بل يعتبر ذلك من قبيل القرض الحسن.<sup>3</sup>

**(8) التعامل بالشيكات السياحية:** والتي تمثل أدوات دفع مالية عالمية القبول، يصدر عن مؤسسات مالية بفئات متفاوتة، ويلتزم مصدره بالوفاء بقيمته لقابله بعد مطابقة توقيع حامله لتوقيعه المدون على الشيك<sup>4</sup>، حيث تقوم البنوك المختلفة بالاتفاق مع غيرها من البنوك أو المؤسسات التي تصدر شيكات سياحية بشراء أو بيع أو تحصيل هذه الشيكات لصالح عملائها، فهي إما أن تشتري هذه الشيكات من حاملها وتدفع لهم قيمتها نقداً، أو تضيفه لحساباتهم لديها، أو تبيع لهم هذه الشيكات خصماً مقابل دفع قيمتها نقداً، أو تقوم بإرسال هذه الشيكات إلى البنوك المصدرة لها لتضيف بعد ذلك قيمتها لصالح عملائها. ويجوز شرعاً للبنك الإسلامي بيع وشراء وإصدار وتحصيل الشيكات السياحية للمتعاملين معه، أما التكييف الشرعي فإنه إذا كانت عملة إصدار أو بيع أو تحصيل الشيكات السياحية بنفس العملة التي ستدفع أو تخصم من العميل، فالأمر بسيط ولا يعد إلا أن يكون عملاً من أعمال الوكالة التي يجوز للمصرف أن يتقاضى عليها أجراً بشرط أن لا يتفاوت إلا باختلاف الجهد المبذول ويتقاضى أيضاً مصاريفه الفعلية، أما إذا كانت العملات مختلفة فإن العملية تتضمن عقد صرف ومعناه في الفقه "بيع الأثمان ببعضها" ولقد اتفق الفقهاء المعاصرون

<sup>1</sup> رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية (دراسة شرعية لعدد منها)، سلسلة أبحاث مركز الاقتصاد الإسلامي، منشورة، جدة، العربية السعودية، السنة غير المذكورة، ص: 37، 38.

<sup>2</sup> نايف بن عمار آل وقيان، بطاقة الائتمان (حقيقتها، حكمها)، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لموسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي www.iefpedia.com ، ص: 15-17، أطلع عليه بتاريخ: 2015-01-10.

<sup>3</sup> ماهية المصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لجامعة فلسطين: www.ocw.up.edu.ps، مرجع سابق، ص: 13.

<sup>4</sup> عبد الله بن موسى العمار، يوسف بن عبد الله الشبلي، الضوابط الشرعية للشيكات (قرار الهيئة الشرعية رقم (29) لبنك البلاد السعودي)، ص: 03.

على أن الأوراق النقدية تتحقق فيه علة الثمنية، وأن كل نوع منهما جنس مستقل بذاته، وعليه فإن بيع أي نوعين مختلفين منها يجب أن يتحقق فيه التقابض الحالي دون تأجيل، ويجوز أن يختلف المقدار بينهما بشرط أن يكون بسعر اليوم.

واستقر الفقه الإسلامي كذلك على أن الخصم والإضافات على الحسابات المصرفية هي من قبيل التقابض الحالي، وعليه فإن العملية تتضمن عقد صرف ووكالة ويجوز أن يأخذ البنك عمولة عليها، كما يجوز له ما يأخذه من فروق الأسعار من العملات.<sup>1</sup> أما عن الضوابط الشرعية للتعامل بالشيكات السياحية نذكر منها فيما يلي:

- ✓ يجوز للبنك إصدار الشيكات ويجري عليها أحكام الصرف.
- ✓ لا يجوز صرف الشيك بأقل من قيمته إذا صُرف بنفس العملة.
- ✓ لا يجوز للبنك الزيادة في الرسوم عن التكلفة الفعلية في حال إصدار الشيكات المسحوبة على حساب مكشوف (مثل الحساب الجاري المدين).
- ✓ يجوز للبنك وللبنك المراسل ولشركة التحصيل تحصيل الشيكات بأجرة سواء أكانت مبلغا مقطوعا أم نسبة، لأنه من باب الوكالة بأجر، وليست من باب الضمان ولا من خصم الأوراق التجارية.<sup>2</sup>

9) تأجير الخزائن: تعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية التي تقدم بالبنوك للعملاء لحفظ ممتلكاتهم من المجوهرات أو المستندات الهامة أو العقود ويحتفظ المتعامل بمفتاح خاص لهذه الخزانة لا يفتح إلا بمعرفته و مندوب البنك. ويتقاضى البنك أجرا مقابل ذلك وتكييفها الشرعي أنها عقد إجارة.<sup>3</sup>

2- أعمال التسهيلات المصرفية: تقدم البنوك الإسلامية جملة من التسهيلات المصرفية لعملائها، والتي تشمل:

1) الاعتماد المستندي: تعد الاعتمادات من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك بصفة عامة، حيث تعد أساس الحركة التجارية الدولية وتنفذ من خلال شبكة المراسلين للبنوك حول العالم<sup>4</sup>، وتستوفي البنوك الإسلامية عند فتحها للاعتماد المستندي عمولات مختلفة، منها ما تستوفيه لنفسها مثل عمولة الاعتماد، ومنها ما تستوفيه لغيرها وهي عمولة المراسل، والعمولة بجميع أنواعها هي أجر عن العمل الذي يقوم به البنك، والأجر طالما كان مرتبطا بالجهد يكون مقبولا من وجهة النظر

<sup>1</sup> الغريب ناصر، مرجع سابق، ص ص: 218-219.

<sup>2</sup> عبد الله بن موسى العمار، يوسف بن عبد الله الشبيلي، مرجع سابق، ص ص: 4-6.

<sup>3</sup> ماهية المصارف الإسلامية، www.ocw.up.edu.ps، مرجع سابق، ص: 13.

<sup>4</sup> سامر مظهر قنطقي، صناعة التمويل (في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2015، ص ص: 170، 171.

الشرعية. والتكليف الفقهي للاعتماد المستندي هو عقد الوكالة لأن البنك ينوب عن العميل في بعض الأعمال، وعقد حوالة حيث يتولى البنك سداد الثمن للمصدر، وهذه العقود جائزة شرعا.<sup>1</sup>

(2) خطاب الضمان: تقوم البنوك بإصدار خطابات الضمان (الكفالات المصرفية) مقابل الحصول على عمولة معينة من المكفول، ولا يختلف عمل البنك الإسلامي عن البنوك التقليدية في آلية العمل بالكفالات أو بأنواعها سواء كانت كفالات لدخول عطاءات أو لحسن التنفيذ أو كفالات الدفع، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في موضوع الكفالات وطريقة التعامل مع العميل في حالة دفع قيمة الكفالة، حيث:

✓ لا تقبل البنوك الإسلامية إصدار كفالات يكون موضوع العقد فيها بين المكفول والمستفيد حراما.

✓ لا تقوم البنوك الإسلامية باحتساب أي فوائد للمكفول على المبالغ المودعة كتأمين نقدي للكفالة، بينما يمكن ذلك في بعض الحالات في البنوك التقليدية.

✓ لا يدفع المكفول أي فوائد للبنك الإسلامي، بل يقوم بتسديد نفس المبلغ بغض النظر عن الفترة التي قام خلالها بتسديد البنك، أما في البنوك التقليدية فإن العميل المكفول يدفع فوائد تحتسب على مدة الكفالة.<sup>2</sup>

3- الخدمات الاستثمارية: توفر البنوك الإسلامية جملة من الخدمات الاستثمارية من خلال اعتماد أنظمة مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي بذلك توفر مختلف فرص التمويل للأفراد والمؤسسات مسهمة بذلك في تنمية الاقتصاد.

(1) خدمات متعلقة بالأوراق المالية: تتعدد أساليب تعامل البنك الإسلامي مع الأوراق المالية، فهي تتوسط في عمليات الشراء والبيع سواء لحسابه أو لحساب عملائه، كما يقوم بحفظ هذه الأوراق المالية بصفة الأمانة وكذا تولي عمليات الاكتتاب نيابة عن الشركات المصدرة لها، ونلخص ذلك ضمن ما يلي:

أ) شراء وبيع الأوراق المالية لمحفظه البنك أو عملائه: لأغراض شراء وبيع الأوراق المالية يقوم البنك الإسلامي بدور الوسيط بين عملائه وسوق الأوراق المالية التي تعمل في هذا المجال، كما قد تتم تلك العمليات لمحفظه البنك نفسه، ويتم إنجاز هذه الخدمات مقابل حصول البنك على عمولة من وكيله (العميل)، والتي تأخذ صفة الوكالة بالأجر الجائزة شرعا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد سليمان الخصاونة، مرجع سابق، ص: 78.

<sup>2</sup> حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 02، 2011، ص: 326، 327.

<sup>3</sup> علي عبد الله شاهين، مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 13، العدد الأول، غزة، 2005، ص: 304، 305.

(ب) حفظ الأوراق المالية: وتقوم وحدات الأوراق المالية بالبنوك بحفظ تلك الأوراق نظير أجر يتقاضاه المصرف من المودعين لها، فضلاً عن ذلك فإن ما يعود إلى المصرف من جراء تلك العملية هو تقوية العلاقة بينه وبين هؤلاء العملاء (مما قد يدفع أولئك العملاء إلى إيداع أموالهم أيضاً، إضافة إلى هذه الأوراق).

(ج) إصدار الأوراق المالية: من الأساليب التي يمكن للمصرف استخدامها من أجل تقديم هذه الخدمة للشركات المساهمة التي لا تزال في دور الإنشاء ما يلي:

- ✓ إصدار الأوراق التجارية بدون أي ضمان من المصرف كاملاً، وإنما يتقاضى عمولة محددة على عمله ذلك المتمثل بالمقدار الذي استطاع تصريفه من تلك الأوراق.
- ✓ إصدار هذه الأوراق بضمان منه، وذلك يعني أن المصرف يكون ملزماً أن يشتري لحسابه جميع الأسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها<sup>1</sup>.

(د) تحصيل ودفع قيمة كوبونات الأوراق المالية: يقوم البنك الإسلامي بتحصيل أو دفع قيمة كوبونات الأوراق المالية عن عملائه مقابل حصوله على أجرة أو عمولة نظير تلك الأعمال<sup>2</sup>.

## (2) أنشطة استثمارية مختلفة:

(أ) الإسهام في الشركات التي لا تتعامل بالمحرمات في إصداراتها الأولية أو تعاملاتها في الأسواق الثانوية.

(ب) إجازة العمل للبنوك الإسلامية لإنشاء شركات تابعة أو إدارات متخصصة تنظم عمليات التعامل في الأوراق المالية كشركات وساطة أو سمسة لها عضوية التعامل في الأسواق المالية حيث تمت إجازة ذلك شرعياً.

(ج) القيام بإنشاء الصناديق الاستثمارية المختلفة المجاز أعمالها شرعياً وطرح صكوكها بالصيغ الإسلامية الملائمة<sup>3</sup>.

(د) أنشطة أمناء الاستثمار: وتتمثل هذه أنشطة بالقيام بمجموعة متنوعة من الأعمال غير المصرفية نيابة عن العملاء والتي تدخل في نطاق العمل المأجور دو الربحية والعائد الاقتصادي للبنك، وتقوم بهذه الأنشطة إدارة متخصصة بأعمال أمناء الاستثمار وتشمل هذه الأعمال تأسيس الشركات، خدمات الاكتتاب، سمسة التأمين، تسوية وإدارة العقارات وغيرها.

(هـ) إدارة صناديق الاستثمار: تعتبر صناديق الاستثمار أداة مالية ووعاء استثماري جديد له تأثير كبير في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار، حيث قامت البنوك الإسلامية باستخدام هذه الصناديق

<sup>1</sup> مروان محمد أبو فضة، عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، غزة، 2009، ص ص: 842، 843.

<sup>2</sup> علي عبد الله شاهين، مرجع سابق: 305.

<sup>3</sup> عصام الزين الماخي، تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة، الملتقى السنوي الإسلامي السابع حول إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، معهد التدريب المالي والمصرفي التابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر 2004، ص: 07.

في مجالاتها الاستثمارية وتطوير أعمالها ونشاطاتها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>، فقد يأخذ البنك الإسلامي دور مدير المحفظة المالية في الصندوق الاستثماري، حيث يقوم ببيع الأوراق المالية وشراؤها والاستفادة من فروقات الأسعار، والحصول على أرباح توزع لأصحاب الوحدات الاستثمارية، وقد يشترط أصحاب الوحدات الاستثمارية على البنك مثلاً أنه إذا حقق ربحاً بنسبة معينة، فله جعل معين، وهذا من باب الحافز، لتحقيق أرباح بالنسبة للبنك الإسلامي، فيحصل البنك على أجرة لإدارته للمحفظة الاستثمارية، وعلى جعل إذا حقق حجماً معيناً من الأرباح<sup>2</sup>، وتعتمد إدارة صناديق الاستثمار في البنك الإسلامي على ما يلي:

- إعداد البنك الإسلامي دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع معين أو أكثر.
- إعداد نشرة الاكتتاب في الصندوق الاستثماري وتحديد أغراضه.
- تقسيم رأس مال الصندوق إلى أسهم مشاركة أو صكوك متساوية القيمة.
- قيام البنك باستثمار الأموال المجتمعة لديه في المشروع المحدد في نشرة الاكتتاب، وتوزيع الأرباح في فترات معينة، وتصفية الصندوق في الموعد المحدد<sup>3</sup>.

(3) الخدمات الاستشارية المالية، الاقتصادية، والإدارية: باعتبار البنوك الإسلامية من المنظمات المالية والاقتصادية والاستثمارية التي تتميز بالجوانب الإيجابية في معاملاتها، فإنها لكي تمارس أنشطتها التمويلية والاستثمارية على الوجه الأكمل تقوم ببعض الخدمات الاستثمارية والمالية والإدارية، والتي من بينها:

- ✓ يقوم البنك الإسلامي كغيره من البنوك الأخرى بإجراء الدراسات الفنية والمالية للمشروعات وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لها مقابل عمولة أو أجرة يتحصل عليها نظير عمله، ويطبق بشأنها أيضاً مبدأ الاستحقاق بغض النظر عن تحصيلها<sup>4</sup>.
- ✓ تزويد المتعاملين بالاستشارات حول صيغ العمل في البنوك الإسلامية والنقاط التي تميز معاملاتها دون غيرها من البنوك.
- ✓ دراسة فرص الاستثمار والتوظيف في البيئة التي يعمل بها البنك الإسلامي، وإعداد الخرائط الاستثمارية للمجالات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية وغيرها.
- ✓ السعي لابتكار الأوعية الادخارية والاستثمارية الجديدة التي تواكب تطورات العملاء وتشبع حاجاتهم المتعددة.

<sup>1</sup> عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لموسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي www.iefpedia.com، ص: 08، أطلع عليه بتاريخ: 2015-01-10.

<sup>2</sup> غدير أحمد خليل، تطوير وابتكار صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، الفترة من 6 إلى 7 أوت 2014، ص: 15.

<sup>3</sup> بسام الحمزاوي، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، دار البشائر، دمشق، سوريا، 2009، ص: 139.

<sup>4</sup> علي عبد الله شاهين، مرجع سابق: 306.



- ✓ الترويج للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وإمداد المتعاملين بالاستثمار حول أفضل فرص الاستثمار.
- ✓ إعداد وتدريب الكوادر البشرية لمختلف المتعاملين لتهيئتهم للتعامل وفقا للصيغ الإسلامية في إطار فقه المعاملات.
- ✓ ابتكار صكوك التمويل الإسلامية وصناديق التمويل بالمشاركة التي تلائم احتياجات العملات بمختلف خصائصهم الديمغرافية وتباين قدراتهم الداخلية.<sup>1</sup>

4- الخدمات التكافلية والاجتماعية: لا يعد البنك الإسلامي منظمة مصرفية اقتصادية مالية فقط ينحصر هدفها في تحقيق الأرباح فقط، وإنما يمتد دوره إلى النواحي الاجتماعية التي تقتضي مراعات مصلحة أفراد المجتمع والعمل على تنميته وتطويره، ومن ثم يسهم البنك في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ومن ضمن الخدمات التكافلية والاجتماعية نذكر ما يلي:

(1) الزكاة: يعد هذا النوع من الخدمات حديثا نسبيا لدى البنوك الإسلامية، حيث دأبت هذه المؤسسات على ممارسة عملية جمع وتوزيع الزكاة انطلاقا من أهدافها الاجتماعية والاقتصادية في إقامة النظام الاقتصادي الإسلامي، وبالتالي فالمصرف الإسلامي يعمل على إحياء فريضة الزكاة من خلال قيامه بحصر كافة المستحقين للزكاة والاتصال بهم وترتيب تلقيمهم لأموالها، بهدف التقليل من الفقر في المجتمع الإسلامي<sup>2</sup>، حيث أنشأت العديد من البنوك الإسلامية صناديق الزكاة، مهمتها جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين، وقد يحصل البنك الزكاة من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وقد يترك لهم أمر دفع الزكاة<sup>3</sup>. ويتم حساب الزكاة طبقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة، فتحسب الزكاة على أرصدة الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والأرباح الباقية في بداية السنة، ويخرج حاملو الأسهم الزكاة عليهم بأنفسهم، وتقع مسؤولية دفع الزكاة المستحقة على حسابات الاستثمار المطلق والحسابات الأخرى على أصحابها<sup>4</sup>.

(2) القرض الحسن: تعمل البنوك الإسلامية على منح قروض حسنة وذلك في الحالات التي تقررها إدارة البنك، وبالشروط المحددة في لائحة القروض الحسنة بكل بنك، ويضع كل بنك لإسلامي الأهداف والسياسات والإجراءات التي تكفل القيام بهذا النشاط بحيث يؤدي الغرض منه بما يحقق

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص: 202.

<sup>2</sup> يحيى وفاء، لغراب سمية، منصورى الزين، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثير أموال الزكاة، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، الجمهورية التونسية، الفترة من 27 إلى 29 جوان 2013، ص: 03.

<sup>3</sup> منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)، ص: 08، 2015-01-30.

<sup>4</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير المحاسبية المالية [www.aaofii.com](http://www.aaofii.com)، 2015/01/18.

الاستفادة للأفراد والبنك الإسلامي والمجتمع ككل<sup>1</sup>. ويتلخص القرض الحسن في تقديم البنك الإسلامي مبلغا من المال لأحد عملائه والذي هو في أمس الحاجة إليه لاستغلاله في مجالات معينة، وهذا التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانات تؤكد جدية المقترض ونيته السليمة في سداد مبلغ القرض كاملا أو جزئيا حسب الاتفاق الذي تم بينه وبين البنك الإسلامي، ودون تحميل العميل أية فوائد أو مبالغ مقابل التمويل أو نسبة من الأرباح. وفي الغالب تكون القروض الحسنة موجهة لأغراض اجتماعية كالتعليم، الزواج، الوفاة والسكن، وأحيانا لتمويل بعض المشاريع أو الاستثمارات الخيرية والمشاريع الإنتاجية لدعم الشباب العاطل عن العمل، أما مصادر أموال القروض الحسنة فهي أموال الزكاة والتبرعات والصدقات والهبات والجزء الذي يخصمه البنك الإسلامي من فائض أرباحه لمواجهة الخدمات الاجتماعية<sup>2</sup>.

(3) صيرفة التأمين: حيث تعتمد شركات التأمين على مندوبين (أفراد أو شركات) في بيع بوالص التأمين مقابل عمولة، ونظرا للعدد الكبير لعملاء البنوك من أفراد ومؤسسات، تقوم البنوك بالعمل كمندوبي مبيعات لشركات التأمين وفق عقود واتفاقيات ثنائية تحدد عمولة البنك، وتعتبر هذه الخدمة ذات عائد مضمون كون البنك يكون فيها أجيرا مقابل عمولة، ويمكن للبنوك الإسلامية تقديم مثل هذه الخدمة، وذلك ببيع بوالص تأمين شركات التأمين الإسلامية ولا يجوز لها تسويق بوالص التأمين الأخرى، وتعتبر العمولة المتحصل عليها بدلا عن الأجر أو الوكالة فيه<sup>3</sup>.

### رابعاً: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تتعدد صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية، وسنتعرض إلى أكثرها شيوعا فيما يلي<sup>(4)</sup>:

#### 1- المرابحة

تعد هذه الصيغة من بين أكثر صيغ التمويل الإسلامي شيوعا، والسبب في ذلك هو ارتفاع عامل الضمان فيها وانخفاض درجة المخاطرة، وهي تعتمد على قيام البنك بشراء سلعة معينة لحساب تاجر ما، بعد الاتفاق على هامش ربح محدد، ويمكن للتاجر سداد المبلغ المتفق عليه على أقساط فيما تعتبر البضاعة ضمانا يتم الوفاء بإجمالي ثمنها، وهنا ينشأ التزام على التاجر بسداد باقي ثمن البضاعة، فالبنك يقدم لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المرابحة التي تمكنهم من الحصول على البضائع والسلع أو المعدات

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص: 206.

<sup>2</sup> الغالي بن إبراهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 91، 92.

<sup>3</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 320.

<sup>(4)</sup> علي بدران، المصارف الإسلامية والتطورات المتسارعة، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد: 291، فيفري 2005، ص: 34-35.

من الخارج، ويتم ذلك بعد تقديم طلب شراء السلعة بالموصفات التي يحددها على أساس الوعد من قبله بشراء تلك السلعة مرابحة بنسبة محددة يتفق عليها فيقوم البنك باستيرادها لنفسه من الخارج ويتملكها على أن يبيعها للعميل بعد وصولها بسعر التكلفة مع زيادة الربح، وأنواع خدمات المرابحة تظهر في الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل المستندية والكفالات المصرفية. وتتصف هذه الصيغة بالبساطة فالربح محدد مسبقا كنسبة من ثمن البضاعة لا يرتبط بنتيجة نشاط العميل، والمخاطرة محصورة في احتمال تأخر العميل عن التسديد، وعلاقة البنك بعميله هي علاقة دائن بمدين عند توقيع عقد بيع المرابحة وهي علاقة محددة بالسلعة فقط دون غيرها.

## 2- المضاربة

تعد هذه الصيغة من أقدم صيغ التمويل الإسلامي، وهي عبارة عن عقد بين طرفين، يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الطرف الآخر مالا معلوما ليتاجر فيه، والربح بينها حسب الاتفاق. وتتعدد صورها بين المضاربة قصيرة الأجل المقيمة التي تأخذ شكل شراكة. ويقوم البنك بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو عمليات التمويل للمشاريع أو المناقصات وغيرها، بحيث يقدم البنك التمويل بينما يقدم المتعامل مع البنك الخبرة فتنشأ شراكة بين البنك والمتعامل وتعتمد البنوك الإسلامية بصورة أساسية على هذا الأسلوب حيث يعتبر الركيزة الأساسية لفلسفة عملها.

## 3- المشاركة

تعني هذه الصيغة تقديم البنك حصته من المال الذي يطلبه العميل بقصد شراء بضاعة أو بيعها أو إنشاء مشروع مشترك حيث يشارك البنك في النتائج المحتملة (ربح أو خسارة). ويمكن أن تكون المشاركة دائمة يتم تقسيم نتائجها بين البنك الإسلامي والعميل حسب النسب المتفق عليها لكل منهما، كما يمكن أن تكون جزئية لمشروع تجاري له عائد، وذلك أن يحصل البنك على حصة من صافي الدخل المتحقق مع احتفاظه بالعائد المتبقي أو جزء منه، ليخصص لتسديد أصل التحويل حيث يتم تسديد كامل بالمبلغ المقدم من البنك وبعدها تكون الملكية للشريك الآخر.

## 4- الاستصناع

تمثل هذه الصيغة عقدا يطلب فيه العميل (المستصنع) من البنك شيئا لم يصنع بعد، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع الصانع ليضعه له طبق المواصفات محددة مقابل تكلفة محددة، وبعد إتمام العملية يقوم البنك ببيعه للعميل وفقا للعقد ويطبق هذا العقد في الإسكان والصناعة وغيرها، والاستصناع هو الأسلوب الأفضل للتمويل يتضمن مجموعة المدفوعات المقدمة مسبقا.

## 5- السلم

يتم وفق هذه الصيغة بيع سلعة آجلة موصوفة في الذمة بثمن عاجل، والحكمة منه تيسير حاجة الناس في الحصول على التمويل، وخاصة المزارعين الذين يحتاجون إلى الإنفاق على أنفسهم وعلى الزرع إلى أن ينتج محصولاً، وهو موضوع البيع والذي يجب أن يكون مقدراً من ناحية الكيل أو الوزن أو العدد، وهنا أيضاً يستطيع المسلم إليه أن يدخل في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مطابقة لمواصفات تلك السلعة المتفق عليها لتسليمها الطرف الأول، وذلك تمكناً من الإيفاء بالتزاماته.<sup>(1)</sup>

## 6- الإجارة

تمثل هذه الصيغة عقداً يراد به تملك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم، حيث يقوم البنك هنا بشراء العقارات أو المعدات أو الأجهزة المتنوعة ويتم ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية والتأكد من ربحيتها وبعد عملية التملك يقوم البنك بتأجيرها لفترة محددة بحيث يملكها المستأجر في نهاية مدة الإيجار وذلك حسب القواعد الشرعية الخاصة بهذه الصيغة.

وقد نجحت البنوك الإسلامية بفضل هذه الصيغ وغيرها في استقطاب حجم كبير من رؤوس الأموال التي وجد أصحابها حرجاً في التعامل مع البنوك التقليدية، هذه الأخيرة دعتهما الضرورة إلى أن تتحول إلى بنوك إسلامية أو إلى أن تفتح نوافذ إسلامية لممارسة العمل المصرفي الإسلامي بقصد مواجهة استيلاء البنوك الإسلامية على حصص أكبر من السوق المصرفية.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> جميل عبد الكريم الجارودي، المصارف الإسلامية في لبنان نشأتها معاملات الملكية ومستقبلها، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد: 307، جوان 2006، ص: 42.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع، ص: 42.

# الفصل السادس: الاندماج البنكي والخصوصية المصرفية

أولاً: الإطار النظري للاندماج المصرفي بين المنافع والتكاليف  
ثانياً: شروط وضوابط ومحددات استراتيجية الاندماج المصرفي  
ثالثاً: مفهوم الخصوصية وأبعادها المختلفة  
رابعاً: أهداف خصوصية البنوك وضوابط نجاحها

تمهيد:

من بين أهم إفرازات العولمة على الجهاز المصرفي والتي مارست ضغوطا كبيرة على وحداته ودفعتها إلى إعادة التفكير في استراتيجيات أعمالها، وذلك بغرض مواكبة التطورات الجارية في محيطها، نذكر: (1) الإفراز الأول: احتدام المنافسة خاصة بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، والتي هددت فرص الكيانات المصرفية الصغيرة على البقاء بسبب عجزها عن مواجهة المنافسة المفروضة عليها. (2) الإفراز الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تسعى نحو التحول إلى اقتصاد السوق وذلك بغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق إنشاء المشاريع الاقتصادية العملاقة التي تحتاج إلى التمويل الكافي وخاصة من جانب البنوك. وفي هذا الإطار، دفع الإفراز الأول البنوك نحو الاتجاه إلى تكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على استيعاب هذه التهديدات وتحويلها إلى فرص نمو، وذلك من خلال تبني استراتيجية الاندماج المصرفي وذلك بغرض الاستفادة من مزاياه. ولهذا، فإنه من الأهمية بما كان أن يتم تطرق إلى أهم جوانب هذه الاستراتيجية من المفهوم والدوافع والمكاسب والتكاليف.

ومن جهة أخرى فإنه مع زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه مختلف الدول أصبح نقل الملكيات العامة إلى الملكية الخاصة ظاهرة تجتاح العالم، وأصبح معها تيار الخصوصية محددًا رئيسيًا للتطورات التي تعيشها النظم الاقتصادية في هذه الدول، لا سيما ما يتعلق بخصوصية البنوك التي أضحت أحد الموضوعات الأساسية التي لها بالغ الأثر على اقتصاديات البنوك حاضرا ومستقبلا.

### أولاً: الإطار النظري للاندماج المصرفي بين المنافع والتكاليف

سيتم في هذا الصدد عرض مفهوم الاندماج المصرفي، وأهم المعايير التي يتم على أساسها التمييز بين أنواعه، فضلا عن المنافع والتكاليف المترتبة عليه، وذلك على النحو التالي:

#### 1- مفهوم الاندماج المصرفي وأهم أنواعه

1-1 مفهوم الاندماج المصرفي: يمكن إعطاء مفهوم شامل للاندماج المصرفي على أنه: "اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الدمج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية، وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه (الاتحاد) Consolidation. وإذا ما ترتب على عملية الدمج زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدموج ويلتزم بتسديد التزاماته كافة قبل الغير فيطلق على تلك العملية Merger، ومن ناحية يكون قد يكون الدمج جزئيا من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية في المصارف وهو ما يعرف بالاكْتساب"<sup>(1)</sup>.

(1) حاكم محسن الربيعي - حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 138 - 139.

1-2-1- أنواع الاندماج المصرفي: كما تتنوع أنواع الاندماج المصرفي مع تنوع وتعدد الأسباب والدوافع والظروف والأهداف المستقبلية من هذه العملية، وفيما يلي يتم عرض تلك الأنواع استناداً على معيارين معينين، وذلك كما يلي: (1)

1-2-1- تبعا لمعيار طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: حسب هذا المعيار هناك ثلاثة أنواع للاندماج المصرفي:

أ. الاندماج المصرفي الأفقي: والذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو في أنشطة مترابطة فيما بينها، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار أو البنوك المتخصصة، وهنا يكون المعيار هو تشابه النشاط. ومن سلبيات هذا النوع من الاندماج أن له تأثير سلبي على المنافسة والناشئ عن الاحتكارات العملاقة في السوق المصرفية.

ب. الاندماج المصرفي الرأسي: والذي يتم عادة بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، بحيث تصبح تلك البنوك الصغيرة وفروعها المختلفة امتداداً للبنك الرئيسي.

ج. الاندماج المصرفي المتنوع: وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، أي الاندماج الذي يمكن أن يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة أو بين أحد البنوك المتخصصة وأحد بنوك الاستثمار والأعمال، وهو ما يعني اختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل بنك وهذا النوع من الاندماج المصرفي يحدث تكاملاً في الأنشطة بين البنكين المندمجين.

1-2-2- تبعا لمعيار طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: حسب هذا المعيار هناك ثلاثة أنواع، وهي:

أ. الاندماج الطوعي الإرادي: وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر ويكون برضا كافة الأطراف بمعنى أنه يتم بموافقة إدارة ومساهمة كل من البنك الدامج والمندمج. وفي ظل هذا النوع من الاندماج المصرفي نجد أن البنك الدامج الذي يخطط أو يرغب في الحصول على بنك آخر وهو البنك المندمج، يتقدم بعرض للشراء لمجلس إدارة البنك في كل منهما توصي فيه بالموافقة على عملية الاندماج المصرفي، وفي حالة إتمام الموافقة ومع عدم وجود معارضة من الحكومة فإن البنك الدامج يقوم بشراء أسهم البنك المندمج، إما عن طريق السداد النقدي أو تقديم أوراق مالية (أسهم عادية أو ممتازة، أو سندات).

ب. الدمج المصرفي القسري: والذي تلجأ إليه السلطات النقدية نتيجة لتعثر أحد البنوك، كما لا يستلزم إدماج البنك المتعثر في أحد البنوك الأخرى الناجحة، ويتم هذا النوع من الاندماج بصورة استثنائية طبقاً لظروف تحددها السلطات النقدية من أجل خدمة اقتصادها الوطني بشكل عام

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص ص: 214-217.

وقطاعها المصرفي بشكل خاص، حيث يستخدم للتخلص من البنوك المتعثرة أو تلك التي على حافة الإفلاس أو التصفية.

ج. الدمج العدائي: وهو الذي يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج، كما يأخذ مفهوم الاستحواذ وعادة ما يلقي معارضة البنك المستهدف أو المدمج، وذلك نتيجة محاولات البنك الدامج أو المغير دمج البنك المستهدف دون موافقة إدارته، إما نتيجة لتدني السعر المعروض أو للمحافظة على الاستقلالية أو لضعف إدارة البنك المستهدف. وبالنسبة لكيفية الدمج يقدم البنك المغير عرضاً لشراء أسهم البنك المستهدف بسعر أعلى من السعر السوقي لتحفيز المساهمين على قبول العرض، كما يمكن للبنك المغير الاستحواذ على أسهم البنك عن طريق شرائها في البورصة. ويتضح مما سبق أن الدمج العدائي هو دمج لا إرادي وغالباً ما يترتب عليه منازعات بين البنوك.

## 2- دوافع الاندماج المصرفي

تكمن وراء التوجه نحو تبني استراتيجية الاندماج المصرفي عدة دوافع، والتي نتجت في حد ذاتها عن الضغوط التنافسية، وتزايد تعرض البنوك الصغيرة إلى المصاعب المالية وعجزها عن انتهاز فرص استثمارية جديدة نظراً لضعف إمكانية مواردها المالية. وإجمالاً، يتمثل أهم دوافع الاندماج المصرفي فيما يلي: (1)

1) تحقيق وفورات الحجم: تفيد نظرية وفورات الحجم Economies of Scale إلى أن توسع إحدى المؤسسات في إنتاجها يؤدي إلى تزايد تكاليف الإنتاج بمعدل يقل عن معدل تزايد الإنتاج، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلى الانخفاض، وبالنسبة إلى البنوك فإن وفورات الحجم يمكن أن تأتي عن طريق:

- أ. الوفورات الداخلية: الناتجة عن إمكانية التوسع في الاعتماد على الميكنة والكمبيوتر في نشاط البنك، والتي يستطيع أن يتحملها البنك الكبير كلفة الأجهزة والبرامج مما يسرع تنفيذ العمليات المصرفية، خاصة الروتينية منها والتي قد تتطلب عدداً كبيراً من الموظفين.
- ب. الوفورات الإدارية: الناتجة عن إمكانية استقطاب الكفاءات وإتاحة الفرصة لتدريب الموظفين وإعدادهم، وتوفير الخدمات اللازمة لهم، مما ينعكس إيجابياً على سير العمل وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الأداء والرقابة الداخلية في البنك.
- ج. الوفورات الخارجية: الناتجة عن إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين، سواء بالنسبة لحدود التسليف، أو بالنسبة للعمولات وغيرها، ويعود هذا بالطبع لحجم الأموال الخاصة للبنك وملاءته، وزيادة حجم تعامله مع البنوك الأخرى.

(1) محمود رمضان محمد السيد عمار، أثر الاندماج على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص ص: 91 - 94.



د. الوفورات الضريبية: الناتجة عن استخدام أرباح وخسائر أحد البنكين المندمجين في تحقيق وفورات ضريبية للكيان المصرفي الجديد.

هـ. الوفورات المالية: الناتجة عن الحصول على شروط أفضل في مقابلة البنك مع الجهات الحكومية وإمكانية الاستفادة من السيولة التي تتوفر لدى أحد البنوك المندمجة في الكيان المصرفي الجديد".<sup>(1)</sup>

(2) الاندماج كوسيلة للنمو والتوسع: يعتبر شراء بنوك قائمة والتوسع في عدد الفروع من أفضل الوسائل للنمو والتوسع، خاصة في حالة تقنين عملية فتح الفروع الجديدة من قبل السلطات النقدية، إذ غالباً ما يكون للبنك القديم المندمج عملاءه وحصته من السوق التي ينشط فيها، في حين أن فتح الفروع يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد، بالإضافة إلى ذلك فإن تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة في البنك الجديد الناتج عن الاندماج يؤدي إلى تعزيز مكانة المؤسسة في السوق المصرفية وزيادة حصتها ونشاطها بطريقة أفضل وأسهل.

(3) تفادي المصاعب المالية أو التصفية: قد تلجأ بعض البنوك الضعيفة إلى الاندماج مع بنوك قوية نظراً لعدم قدرتها على تأمين تغطية الزيادة الجديدة لرأس المال الذي تفرضه عليها السلطات النقدية، أو عجزها عن منافسة البنوك الكبيرة، كما أن بعض البنوك قد تطلب الاندماج خوفاً من التصفية، إلا أن هذه العملية قد تعرقل أحياناً في وجود مشاكل بنيوية للبنك يصعب حلها دون توفر دعم مباشر من السلطات النقدية.

(4) دافع تحسين الربحية: غالباً ما يتحقق تحسين الربحية نتيجة لما يسمى "الأثر التجميعي" (Synergy effect) للاندماج في الوحدات الناجحة، (يقصد بالأثر التجميعي للوحدات أن أرباح مؤسستين بعد اندماجهما معا تكون أكبر من مجموع أرباح كل منهما قبل الاندماج 1+1 تكون أكبر من 2)، وهو ما يطلق عليه Synergy. وينشأ هذا الأثر التجميعي من عمليات الاندماج من مصدرين هما:  
أ. الأثر التجميعي التشغيلي، والذي ينشأ من:

- وفورات الحجم الناشئة عن إتاحة الاندماج لمجالات واسعة في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات؛
- زيادة القوة التسويقية، حيث يتيح الاندماج بين بنكين جذب المزيد من الفرص التسويقية مما يؤدي إلى زيادة المركز التنافسي للبنك الناتج عن الاندماج في السوق المصرفية.
- زيادة الكفاءة، حيث ترتفع جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها الكيان الجديد من ناحية خفض تكلفة أداء الخدمة المصرفية ووقت أداءها، وتعظيم العائد المتوقع منها.

<sup>(1)</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، مرجع سابق، ص: 221 .

- إلغاء الازدواج في بعض الوظائف مثل: وظائف الأفراد والمحاسبة والتخطيط، حيث تتوحد وتندمج هذه الوظائف في إدارة واحدة في البنك الناتج عن الاندماج، مما يؤدي إلى خفض التكاليف.

ب. الأثر التجميعي المالي، والذي ينشأ من: ارتفاع معدل سعر السهم / الإيرادات؛ تخفيض تكلفة الديون؛ و، زيادة القدرة على استيعاب الديون.

(5) الدافع التنظيمي: قد يستهدف الاندماج المصرفي حماية البنوك من خطر الإفلاس فيتم اختياريا عن طريق التسوية الودية لإنقاذ بنك من صعوبة مالية، ويطلق عليه في هذه الحالة (اندماج للإنقاذ من المحنة)، فإذا لم يتم الاندماج طوعا تحاول السلطات النقدية والمصرفية دمج البنوك بعضها ببعض تجنباً لهزات مصرفية تضر الاقتصاد الوطني، وتعتبر عملية الاندماج المصرفي عندئذ إجراء قسريا لجهة البنك المندمج، فالخيار الآخر قد يكون الإفلاس، أما اختيار البنك الدامج فيجري في ضوء ملاءته وتوافر السيولة لديه والإمكانات الإدارية التي تسمح باستيعاب بنك آخر وهو البنك المندمج.

(6) دافع مواجهة المخاطر: قد تتعرض البنوك الصغيرة - أكثر من غيرها - لمخاطر التعثر والإفلاس، وقد يعزى ذلك إلى عدم تنوع الأصول أو لضعف شبكة الفروع عند البنوك الصغيرة، ومن ثم تلجأ هذه البنوك إلى الاندماج بدافع تخفيض ومواجهة المخاطر، والتزاما بمقررات بازل 2 و3، حيث يستطيع البنك بعد الاندماج تخفيض المخاطر من خلال التنوع في قائمة الخدمات الجديدة والأسواق الجديدة وتنوع الأصول والاستخدامات المختلفة للموارد نتيجة لدمج البنك في آخر، وهو ما ينعكس في تقليل التذبذبات الدورية في إيراداته، ويقلل من احتمالات تأثر مركزه بأزمة طارئة في صناعة معينة، أو في مدين معين أو في منطقة جغرافية بذاتها.

### 3- مراحل عملية الاندماج المصرفي

لما كان قرار الاندماج ذو طبيعة تأثيرية هيكلية فإنه يخضع لدراسات عميقة ومستفيضة، وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد منذ القيام بعملیات رسم التصورات والسيناريوهات اللازمة لإتمام عملية الاندماج بأفضل صورة ممكنة وأفضل أسلوب لتقييم البنك المندمج وأساليب سداد القيمة، ولذلك فإن قرار الاندماج المصرفي يمر بثلاثة مراحل أساسية وهي:<sup>(1)</sup>

(1) مرحلة التمهيد لعملية الاندماج المصرفي: وتتضمن هذه المرحلة إعداد البنك للاندماج، من حيث وضع التصورات الأولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من إعادة هيكلة للبنك والمحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض مع الطرف الآخر الذي يشترك في عملية الاندماج المصرفي بل دراسته دراسة وافية من حيث أوضاعه ومكانه في السوق المصرفي، ويتم في هذه المرحلة معالجة كافة الاختلالات القائمة بين البنوك المزمع دمجها، ومظاهر الاختلال والقصور ونقاط الضعف.

(1) عبد القادر مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع، جوان 2010، ص ص: 91 - 94.

والعقبات المادية وغير المادية التي تحول دون نجاح عمليات الاندماج المزمع القيام بها. بالإضافة إلى توحيد كل من النظم واللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة، والمصطلحات واللغة المستخدمة في البنوك المندمجة. ناهيك عن توحيد نظام الحوافز والمكافآت والأجور والتعويضات في البنوك المندمجة. وتعمل هذه المرحلة على حسن إعداد وترتيب البنوك المندمجة من الداخل وتوحيد كل شيء فيها لتصبح في النهاية بنكا واحدا خاصة فيما يتصل بكل من: الاستراتيجية الواحدة، السياسات الواحدة، والتكتيكات الواحدة.

(2) مرحلة الإعلان عن الاستعداد للاندماج المصرفي: يتم في هذه المرحلة الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفية ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل.

(3) مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج المصرفي: يتم في هذه المرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة من عملية الاندماج وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيقه لأكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي ستعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج وكذا تحقيق ما يلي: (أ) الازدياد حجما ، سعنا ونطاقا؛ (ب) تحقيق وفرات أكبر، قيمة مضافة أعلى وربحية أكبر؛ (ج) زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية بشكل ملموس؛ (د) خلق وإيجاد فرص استثمارية أحسن وأرقى وكذا تعظيم الثقة وتوليد انطباع ايجابي وصورة ذهنية وأثر قوى في السوق المصرفية. وفي هذه المرحلة عادة ما يتطلع البنك الدامج إلى إجراء مزيد من الاندماجات حيث تضغط عليه طموحات النمو، واعتبارات المنافسة القوية التي تجعل قرار مواصلة الاندماج حقيقة وواقعا.

#### 4- منافع استراتيجية الاندماج المصرفي

تتضمن محصلة المنافع التي يوفرها الاندماج المصرفي زيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، مما ينجم عنه تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية. رغم ذلك توجد تكاليف ليس فقط بالنسبة للبنوك الداخلة في هذه العملية بل وحتى المحيط الذي تعمل فيه. ويتم عرض أهم تلك منافع وتكاليف على النحو التالي:

(1) انتقال الذمة المالية: يترتب على الاندماج انتقال شامل للذمة المالية للمؤسسة المصرفية المندمجة إلى نظيرتها الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها، والتزاماتها، حيث تلتزم المؤسسة الدامجة أو المؤسسة الجديدة الناتجة عن الاندماج بالوفاء بالالتزامات الواجبة على المؤسسة المندمجة فيها أو

على المؤسستين المندمجتين، فتبقى الالتزامات القديمة قائمة بجميع ضماناتها وشروط سدادها وأسعار فائدتها، وتبعاً لذلك فإن الاندماج لا يؤدي إلى إسقاط الالتزامات والديون الآجلة واستحقاقها. ويتم انتقال الذمة المالية دونما حاجة إلى تصفية المؤسسة المصرفية المندمجة وسداد ما عليها من التزامات، الأمر الذي يعني أن الاندماج يجنب الوحدات المصرفية المتعثرة (أو التي تواجه صعوبات ومتاعب مالية) مخاطر التصفية ومالها من آثار سلبه على القطاع المصرفي وبالتبعية على الاقتصاد الوطني.

(2) زيادة القاعدة الرأسمالية وارتفاع تصنيف البنوك المندمجة: مما يؤدي إلى تدعيم كفاية ومتانة مركزها المالي، وزيادة رأسمال البنك الناتج عن الاندماج والاعتماد عليه كمصدر للتمويل يعطي البنك القدرة على مواجهة المخاطر بنحو أكبر والارتباط بظروف العمل في حالات الرواج والكساد وتحمل المخاطر المحسوبة بصورة أكبر، عن طريق زيادة قدرتها على جذب الودائع والاحتفاظ بها بتكلفة أقل، وتجدر الإشارة إلى أن قاعدة رأس المال في البنوك تمثل وسادة أمان تمتص أي خسائر قبل أن تمتد إلى أموال المودعين، كما تساهم في تجنب الهزات المالية الشديدة ومنع آثارها السلبية، حيث إن زيادة متانة المركز المالي للمؤسسات المصرفية المندمجة يجعلها أقل تأثراً بالمشكلات والعثرات التي قد تتعرض لها. يترتب على الاندماج بين بنكين وضع البنك الجديد الناتج عن هذا الاندماج المصرفي في ترتيب ائتماني أفضل من قبل المرسلين ومؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، حيث ينتج عن هذا الاندماج ملاءة أفضل، منها قبل الاندماج المصرفي فيما يتعلق بهيكل الأصول والالتزامات وقاعدة رأس المال والأرباح ومعدلات العائد على الأصول. وعلى ذلك يترتب على الاندماج زيادة قدرة الكيان المصرفي والمالي الجديد على توطيد علاقاته بالبنوك والمرسلين الذين يتولون إدارة أعمال البنك وحساباته بالعملة المختلفة، وبصفة خاصة مع بدء استخدام اليورو، كما أن ذلك ييسر التعامل في عمليات التجارة الخارجية وفتح الاعتمادات المستندية (استيراداً وتصديراً).

(3) تجويد وتنوع الأنشطة والخدمات المقدمة للعملاء والأسواق والتوافق مع المعايير الدولية: إذ يتيح الاندماج المصرفي للمؤسسات المصرفية المندمجة تخصيص مخصصات مالية توجه نحو خدمة مصرفية أكثر تطوراً للعملاء، مثل تطوير تقنيات مصرفية تستشرف المستقبل، ومثال ذلك أن الارتفاع في الدخل الفردية في سوق معينة أو في منطقة معينة - يؤدي إلى تعزيز الطلب على أدوات التوفير طويلة الأجل التي تقدمها البنوك وعلى بطاقات الائتمان والقروض الاستهلاكية وقروض الشركات. كما يترتب على الاندماج أيضاً تيسير قيام المؤسسة المصرفية الناتجة عن الاندماج بالتوافق مع المعايير العالمية للعمل المصرفي (مقررات بازل 2 و3) في مجالات الإفصاح المالي ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية والتعامل بحرية في أسواق النقد وأسواق رأس المال. وكذا إدخال الأدوات المالية الحديثة والتعامل في أدوات التحوط للمخاطر المالية المختلفة.

(4) تعظيم ربحية البنوك المندمجة وتعظيم قيمة المساهمين: يترتب على إجراء الاندماج الناجح بين بنكين أو أكثر خلق مجالات واسعة لخفض التكاليف وزيادة الإيرادات، ومن ثم ارتفاع هامش

الربحية، ويتحقق خفض التكاليف على سبيل المثال من خلال توحيد الإدارات الرئيسية المركزية المتكررة في الوحدتين المندمجتين. أما زيادة الإيرادات فتتحقق من خلال توسع الكيان الجديد في الخدمات التي يقدمها، وتقديم خدمات جديدة وأيضا الحصول على أسواق جديدة وجذب المزيد من الفرص التسويقية." (وفي نفس السياق، يتيح الاندماج اكتساب قوة احتكار القلة التي تزيد من أرباح البنوك. حيث يمكن للبنوك أن تحافظ أو تزيد من هامش أسعار الفائدة على الودائع والقروض في سوق الخدمات المصرفية للأفراد، في حين أنها لا يمكن أن تفعل الشيء نفسه في السوق المصرفية بالجملة حيث يتمكن العملاء من الوصول إلى مصادر بديلة للتمويل)<sup>(1)</sup>. كما ترتفع قيمة رأس المال السوقي للبنوك نتيجة عمليات الاستحواذ، الأمر الذي يعظم من قيمة استثمارات المساهمين فيها، من خلال تحقيق أرباح رأسمالية لهم جراء الاندماج بين البنوك التي يساهمون فيها أو يحوزون أوراقها المالية " (في هذا الإطار، يزيد الاستحواذ من ديناميكية المجموعة المالية الجديدة التي تكتسب ثقة المستثمرين وتضمن صعود سعر أسهمها. وسيلاحظ ارتفاع مستمر وطويل المدى لسعر السهم إذا توسعت أرباح المجموعة في السنوات التالية).<sup>(2)</sup> ويتم ارتفاع القيمة السوقية لأسهم البنوك من خلال إمكانية بيع المساهمين في المؤسسات المصرفية المباعة أسهمهم بعلاوة تزيد على سعر السهم فن سوق الأوراق المالية نتيجة عمليات الاستحواذ. وفي حالة وجود أكثر من متقدم يتنافس على الاستحواذ على المؤسسة المصرفية المستهدف دمجها فإنه من خلال مزاداتهم في سبيل الاستحواذ عليها يمكن أن تزيد قيمة أسهمها على أسعارها في سوق الأوراق المالية.

5) زيادة تجميع الموارد والأصول المالية للوحدات المندمجة وزيادة القدرة التنافسية: يؤدي الاندماج المصرفي إلى زيادة تجميع الموارد والأصول المالية للوحدات المندمجة أكبر من المتاح لكل منها على حدة، وينجم عن ذلك زيادة الجدارة الائتمانية وخفض تكلفة الأموال، كما يستطيع الكيان الكبير تمويل أنشطة اقتصادية ذات آجال طويلة نسبيا، مما يتلاءم مع طبيعة هذه الأنشطة الاقتصادية. كما يؤدي إلغاء الحدود والحواجز المكانية والزمنية أمام البنوك لتمارس أنشطة وتقديم خدماتها داخل أسواق الدول الأخرى وعبر حدودها الجغرافية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة المنافسة في الأسواق. (حيث يسمح الاندماج بمواجهة المنافسة المتزايدة على شرط أن تقدم المجموعة منتجات جديدة و متميزة ذات جودة عالية وبأسعار مغرية وبعمولات منخفضة وبمعدل فائدة اقل. وكل هذا بشرط أن يتم خفض التكاليف التشغيلية وخصوصا نفقات رواتب الموظفين)<sup>(3)</sup>.

(1) GEORGIOS KYRIAZOPOULOS -DIMITRIOS PETROPOULOS, WHAT ARE THE ADVANTAGES AND DISADVANTAGES THAT LEAD BANKS INTO MERGERS AND ACQUISITIONS? IS ALTMAN'S Z-SCORE MODEL FOR BANKRUPTCY MOTIVATE BANKS FOR MERGERS AND ACQUISITIONS? EVIDENCE FROM THE GREEK BANKING SYSTEM, International Conference On Applied Economics – ICOAE -, National and Kapodistrian University of Athens - TEI of Western Macedonia, Athens, Greece , 26-28 August 2010, p: 450

(2) Ibid, p: 450

(3) Ibid, p: 450

6) تخفيض المخاطر وزيادة القدرة على تحملها: من خلال تطبيق مبدأ توزيع المخاطر وتنويع الاستثمارات نتيجة زيادة موارد الوحدات المصرفية المندمجة مع الدخول في مجالات استثمارية يكون هامش المخاطرة المحسوبة فيها مرتفعا، طالما أن لديها الخبرات التي تضمن الحد الأدنى من الآثار السلبية لهذه المخاطر والحد الأعلى من كفاءة الاستثمار.

#### 5- تكاليف استراتيجية الاندماج المصرفي

يبدى بعض المصرفيين والاقتصاديين تحفظات على الاندماج المصرفي للعديد من التكاليف التي ينطوي عليها لعل من أهمها:

- 1) ليست هناك أدلة قوية على أنه يترتب على عملية الاندماج المصرفي وجود اقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية في البنوك. كما أن عدم وجود خطة عامة لعملية الاندماج المصرفي قد يجعل من الصعب معرفة نتائجها مسبقا. ناهيك عن عدم وجود حجج مقنعة أن البنوك الكبيرة أكثر كفاءة من البنوك الصغيرة.
- 2) احتمال وجود مقاومة من العاملين في أحد البنوك المندمجة لأنظمة العمل والسياسات المتبعة من قبل إدارة البنك الأقوى مصرفيا نتيجة الصراع الإداري على منصب القيادة واختلاف أنظمة الترقية والتحفيز للأداء المتميز<sup>(1)</sup>. وفي نفس السياق، وبالنسبة لمحيط عمل الموظفين في البنك، يمكن أن: (أ) تنشأ صعوبات بالنسبة لموظفي البنوك المندمجة فيما يتعلق بالتعرف على زملاء العمل الجدد، وعلى السياسات الجديدة والإجراءات الجديدة. (ب) تتولد الغيرة والمنافسة الداخلية وكذلك الاحتكاكات التي غالبا ما تحدث بين موظفي البنوك المندمجة. (ج) تنشأ صعوبات كبيرة في التكيف والمتعلقة بعدة قضايا مثل: توحيد ثقافات شركات مختلفة من البنوك، وإعداد جداول المرتبات المختلفة من الإعانات والمنافع وطرق مختلفة من الترقية<sup>(2)</sup>.
- 3) زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية وليس انخفاضها.
- 4) قد يترتب على الاندماج المصرفي تركيز في الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدلات الرسوم الإضافية نتيجة لهذا التركيز.
- 5) زيادة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات مما يؤدي زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب.
- 6) يترتب على الاندماج المصرفي الكثير من المشكلات التي تكون تكلفة التعامل معها مرتفعة، مثل إعادة هيكلة العمالة وخلق بعض الفروع مما ينجر عنه ارتفاع البطالة نتيجة تسريح بعض العمال<sup>(3)</sup>. وفي

(1) سعاد حوحو، خصوصية البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد -دراسة استشرافية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص: 86.

(2) GEORGIOS KYRIAZOPOULOS -DIMITRIOS PETROPOULOS, op . cit, p: 451

(3) سعاد حوحو، مرجع سابق، ص: 86 - 87.

هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه: (أ) مشاكل الفروع والمرافق الأخرى التي قد لا تكون هناك حاجة لها بعد الاندماج ولا يمكن تأجيرها أو بيعها؛ (ب) في بعض الحالات من عمليات الاندماج سوف تكون هناك حاجة إلى شعارات جديدة، مواد الكتابة الجديدة، والأشكال الجديدة أو المنشورات الخ، وبالتالي مخزونات جديدة للمواد المستهلكة والأدوات والمعدات الموجودة بالفعل بتكلفة إضافية؛ (ج) إمكانية أن البنك الذي سيتم إنشاؤه بعد عملية الدمج سوف يكون لديه فائض في الموظفين في بعض الإدارات أو المناصب. على سبيل المثال، فمن الممكن أن يجري مضاعفة ما يلزم من متخصصين في شؤون أسواق الصرف الأجنبي، وفي شؤون مسائل تدريب الموظفين... الخ؛ (د) التكلفة الاجتماعية العالية لأنه عادة ما لوحظ انخفاض في فرص العمل الناجمة عن تسريح العاملين.<sup>(1)</sup>

7) زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد الوطني ككل، فقد يقود إفلاس بنك كبير إلى كارثة مالية.

8) نتيجة الاندماج المصرفي، وكبر حجم البنوك وما ينجم عنها من أوضاع احتكارية وشبه احتكارية وانعدام مميزات المنافسة، وكذلك أوضاع غير توازنية تدفع لاختلافات عميقة في السوق المصرفية، قد يختفي الحافز على التطوير وانعدام الدافع على الانجاز والتجويد والابتكار، وهذا ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة، كما يؤدي إلى تجميع قوة اقتصادية وبالتالي سياسية وما يتبع ذلك من تسلط وتحكم.<sup>(2)</sup>

ويبدو أن تلك المحاذير والتكاليف الناجمة عن الاندماج المصرفي قد تكون صحيحة في الأجل القصير إلا أنها يمكن أن تختفي في الأجل المتوسط أو الطويل مع تحقيق المنافع سالفة الذكر، كما أن فعالية الدور الرقابي للبنك المركزي قد تحول دون حدوث مساوئ احتكارية ناجمة عن الاندماج. كما يمكن للحكومات سن قوانين ووضع ضوابط تحكم عمليات الاندماج المصرفي تحسبا لحالات الخروج عن السيطرة.

### ثانياً: شروط وضوابط ومحددات استراتيجية الاندماج المصرفي

لتعظيم منافع الاندماج المصرفي وتدنية تكاليفه، لابد من توافر شروط وضوابط ومحددات تكفل نجاح تبني استراتيجية الاندماج المصرفي، وهو الأمر الموضح فيما يلي:<sup>(3)</sup>

#### 1- شروط نجاح استراتيجية الاندماج المصرفي:

لكي يكتب لعملية الاندماج المصرفي النجاح لابد من توفر جملة من الشروط، وهي:

(1) GEORGIOS KYRIAZOPOULOS -DIMITRIOS PETROPOULOS, op . cit, p: 451

(2) سعاد حوحو، مرجع سابق، ص: 86 - 87.

(3) وردة شناقر، أثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص ص: 46 - 47.

- (1) أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين بعملية الاندماج، وتوفير إطار من الصلاحيات والسلطات الكفيلة بنجاح عملية الاندماج المصرفي. كما يجب أن يخضع قرار الاندماج لدراسة اقتصادية، وتسويقية، وقانونية، واجتماعية، وتعاونية لمعالجة أوجه الاختلافات القائمة في البنوك المندمجة ولإقامة توازنات حركية دافعة لنجاح عملية الاندماج.
- (2) إعداد تصور واقعي عملي لمراحل الاندماج المصرفي يتضمن تحضير المحيط الداخلي والخارجي بالإضافة إلى تسطير جدول زمني لإتمام العملية. ناهيك عن تحديد اسم الكيان المصرفي الجديد، مجلس الإدارة، العلامة التجارية، الخدمات المصرفية التي سيتم تقديمها وغيرها.
- (3) إحداث تنسيق فعال ما بين وحدات البنوك المندمجة، وتنسيق اللوائح والقوانين والقرارات، ووضع شبكة كفؤة للاتصالات وإرساء مبدأ الارتياح لكافة المستخدمين.
- (4) توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للإنفاق على عملية الاندماج.

## 2- ضوابط عملية الاندماج المصرفي

تحتاج الشروط سالفة الذكر إلى ضوابط داعمة لإنجاح عملية الاندماج نذكر أهمها:

- (1) ضرورة توافر المعلومات والشفافية بما يسمح بمعرفة كافة البيانات التفصيلية عن كل بنك من البنوك الراغبة في الاندماج مثل حجم الودائع والقروض ودرجة كفاية المخصصات المعمول بها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة بالإضافة إلى معرفة حجم العمالة وخبراتها... الخ.
- (2) ضرورة مراعاة وجهات النظر والمواقف المختلفة لمجالس الإدارات والعاملين في البنوك المستهدفة من الدمج حتى تتم العملية دون عقبات أو مقاومة كبيرة.
- (3) التركيز على البنوك التي لها ميزة تنافسية في السوق المصرفي، وعدم التوجه لشراء مصرف صغير ذي حصة سوقية مرشحة للانكماش مستقبلاً بفعل تزايد حدة المنافسة.
- (4) يجب أن لا ينظر لعملية الدمج على أنها غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لرفع كفاءة الأداء المصرفي وتدعيم الملاءة المالية وتحديث النظم الإدارية.
- (5) يجب أن تحدث عمليات الاندماج بناء على خصائص ودراسات وافية ومنفصلة مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال، ذلك لأن هذه العمليات إذا تمت خارج إطار الدراسة الكافية والشاملة لكل المعطيات التي تتعلق بها، فإنه يمكن أن يترتب عليها تكاليف مرتفعة للغاية على البنوك المندمجة ذاتها وربما تطال القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، ويجب على السلطات النقدية القيام بإجراء تقييم لهذه الدراسات والتحقق من سلامتها ودقة النتائج التي توصلت إليها، وتحديد معايير الاختيار للبنوك المندمجة، مع تحديد المراحل الواجب المرور بها قبل البدء في اتخاذ قرار الاندماج.



- 6) أن يتم تحديد الأهداف طويلة الأجل للمصاريف الداخلة في عمليات الاندماج وذلك بالتحقق من مجموعة من المعايير الحاكمة لعملية الدمج مثل مدى تحسن الإيرادات المستقبلية، والتقدم في درجة التكنولوجيا، ونسبة التواجد والانتشار في الأسواق وتقديم خدمات وأنشطة جديدة.
- 7) أن يسبق الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج، ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة كالقروض الرديئة والعمالة الزائدة، واختلال السيولة، والمراكز المالية.
- 8) ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة لعمليات الاندماج المصرفي كالإعفاءات الضريبية وغيرها.
- 9) تفادي الاندماج القسري للبنوك وعدم اللجوء إليه إلا في الحالات الاستثنائية التي تحددها السلطات النقدية، وأن يحدث الاندماج في ظل الظروف العادية.

### 3- محددات استراتيجية الاندماج المصرفي

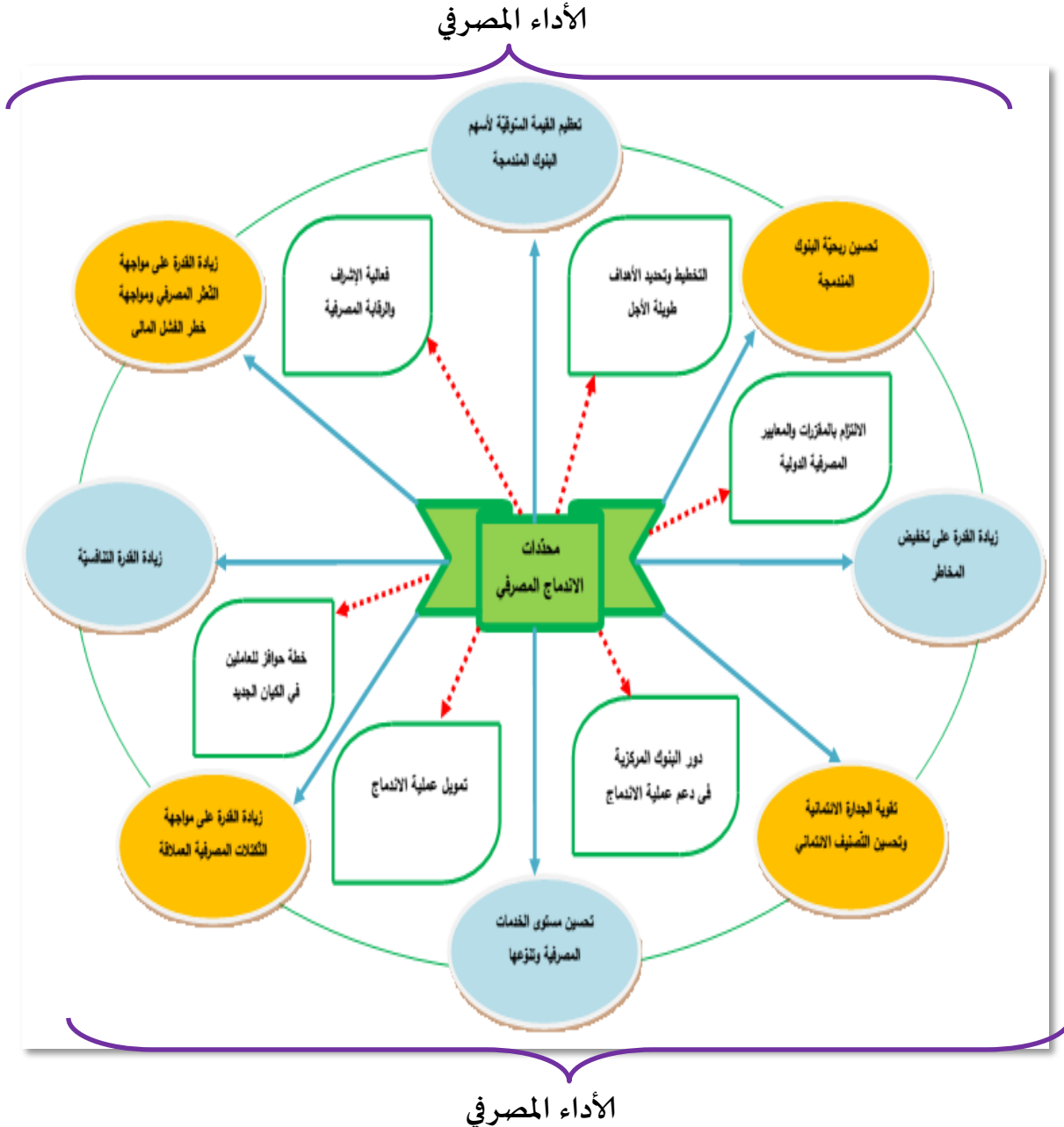
- يعكس الشكل رقم (3) أهداف عملية الاندماج المصرفي والتي تتمثل في الوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم معين يعكس زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح وزيادة القدرات التنافسية التي تعمل على الاستمرار والنمو والبقاء ومواجهة المنافسة وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات والمخاطر التي قد تعصف بالمركز المالي للبنك وتعرضه للإفلاس. ويتطلب تحقيق تلك الأهداف أن يأخذ صانعو قرار الاندماج المصرفي في اعتبارهم مجموعة من المحددات الهامة واللازمة لنجاح عملية الاندماج وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن أهم هذه المحددات:<sup>(1)</sup>
- 1) تحديد الأهداف الطويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد والتحقق من مجموعة المعايير الحاكمة لعملية الاندماج المصرفي وذات العلاقة بتلك الأهداف وهي:
- مدى تحسن الإيرادات المستقبلية من خلال الاندماج المصرفي.
  - مدى التحسن في إدارة المخاطر المصرفية ودرجة انخفاض تلك المخاطر.
  - مدى تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المالية المتاحة للبنوك المندمجة.
  - درجة التكنولوجيا المصرفية والمالية التي يمكن الحصول عليها جراء عملية الاندماج المصرفي.
  - مدى إمكانية استيفاء شروط الملاءة وكفاية رأس المال وفقاً لقواعد بازل.
  - مدى تحقق انخفاض في تكاليف التمويل وتكاليف الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمشروعات.
  - مدى إتاحة الفرصة لإنشاء أنشطة جديدة تتوافق مع التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية.

<sup>(1)</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، مرجع سابق، ص: 226 - 229.

- مدى القدرة على تعظيم فرص الاستثمار المربحة نتيجة لعملية الاندماج.
  - وهكذا لا تتحدد فقط الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد بل حتى نوعية النمو المطلوب لهذا الكيان.
- (2) سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد بعد الاندماج، وهذا من منطلق كثرة باقي الوحدات المصرفية الأخرى ودرجة سلامتها العالية مهما كان حجمها، ناهيك عن أن الاندماج يتطلب فترة إبطاء حيث تتم إعادة تقييم الأداء الإجمالي وإدارة وسياسات البنوك (سياسية الائتمان، الودائع، الاستثمار، هيكل رأس المال، سياسات توزيع الأرباح وهيكل تكاليف التسعير والتشغيل وغيرها)، وهذا بغرض الاطمئنان على توافقها وانسجامها مع أهداف وسمات الكيان المصرفي الجديد بعد الاندماج.
- (3) موقف الإدارة والعاملين في البنوك محل الاندماج، حيث توجد معارضة من الإدارة وخاصة أن تحقيق الاندماج يحتاج إلى إعادة هيكلة إدارة البنكين الداخليين في الاندماج والسبيل إلى نجاح ذلك هو ضرورة النظر إلى أدوار ومواقع كل إدارة في إطار الأهداف الطويلة الأجل المؤمل تحقيقها. ومن ناحية أخرى قد يكون هناك مشكلات للعمالة والتي تستدعي حلها وتحقيق إعادة هيكلة العمالة تعظم العائد للبنك الجديد.
- (4) فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفي ورفع كفاءة هذه الرقابة وتدعيم الملاءة المالية وتطوير التشريعات المصرفية وتحديث إدارة البنوك، حيث أن الاندماج المصرفي لا يغني عن توافر نوع من الرقابة المصرفية الفعالة في البنوك المندمجة ذاتها، بما لا يتعارض مع طبيعة العمليات المصرفية والمالية التي يجب أن تؤدي بالدقة الكافية وبأسلوب يتسم بالسرعة وعدم التعقيد.
- (5) استمرار درجة من المنافسة بعد إجراء عمليات الاندماج المصرفي ومنع حدوث الاحتكار من خلال سن القوانين اللازمة.
- (6) حجم تكاليف الاندماج المصرفي حيث هناك نوعين من التكاليف هي: تكاليف الوكالة نتيجة للاندماج وتكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق عملية الاندماج.
- (7) تمويل عملية الاندماج المصرفي، وذلك من خلال أسلوبين، هما أسلوب شراء الأصول وأسلوب شراء الأسهم، وفي كل الأحوال يتطلب الاندماج المصرفي تمويلا طويلا للأجل ومن الطرق الشائعة لتمويل الاندماج إصدار أسهم إضافية للحصول على ذلك التمويل وبيع الأسهم الإضافية يمكن استخدام الحصيلة في شراء أسهم البنك المستهدف، تمويل الاندماج المصرفي أيضا بالإقراض، وهو ما يزيد من المديونية، وفي كل الأحوال يتم المفاضلة بين مصادر تمويل الاندماج المصرفي بحيث يتم اختيار أفضل مصدر تمويلي مناسب للاندماج.
- (8) التغير المحتمل في ربحية السهم للكيان المصرفي الجديد، ومن الضروري أن تجري الدراسات اللازمة لهذا المحدد الرئيسي بدقة عالية، وتصور المستويات المستقبلية للربحية وأسعار الأسهم الجديدة.

9) ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان المصرفي الجديد يساعد على عملية الاندماج، وفي نفس الوقت لابد من توافر مجلس إدارة للكيان الجديد أكثر تناسبا مع الأوضاع الجديدة بعد الاندماج المنشود يتميز بالكفاءة وتزايد القدرة على تسويق المنتجات المصرفية والتعامل مع التكنولوجيات المصرفية، ويزيد من ربحية الكيان الجديد ويستغل الفرص ويعظم العائد ويزيد من القدرة التنافسية.

الشكل 3: إطار علاقة محددات الاندماج بالأداء المصرفي



المصدر: محمود رمضان محمد السيد عمار، أثر الاندماج على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص: 197.

### ثالثاً: مفهوم الخصوصية وأبعادها المختلفة

#### 1- مفهوم الخصوصية

تعتبر كلمة "الخصوصية" كلمة حديثة النشأة، فعبارات "Privatize" و "Privatization" ظهرت لأول مرة في الطبعة التاسعة لـ "Weboter's New Collegiate Dictionnary" في سنة 1983، وأول استعمال هام لهذه الكلمة كان في سنة 1948 في أمريكا حيث كانت أكثر المصطلحات ثورية في التاريخ الحديث للسياسة الاقتصادية.<sup>(1)</sup>

ولقد تعددت المفاهيم والتعاريف المقدمة لمصطلح الخصوصية 'أو الخصخصة' كما تعددت رؤى الاقتصاديين لهذا المفهوم، وبصفة عامة يمكن تناول التعريفات التالية:

تعرف الخصوصية على أنها "مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية."<sup>(2)</sup>

أو كما يعرفها البنك الدولي بأنها "الزيادة في مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها.

فيما يحدد البعض هذا المفهوم من خلال اتجاهات يدور حولها مفهوم الخصوصية، وتتمثل هذه الاتجاهات في:<sup>(3)</sup>

- ✓ الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة: وهذا من خلال منح دور متزايد للقطاع الخاص داخل الاقتصاد، وهو المفهوم الذي عرف اتباعاً متزايداً من قبل العديد من الدول، ويتم من خلال التخفيض التدريجي لدور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص عن طريق عقود الإيجار ومنح الامتيازات.
- ✓ الخصخصة تعني التخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام: وذلك عن طريق تحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص وتشجيعه الدخول فيها لتحقيق إنتاجية وربحية أعلى لها، وبالتالي التخلص من الأنشطة الخاسرة للدولة وانتشال الاقتصاد من عثرته.
- ✓ الخصخصة تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي: فقد تبنت معظم النظم الاقتصادية في العالم نهج اقتصاد السوق وحتى الدول التي لا تزال تتمسك بالنموذج الاشتراكي بدأت وبشكل بطيء وغير معلن تبني مفهوم الخصخصة.

(1) ميلودي محمد كريم، الجهاز المصرفي في ظل العولمة (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص: 97.

(2) إيهاب الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995، ص: 13-14.

(3) أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 25-26.

✓ الخصخصة هي عكس التأميم: فبعكس التأميم الذي يعني تحويل الملكية الخاصة إلى عامة يشير مصطلح الخصخصة إلى الاتجاه المعاكس، مع الاختلاف الكبير من حيث الأوضاع، الأساليب والإجراءات التي ترافق كلا منهما.

## 2- الأبعاد المختلفة للخصوصية المصرفية

بالنظر لخصوصية النشاط المصرفي والأهمية الكبرى التي تمثلها البنوك، فإنه يتعين مراعاة الأبعاد المختلفة التي تحكم هذه العملية لضمان تحقيق النجاح والوصول إلى الأهداف المرسومة، وتمثل أهم هذه الأبعاد فيما يلي:<sup>1</sup>

(1) البعد الإداري: يتيح هذا البعد إمكانية التخلص من النظم الإدارية المطبقة في ظل الملكية العامة، الأمر الذي يؤدي إلى مرونة العمل الإداري وتشبعه بعناصر الابتكار والمبادأة والتطوير والتي تحتاج إلى مناخ من الحرية وهو ما يتوفر في ظل الخصخصة.

(2) البعد التنموي للبنوك العامة وضرورة مراعاته: ساهمت وتساهم البنوك العمومية بشكل كبير في دعم عمليات التنمية من خلال أدوار هامة تعتبر هذه البنوك الأقدر على القيام بها، وعليه فهذا البعد يشير إلى أن خصوصية البنوك العمومية يجب أن تتم بدون الإخلال بالدور الذي تلعبه هذه البنوك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) البعد الاجتماعي للبنوك العامة وكيفية التعامل معه: تتحمل البنوك العمومية ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية من حيث الحجم الكبير للعمالة الموجودة في هذه البنوك، وكذا تقديمها لخدمات مصرفية ذات طابع اجتماعي، وهو ما يتطلب وضع حلول علاجية لما يمكن أن تتركه الخصخصة من أثر في هذا المجال.

(4) البعد الخاص باختيار الأسلوب المناسب لخصوصية البنوك: تخضع عملية خصوصية البنوك العمومية في تنفيذها إلى أحد الأساليب التالية، وهذا بالنظر إلى صيغة الملكية والأهداف المراد تحقيقها من وراء هذه العملية:

✓ الأسلوب الأول: زيادة رأسمال البنك المختار للخصوصية من خلال الاكتتاب العام لصالح القطاع الخاص.

✓ الأسلوب الثاني: طرح أسهم رأس المال الكلي للاكتتاب من خلال البورصة، وهو ما يتطلب تقييم أصول وخصوم البنك لتحديد قيمة السهم الواحد، ويكون هذا التقييم بمعرفة جهات متعددة وتحت إشراف البنك المركزي.

✓ الأسلوب الثالث: يتضمن هذا الأسلوب خصوصية الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال وهذا للاستفادة من الوفورات والمزايا الإدارية التي يتيحها العمل وفق أساليب الإدارة الخاصة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص: 212-219.

✓ الأسلوب الرابع: البيع لمستثمر رئيسي مع وجود اختلاف بشأن جنسية هذا الأخير، فالبعض يرى أن يكون غير أجنبي لاعتبارات السيطرة الأجنبية على هذا القطاع الحساس، بينما يرى آخرون أن يكون البيع لصالح مستثمر رئيسي أجنبي للاستفادة من إمكانياته التكنولوجية والإدارية المتطورة.

(5) البعد الزمني لخصوصية البنوك: يشير هذا البعد إلى اتجاهين رئيسيين على النحو التالي:

✓ الاتجاه الأول: يفضل أصحاب هذا الاتجاه أن تتم خصوصية البنوك بعد الانتهاء من خصوصية المشروعات الإنتاجية وغير الإنتاجية وهذا لإتاحة فك الاشتباك المالي بين هذه المشروعات والبنوك وهو ما سيحسن من وضعية البنوك، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ضرورة مراعاة الطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال.

✓ الاتجاه الثاني: يفضل البدء بخصوصية البنوك في مرحلة مبكرة ودون التأجيل، وهذا من خلال خطة هادئة وتدرجية تضمن رواج أسهم البنوك على حساب أسهم القطاعات الأخرى مع إحداث توازن داخل سوق رأس المال.

إلا أن ما يمكن ملاحظته بخصوص الاتجاهين السابقين أنه قد لا توجد أساساً مفاضلة بين هذين الخيارين وخصوصاً في حال إتباع أسلوب خصوصية تدريجي ومرحلي، يتضمن خصوصية جزئية بأسلوب توسيع الملكية.

(6) البعد القانوني لخصوصية البنوك: يتحقق هذا البعد من خلال وضع التشريعات والقوانين المناسبة لإيجاد قاعدة قانونية متينة تضمن التحول السليم للبنوك العمومية إلى الملكية الخاصة وتوضح مختلف الجوانب النظامية المتعلقة بهذه العملية.

#### رابعاً: أهداف خصوصية البنوك وضوابط نجاحها

##### 1- الأهداف المتوقعة تحقيقها من خصوصية البنوك

ترمي خصوصية البنوك إلى تحقيق العديد من الجوانب الإيجابية التي تسمح بإعادة الحيوية لهذه المؤسسات ورفع إنتاجيتها وضمان مسيرتها للمستجدات التي يعرفها القطاع المصرفي والمالي عالمياً، ومن أهم الأهداف التي يتوقع تحقيقها من خصوصية البنوك نذكر الآتي:<sup>(1)</sup>

(1) تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي: يعد تعميق المنافسة المصرفية من أبرز الأهداف التي ترمي إليها عملية خصوصية البنوك، لأنه يؤدي إلى خفض هامش الوساطة المالية، ويساعد على إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة. كما أن المنافسة المصرفية تساهم في تحسين أداء المؤسسات المصرفية في اتجاهات عديدة ووضعها في موقع يسمح لها بالبقاء والاستمرار في ظل المنافسة العالمية المتزايدة.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 222-223.

- (2) تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية: تساعد عملية خصوصية البنوك العامة وطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على تنشيط وزيادة عمليات التداول عليها، مما يؤدي إلى توسيع هذه السوق وتعميقها وتطويرها، كما أن طرح أسهم هذه البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع واستثمار مدخراتهم في شراء هذه الأسهم.
- (3) تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية: تتيح خصوصية البنوك العامة هامش حرية كبير لإدارة هذه الأخيرة، "وهو ما يضمن مرونة العمل الإداري وتحريره في سعيه إلى المخاطرة والمغامرة في مجال الأعمال، لأن الابتكار والمبادرة والتطوير يحتاج إلى مناخ من الحرية"<sup>(2)</sup>، ومما يزيد من أهمية تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها هو خضوع البنوك لعوامل المنافسة والتطوير الدائم في تكنولوجيا العمل المصرفي، وكل ذلك للوصول إلى تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أعلى.
- (4) ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية: يتوقع أن يؤدي خفض سيطرة الدولة على البنوك العامة إلى ترشيد الإنفاق العام وإتاحة إدارة أفضل للسياسة النقدية باستخدام الطرق غير المباشرة كعمليات السوق المفتوحة، ويدعم هذا الاتجاه وجود سوق أوراق مالية متطورة.

## 2- شروط وضوابط نجاح خصوصية البنوك

إن السير قدما في تنفيذ عملية الخصوصية التي تملحها الأسباب والدوافع سابقة الذكر والتي تثنمها الأهداف والإيجابيات المتوقع تحقيقها، يتطلب العديد من المحاذير والضوابط، فالعملية التي عرفت كثيرا من التعقيد والصعوبة مقارنة بخصوصية المؤسسات غير المصرفية والمالية، وهي الصعوبة التي تعزى بالدرجة الأولى إلى ما يسبق ويرافق ويلي عملية الخصوصية من إجراءات، تتطلب ضرورة التعامل الجدي مع هذه الضوابط بعناية كبيرة ورؤية واضحة، وتتلخص أهم ضوابط نجاح الخصوصية المصرفية فيما يلي:<sup>(1)</sup>

- القيام بإعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخصوصية، وهذا للتعرف على المشاكل المالية والإدارية التي تواجهها والعمل على تهيئتها للخصوصية.
- اختيار الأسلوب الأمثل لخصوصية البنوك وهذا بالنظر إلى مسائل نسب الملكية وجنسية الملاك.
- تأكيد استقلالية البنك المركزي وفاعلية دوره بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية، كما يتعين احتفاظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي، تسمح له بتلبية احتياجات البنوك منها ومواجهة أي صدمات أو أزمات في سعر الصرف.
- دعم عملية الخصوصية بالقوانين اللازمة، خصوصا ما يتعلق بدعم المنافسة ومنع الاحتكار.

(2) أحمد ماهر، مرجع سابق، ص: 29.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 223-224.

- تفعيل نظام التأمين على الودائع بما يزيد من قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، وكذا زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل.
- تطوير الجهاز المصرفي وجعله أكثر تكيفا مع متطلبات العولمة، وهذا بإدخال الطرق الحديثة في أداء الأعمال ودعم أنشطته بأحدث التقنيات التكنولوجية، وبالتالي لا بد أن يسير برنامج خصوصية البنوك تدريجيا مع إعداد رؤية موحدة للجهاز المصرفي للتطور التكنولوجي، مع التأكيد دائما على الدور الهام المتوقع للبنك المركزي في وضع هذه الرؤية محل التنفيذ.



## الفصل السابع: إدارة المخاطر البنكية

أولاً: الإطار النظري للمخاطر البنكية

ثانياً: تصنيف وأنواع المخاطر البنكية

ثالثاً: مفهوم وأهمية إدارة المخاطر البنكية والأطراف المهتمة

رابعاً: مهام ومبادئ إدارة المخاطر البنكية

تمهيد:

إن موضوع إدارة المخاطر أصبح محل اهتمام الكثير من السلطات الرقابية أو السلطات النقدية بل ايضاً استحوذ على اهتمام المؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشر والتي تعتبر هي المنظمة الأساسية للعولمة المالية والداعمة الأساسية لها. وبالأخص منها لجنة بازل للرقابة البنكية، لذلك فإن ادارة المخاطر البنكية أصبحت من الموضوعات الأساسية التي ركز عليها أصحاب الشأن من البنكيين والسلطات الرقابية. لذلك فإن اللجنة المذكورة قامت بدراسة وتحليل أسباب الازمات البنكية التي عصفت بمعظم دول العالم وأتضح أن من أهم أسباب تلك الازمات هي:

- في عدم إمكانية هذه المؤسسات من إدارة المخاطر البنكية التي تتعرض لها.
- ضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية).

### أولاً: الإطار النظري للمخاطر البنكية

إن إدارة المخاطر اعتمدت كأساس لمعالجة الكثير من السلبيات في الانشطة البنكية والمالية، وعليه لابد من معرفة مفهوم المخاطر وأنواعها.

#### 1- الخلفية والتطور

بدأت دراسة إدارة المخاطر البنكية في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، ففي عام 1959 اشارت دراسة Markowitz الى ان اختار المحفظة ماهي الا محاولة تعظيم العائد المتوقع مقابل تخفيض المخاطر بمعنى ايجاد التوليفة المثلى من المخاطر والعائد من خلال تنويع المحفظة. وفي عام 1964 طور Sharpe نموذج "تقييم الاصول الرأسمالية" وبين مفهوم المخاطر العامة والمخاطر المتبقية، ووفقاً لهذا النموذج فانه يمكن تشتيت المخاطر المتبقية (الخاصة بالبنك) عن طريق تنويع المحفظة بينما المخاطر العامة يمكن قياسها بواسطة معامل بيتا (درجة حساسية الاصول لتغيرات السوق). (أما نظرية المراجعة والتي تقدم بها Ross عام 1976 فقد ذهبت للقول بان عدد من العوامل قد تؤثر في العائد المتوقع للأصول بمعنى ان المخاطر الإجمالية هي حصيلة جميع المخاطر المرتبطة بكل عامل من العوامل اضافة الى المخاطر المتبقية.

وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والبنكية واعتباراً من الازمة المالية في المكسيك في نهاية عام 1994 واوائل عام 1995 ومروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق اسيا والبرازيل وروسيا وتركيا وكانت اكثر الأزمات المالية والبنكية شدة ازمة دول جنوب شرق اسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998 والتي اثرت تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي وخصوصاً على قطاعات المالية والبنكية ، واتضح ان

من أهم أسباب حدوث تلك الأزمات البنكية هي تزايد المخاطر البنكية التي واجهتها المصارف من ناحية وعدم ادارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى.<sup>(1)</sup>

## 2- مفهوم المخاطرة البنكية والعوامل المؤثرة فيها

يمارس البنك بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال، حيث يركز نشاطه على قبول الودائع ومنح الائتمان. وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموالاً فائضة وأولئك ذوي الحاجة إليها. وبالنظر إلى طبيعة نشاط البنك نجد أن المخاطر مفهوم لصيق بالعمليات البنكية وملزم لها، حيث يقصد به احتمال أن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأ، بما يعني أن المخاطر تتعلق باحتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه. وعموماً، فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها للمخاطرة، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

- التعريف الأول: تعرف المخاطر بأنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة؛
  - التعريف الثاني: الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً؛
  - التعريف الثالث: المخاطر هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع.
- مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر البنكية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلاً عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.<sup>(2)</sup>
- وفي الواقع، تعد المخاطرة ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسات البنكية، لذلك فإنه ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازن بين فرصة الحصول على عوائد لها وبين مواجهتها، وينبغي أيضاً أن يتسع حذرهما من المخاطرة إلى كل أشكالها بما فيها تلك المخاطر البنكية البحتة التي لا تستدعي متابعة العميل عند وقوعها بل يتحملها البنك فقط. ويواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها، وهناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر البنكية، ومن أهمها أن هذه المخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك.<sup>(3)</sup>

(1) بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 46، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص: 392

(2) حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية - أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014/2013، ص: 48 - 49.

(3) عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 205 - 206.

وتنشأ المخاطر البنكية أساساً من مصادر معينة هي: نقص التنوع؛ نقص السيولة؛ إرادة البنك في التعرض للمخاطر. إن هذه المصادر الثلاثة متصلة وتؤثر على بعضها البعض، حيث يمكن اعتبار إرادة البنوك في التعرض للمخاطر المبرر الأساسي للفوائد التي تجنيها. فكلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة، كلما كان العائد المتوقع منه كبيراً. لذلك من الممكن أن تتعرض البنوك إلى المخاطر بهدف تعظيم العائد.<sup>(1)</sup>

هذا، وتوجد خمسة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر البنكية يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- أ. التغييرات القانونية والإشرافية: تعتبر هذه التغييرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة. كما أن وضع رقابة رسمية على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكية.
  - ب. تذبذب العوامل الخارجية: إن التغييرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها إلى خسائر، كما أنها تؤثر على خزينة البنك، وذلك لأن البنك حساس للتغييرات في أسعار الفائدة.
  - ج. إن بعض النشاطات المالية للبنك لا تظهر في الميزانية على شكل أصول أو التزامات بالرغم أن لها أثر واضح على عوائد ومخاطر البنوك، وتتمثل هذه النشاطات في:
    - النشاطات التي تدر أرباحاً أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات، مثال ذلك عمل البنك كسمسار حيث يتقاضى أجراً على توفير الأموال لطلابها دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه، أو أن يحصل على أجر لقاء قيامه بإدارة النقد دون الحاجة إلى أصول أو ترتيب التزامات؛
    - التعهدات أو الالتزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلاً مقابل أجر يتقاضاه.
  - د. الضغوط التنافسية: إن البيئة التنافسية التي تعمل بها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطرة. وعليه فإن البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة.
  - هـ. التطورات التكنولوجية: إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد، قياس وإدارة المخاطر. حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل وإدارة المخاطر مبنيان على أساس معالجة المعلومات.
- وبالتالي فإن فعالية وسلامة قرارات البنك تتوقف على قدرته على معرفة المخاطر وتحديد طبيعتها والتكيف معها وهو ما يستوجب من البنك ضرورة معرفة مختلف الأنواع الرئيسية للمخاطر البنكية وتحديد مصادرها، حتى يتمكن متخذ القرار من الوصول إلى قرارات سليمة وموضوعية.

(1) حياة نجار، مرجع سابق، ص: 49.

(2) المرجع السابق، ص: 49 - 50.

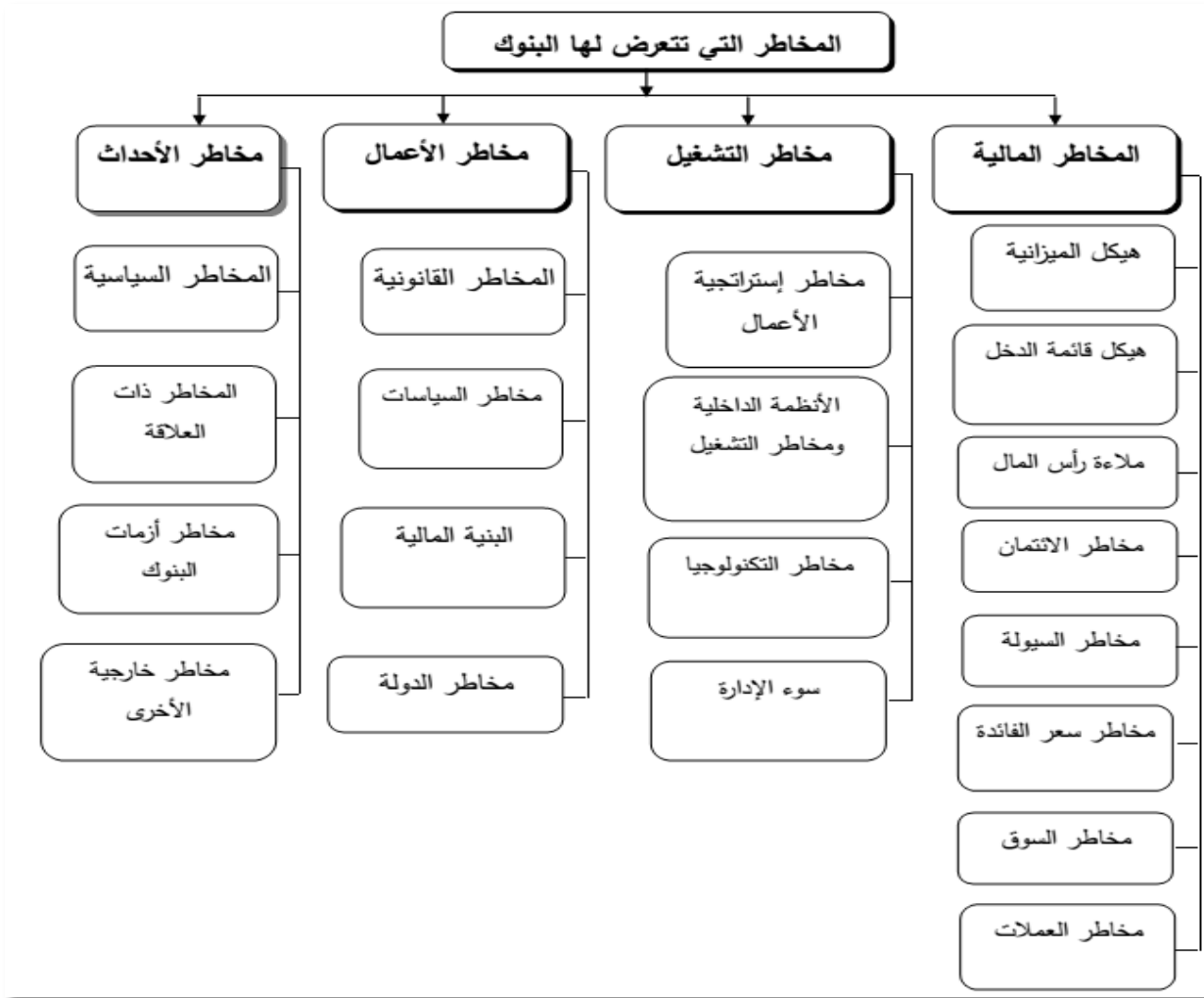
## ثانيا: تصنيف وأنواع المخاطر البنكية

في هذا السياق، يتم عرض أسس تصنيف المخاطر البنكية وأهم أنواعها، وذلك على النحو التالي:

### 1- تصنيف المخاطر البنكية

هناك عدة مقاييس تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك. فطبقا للتقسيم الكلاسيكي تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع رئيسية هي: المخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث<sup>(1)</sup>، مثلما يوضحه الشكل رقم (4):

الشكل 4: تصنيف وأنواع المخاطر البنكية



المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر البنكية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013/2014، ص: 51.

<sup>(1)</sup> صلاح الدين حسن السيبي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية). دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص: 242 - 244.

أما من الناحية العلمية (التصنيف على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة البنكية) فقد صنفت المخاطر التي تواجه البنوك إلى صنفين أساسيين هما<sup>(1)</sup> المخاطر النظامية (أو العامة) والمخاطر غير النظامية (أو الخاصة):

- 1) المخاطر النظامية: تعرف المخاطرة النظامية بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات.
- 2) المخاطر غير النظامية: وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة. وهي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل ضعف إدارة البنك، الإضرابات العمالية، الأخطاء الإدارية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك. وبالتالي فإن المخاطر الخاصة يمكن التنبؤ بها على نحو مستقل، ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي:

$$\text{المخاطرة الكلية} = \text{المخاطرة النظامية} + \text{المخاطرة غير النظامية}$$

وتجدر الإشارة إلى أن النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطرة النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. كما أنه يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية عن طريق التنوع، وهو ما لا يسمح به في حالة المخاطرة النظامية.

## 2- أنواع المخاطر البنكية

تتعدد أنواع المخاطر البنكية حسب طبيعة النشاط البنكي، وكذلك بيئة الأعمال التي تنشط فيها المنظمات البنكية، حيث تشمل ما يلي:

- 1) المخاطر الائتمانية Credit Risk: يعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك، والتي ترتبط بعدد من المخاطر، مثل توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك، أو مخاطر التركيز الائتماني، أو فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، هذا وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية. ويدعى هذا الخطر كذلك بخطر العميل، وخطر التوقيع، وهو خطر يتعلق بالنشاط البنكي من خلال منح قرض لمؤسسة أو شخص طبيعي، أين يواجه البنك خطر إفلاس العميل وبالتالي لا يوفي عند ميعاد الاستحقاق جزئياً أو كلياً بمبلغ ديونه، ومن هنا تظهر مسؤولية البنك في ضرورة مراعاته توفر الضمانات الكافية لتغطية هذا النوع من الخطر ومنه الخسائر المحتملة. وهناك عدد من العوامل التي تساهم في حدوث المخاطر الائتمانية منها:
- أ. عوامل خارجية عن نطاق المؤسسة:

(1) حياة نجار، مرجع سابق، ص: 51 - 52.

- تغيرات الأوضاع الاقتصادية، كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.
- ب. عوامل داخلية:
  - ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
  - عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة.
  - ضعف سياسات التسعير.
  - ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

(2) **مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk**: تواجه البنوك خطر فقدانها لجزء من أصولها نتيجة لتحركات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية الراسخة من شفافية وتحديد بصورة نموذجية لهذه النوعية من المخاطر، على سبيل المثال فإن تبني البنوك لمراكز مفتوحة لعملاتها في وقت تتسم فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار سوف يسهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، وهذا يشمل المركز المفتوح العمليات الفورية Spot Transactions والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية Derivatives. ويعرف خطر سعر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحملة مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية)، وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحاً (فوائد أكبر على القرض)، وبالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي استدان به.

(3) **مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk**: تنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة بالسوق بما يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لتغيرات أسعار الفائدة. ويعرف خطر سعر الفائدة بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، وتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبياً للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة. وتحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات وتزداد بزيادة ابتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات. إذا مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين

- في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين، فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها.
- (4) **مخاطر التسعير Price Risk**: وتنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وتوجد عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير وتتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية ومناخ العمال السائد بالسوق، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلي.
- (5) **مخاطر السيولة Liquidity Risk**: والتي تنشأ عن عدم قدرة البنك تلبية الالتزامات قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول، وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:
- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
  - سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
  - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- هذا كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.
- (6) **خطر الملاءة المالية Solvency Risk**: تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته (موارده) على التزاماته، كما تعرف ملاءة البنك باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزاماته، وهذا يعني أنه إذا اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادراً على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين. ويعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض إليها البنك، بما في ذلك مخاطرة القرض التي تنجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، ومخاطرة الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائد استخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف والسيولة التي تؤثر على رأسمال البنك واحتياطياته.
- (7) **مخاطر التشغيل Operational Risk**: يعد قصور الرقابة الداخلية، وضعف سيطرة مجلس الإدارة على مجريات الأمور في البنوك من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الخطأ أو التدليس أو تعطيل تنفيذ القرارات في الوقت المناسب، أو ممارسة العمل البنكي



بأسلوب غير ملائم، كما تشمل مخاطر التشغيل أيضا الخطأ والأعطال في نظم تكنولوجيا المعلومات مما يؤدي إلى عدم توافر المعلومات في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة.

(8) **المخاطر القانونية Legal Risk**: تتعرض البنوك لمخاطر قانونية قد تؤدي إلى فقدان جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها قبل الغير، وذلك نتيجة عدم توافر رأي قانوني سليم أو عدم كفاية المستندات القانونية، أو دخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات.

(9) **مخاطر الالتزامات Compliance Risk**: ويقصد بها تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكابه مخالفات.

(10) **الخطر التجاري Commercial Risk**: والذي يأخذ عدة أشكال، فقد يتعلق بالصورة التجارية للبنك، كما يتمثل في خسارة العملاء، أو فشل إطلاق وترويج منتج ذو خدمة بنكية جديدة، أو سوء معالجة لاحتياجات العملاء، أو تأثير سلبي لإشهار خاص بالبنك، أو إشاعة عن البنك تضر بصورته، وقد يطرح الخطر التجاري من جانب خطر السوق الذي يوضح درجة تخصص البنك واستقلاليتته في قطاع نشاطه، فكلما استطاع البنك من تنوع نشاطه في القطاع قل الخطر التجاري بالمقابل، والعكس صحيح.

(11) **أخطار التسيير الداخلي Risk Management Internal**: وتشمل ما يلي:

أ. **الخطر الإستراتيجي Strategic Risk**: ويسمى هذا الخطر كذلك بخطر السياسة العامة، وينشأ نتيجة لغياب إستراتيجية مناسبة للبنك يحدد من خلالها المسار الواجب إتباعه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماد على تحليل القوة الذاتية، على سبيل المثال نذكر خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية، أو تخصص البنك في سوق يشهد حالة انخفاض في الأداء (الاستثمار في مجالات أقل عائدا)، ويبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيهه إستراتيجي للبنك مما يحمله نتائج سلبية على مساره وتطوره ونموه خصوصا في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة.

ب. **الخطر التقني Risk Technical**: في المعالجة الإدارية والمحاسبية للعمليات البنكية: ويشمل هذا الخطر الخسائر الناجمة عن أخطاء في المعالجة وتنفيذ العمليات اليومية للبنك (إدارية أو محاسبية)، على سبيل المثال: خطأ في تحويل رأس المال، تضييع البريد، خطأ في تاريخ القيمة، خطأ في المبلغ... الخ، ويعرف هذا الخطر بتسمية الخطر العملي وهو يشمل بالإضافة لما سبق، على خطر معالجة العمليات البنكية باستعمال الإعلام الآلي (في إعداد برامج الإعلام الآلي، استغلالها وصيانتها، وفي تشغيل وتنفيذ معالجة العمليات اليومية، وخطر الاتصال الذي قد يؤدي إلى إفشاء السر المهني).

ج. **الخطر التنظيمي Organisational Risk**: يعكس الخطر التنظيمي عدم احترام التشريعات المنظمة للنشاط البنكي وهو ما ينتج عنه تحمل البنك جزاءات وغرامات يدفعها حسب ما هو

منصوص عليه في هذه التشريعات، وتأخذ هذه العقوبات طابع قضائي أو جنائي أو جنائي، وقد تصل درجة العقوبة إلى حد سحب الاعتماد من البنك. ويشمل هذا الخطر كذلك على الخطر المعنوي الناتج عن عدم احترام المبادئ والقواعد الداخلية للنشاط البنكي، كخطأ الكشف عن السريته الذي يؤدي إلى خسارة محتملة للعملاء وإلى تعرض البنك لإجراءات عقابية ذات طابع مالي.

د. أخطار أخرى: نصنف في هذا الجانب بعض أخطار التسيير الداخلي والتي تعتبر أقل أهمية مقارنة بما سبق ذكره مثل خطر نقص التشغيل الذي يعكس سوء تنظيم بين مصالح البنك، وخطر تسيير الموظفين.

هذا، ويلخص الجدول رقم (9) مقياس المخاطر الذي يتعرض إليها أي بنك:

الجدول 9: مقياس المخاطر الذي يتعرض إليها أي بنك

| النسبة   | مؤشرات العام الحالي | مؤشرات العام السابق | مؤشرات معيارية | المصارف الأخرى |
|--|---------------------|---------------------|----------------|----------------|
| أولاً: مخاطر الائتمان<br>- اجمالي القروض / اجمالي القروض<br>- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ قروض استحققت ولم تسدد<br>- مخصص الديون المشكوك بتحصيلها / اجمالي القروض غير المنتظمه   | -                   | -                   | -              | -              |
| ثانياً: مخاطر السيولة<br>- اجمالي حقوق الملكية/ اجمال الموجودات<br>- اجمالي الودائع/ اجمالي الموجودات<br>- الاستثمارات المالية/ اجمالي الموجودات<br>- الصافي القروض/ اجمالي الموجودات  | -                   | -                   | -              | -              |
| ثالثاً: مخاطر سعر الفائدة<br>- الموجودات الحساسة تجاه الفائدة / اجمالي الموجودات.<br>- المطلوبات الحساسة اتجاه الفائدة/ اجمالي الموجودات<br>- الموجودات الحساسة - المطلوبات الحساسة  | -                   | -                   | -              | -              |
| رابعاً: مخاطر التشغيل<br>- اجمالي الموجودات/ عدد العمال<br>- مصروفات العمالة / عدد العمال  | -                   | -                   | -              | -              |
| خامساً: مخاطر سعر الصرف<br>- المركز المفتوح بكل عمله/ القاعده الراسمالية<br>- اجمالي المراكز المفتوحة/ القاعبة الراسمالية  | -                   | -                   | -              | -              |
| سادساً : مخاطر راس المال<br>- اجمالي حقوق المساهمين/ اجمالي الموجودات<br>- توزيعات الارباح النقدية/ صافي الدخل<br>- معدل النمو في الشريحة الاولى لراس المال<br>- القاعده الراسمالية / الموجودات الخطرة<br>- الشريحة الاولى لراس المال / الموجودات الخطره | -                   | -                   | -              | -              |

المصدر: سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 122

### ثالثاً: مفهوم وأهمية إدارة المخاطر البنكية والأطراف المهمة

تعد المخاطر البنكية -سالفه الذكر- ملازمة للنشاط البنكي، فكلما زاد العائد ارتفعت المخاطرة، ولذلك لابد من وجود إدارة فعالة لهذه المخاطر، وفيما يلي يتم عرض مفهوم وأهمية إدارة المخاطر، ناهيك عن المبادئ التي تركز عليها:

#### 1- مفهوم إدارة المخاطر البنكية

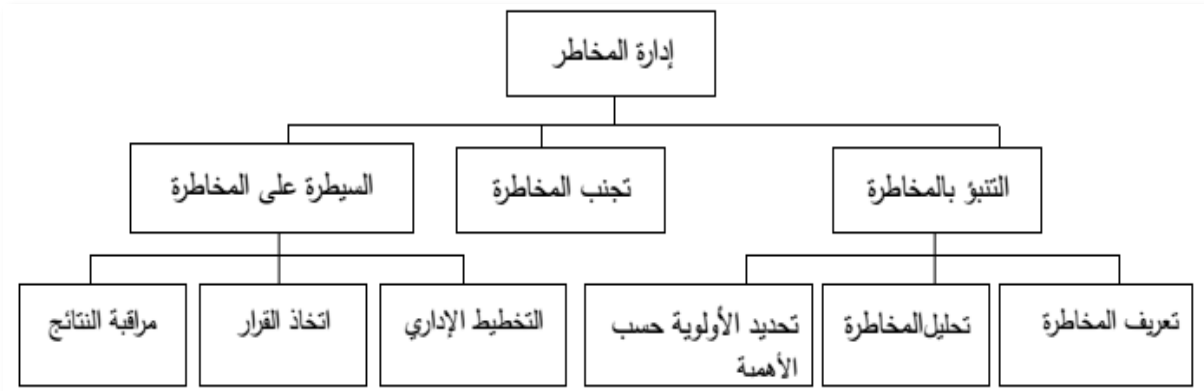
تكتنف البيئة المصرفية مخاطر مختلفة ومتنوعة ومتجددة بسبب طبيعة النشاط البنكي المقيد بمحدددي (العائد والمخاطرة) والتي تختلف درجة استجابة كل بنك لاحتياجات المحدثين لفلسفة وسياسة البنك، فإدارة المخاطر البنكية هي علم وفن، فهي علم لكونها تتبع التحليل العلمي للمخاطر مستندة في ذلك إلى نماذج حسابية وإحصائية وفي نفس الوقت فهي فن اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفعالية داخل المؤسسة البنكية مما يجعل ادارتها دائماً من الفنون القائمة على الحقيقة المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل، لذلك توجب ان تكون هناك رؤيا واستراتيجية لدى البنك بالمفهوم العام. فالإدارة وكما عرفها Jone F.me هي فن الحصول على أقصى النتائج بأقل جهد، أو كما عرفها Livingstone بأنها الوظيفة التي عن طريقها يتم الوصول إلى الهدف بأفضل الطرق وأقلها تكلفة وفي الوقت المناسب وذلك باستخدام الإمكانيات والأساليب المتاحة<sup>(1)</sup>. وفي نفس السياق، تعبر إدارة المخاطر عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الاستجابة المناسبة لها. فإذا كان التحليل هو تحليل أو معرفة ماذا يمكن أن يكون خطأ مقارنة مع التوقعات، فإن الإدارة هي معرفة ما يجب عمله. وبالتالي، فإن إدارة المخاطر تعتبر إدارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة بحثاً عن تحقيق العلاقة المثلى للعائد والمخاطرة. أما الدائرة المنوطة بإدارة المخاطر فتكون هي المسؤولة عن وضع الإجراءات والسياسات الهادفة إلى الحد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك، أو تسعى لتخفيض الآثار السلبية لهذه المخاطر إلى الحدود المقبولة والمعتمدة من الإدارة العليا بهدف تقليل الأخطاء أو المفاجآت أو تقليل تفويت الفرص أو تسريع القدرة على التكيف مع التغيرات. وعليه، فإن إدارة المخاطر هي محاولة البنك التقليل من الخسائر المحتملة، أو تجنب الوقوع فيها، وذلك من خلال أدوات ووسائل مختلفة وبأقل التكاليف<sup>(2)</sup>.

وتتم عملية إدارة المخاطر البنكية من خلال تظافر مجموعة من العناصر يمكن تجسيدها من خلال الشكل التالي:

(1) بلسم حسين رهييف، مرجع سابق، ص: 392.

(2) حياة نجار، مرجع سابق، ص: 63.

الشكل 5: عناصر عملية إدارة المخاطر



المصدر: حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013/2014، ص: 65.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية: (1)

- ✓ تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل البنكي.
- ✓ القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- ✓ اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
- ✓ مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل البنكي.

## 2- أهمية إدارة المخاطر البنكية

يعتبر قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها عاملا أساسيا تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك لعدد من وظائفها الهامة، نذكر منها: (2)

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنوع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

(1) صلاح الدين حسن السيبي، مرجع سابق، ص: 248.

(2) المرجع السابق، ص: 248-249.

- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، هذا فضلاً عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.

### 3- الأطراف المهتمة بإدارة المخاطر البنكية

إن لجنة بازل للرقابة البنكية أدركت جيداً إن الإصلاح المالي والرقابة البنكية الأفضل يقتضيان جهوداً واسعة النطاق وكثيفة على مدى فترة طويلة من الزمن، غير أنه من المهم جداً أن تتخذ سلطات الرقابة الوطنية الخطوات السريعة التالية:<sup>(1)</sup>

- أ. تحديد نقاط الضعف في نظامها الرقابي.
- ب. معالجة نقاط الضعف الأبرز أهمية والأكثر إلحاحاً.
- ج. حث الجهات الحكومية الأخرى في بلدها على أن تساند بقوة كافة التدابير اللازمة لتعزيز استقرار القطاع المالي بما في ذلك تنفيذ المبادئ الأساسية.

حيث لا ينبغي أن يركز التقييم على نقاط الضعف فقط بل وأن يبرز نقاط القوة، ويعززها ويوفر هذا الأسلوب قياساً أكثر دقة للتقيد الشامل بالمبادئ كما ينبغي تحديد جدول زمني مقترح للعمل به لمعالجة أية نواقص وأين ومتى تدعو الحاجة لمتابعة التقييم.

ومن هذا المنطلق نستطيع تحديد الأطراف المهتمة في إدارة المخاطر وهي:<sup>(2)</sup>

- 1) المراقبون: علماء أنهم لا يستطيعون أن يمنعوا إفلاس أو انهيار أي بنك وينحصر دورهم في تسهيل عمليات إدارة المخاطر ووجود بيئة جيدة لإدارة المخاطر في البنك المهم فيها هو وجود إطار عام لإدارة المخاطر.
- 2) المساهمون: إن واجبه ينحصر في انتخاب أعضاء لمجلس الإدارة يكونوا مسؤولين عن وضع استراتيجيات التشغيل وغيرها، كما ينبغي أن يكون اختيار الأعضاء بدقة لضمان سلامة الاستراتيجيات المحددة في إدارة البنك.
- 3) مجلس الإدارة: إن مجلس الإدارة المنتخب من قبل المساهمين يكون مسؤولاً عن وضع استراتيجيات لمصادر الأموال واستخدامها في البنك، وكذلك تعيين الموظفين واختيار المدراء الأكفاء ووضع سياسات التشغيل ليكون البنك قوياً يحقق الأهداف المرسومة وهي تحقيق ربحية مثلي ونمو الحصة السوقية

(1) فريهان عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، مجلة كلية العلوم الادارية والمالية، العدد 18، جامعة الاسراء، العراق، 2008، ص: 147.

(2) المرجع السابق، ص: 147 - 148.

والمساهمة مع القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية لذلك البلد، كما أن مجلس الإدارة للبنك تقع عليه مسؤولية إدارة المخاطر ويعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك لذا ينبغي فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب كفوء وفعال وان هناك لجنة خاصة تسمى لجنة إدارة المخاطر مستقلة تأخذ على عاتقها تلك المهام اضافة إلى وظيفة مراقبة الامتثال Compliance Function ترتبط به أيضا للتأكد من تطبيق البنك للتعليمات والقوانين الصادرة من السلطة الاشرافية.

4) الإدارة التنفيذية: إن إدارة البنك ينبغي أن تكون ذات كفاءة وخبرة عالية والتي تم انتقائها من قبل مجلس الإدارة لغرض تنفيذ استراتيجيات مجلس الإدارة المذكورة، كما وتتوفر لديهم الخبرة الكافية بإدارة المخاطر البنكية التي تتعرض لها المصارف مع القدرة على تحديدها وقياسها ومراقبتها والحد من أثارها والتحكم فيها.

5) لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي: واجب هذه اللجنة هو للوقوف على مدى التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات، كما أنها تعتبر كامتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر مع العرض أن مسؤولية إدارة المخاطر هي مسؤولية تقع على عيب جميع المستويات الإدارية في البنك، ويقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها ادارة المخاطر وملاحظة توفر ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع دوائر البنك ولابد من وضع ضوابط أمان لجميع الانظمة المعلوماتية الرئيسية في البنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات كما ينبغي وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات وتخضع للاختبار وبشكل دوري.

6) المدققون (التدقيق الخارجي): إن دور المدققين هو دور تقييبي في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، كما يجب أن يهتم المدققون ليس بتحليل التدقيقي للميزانية العمومية والأرباح والخسائر، ولكن يجب أن يركزوا أيضاً على المخاطر وأن يكون هناك تنسيقاً بينهم وبين المراقبين (أو السلطة الرقابية).

7) المتعاملون مع البنك: تقع عليهم مسؤولية إدارة المخاطر وبالأخص منهم المودعين يقع عليهم عبئاً في مجال إدارة المخاطر، ولأداء هذا الدور لا بد أن يطالبوا إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يمكنهم من تقييم البنك بصورة دقيقة، وبالنظر لأهمية الإفصاح في عملية انضباط السوق لتكون إلى جانب المعلومات الكمية هناك معلومات وصفية وحسب ما أكدت عليه بازل.

## رابعاً: مهام ومبادئ إدارة المخاطر البنكية

في هذا السياق، يتم عرض أهم المهام (الوظائف) التي تقوم بها إدارة المخاطر البنكية، ناهيك عن المبادئ الرئيسية لهذه الإدارة، وذلك على النحو التالي:

### 1- مهام إدارة المخاطر البنكية

تتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب في صورة تقرير شامل مختصر ويتم إعداد هذا التقرير بصفة دورية، ويرفع للإدارة العليا لمناقشته.<sup>(1)</sup>

وتجدر الإشارة أن هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر فإن مفهوم إدارة المخاطر يرجع إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسة المالية لتعريف استراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي ستعرض لها وإعطاء قيم لهذه المخاطر، ولفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها. وتقوم إدارة المخاطر بعدة وظائف هامة وهي:<sup>(2)</sup>

1) أداة لتنفيذ الاستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبالقدرة الأعلى على تحديد سياسة الأعمال وفقاً لذلك، ومن الممكن أن تبدو المخاطر "نظرية" بالمقارنة بالأمر الواقعية الأكثر عملية مثل حجم الأعمال الهامش والأتعاب، والمخاطر نتائج ممكنة وغير مؤكدة ومن هنا يكون هناك إغراء قوي على التشديد على الأهداف والأعمال الآنية والفورية على حساب النتائج المحتملة المستقبلية ومع ذلك فمخاطر اليوم تصبح واقعا غدا وتجاهل المخاطر يشبه تجاهل الخسائر الممكنة المستقبلية. وإدارة مخاطر لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان أيضا السيطرة على عدم التأكد المحيط بالمكاسب المتوقعة، وتنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الاستراتيجية مقصورا على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة العائد الخاصة بالبنك.

2) تحقيق الميزة التنافسية: يوجد سبب آخر لقياس المخاطر وهو أنها تولد تكاليف مستقبلية وتجاهل المخاطر شبيه بتجاهل المخاطر المستقبلية والامتناع عن اتخاذ إجراءات لتفاديها، فالخسائر التي تكون مستقبلية اليوم بمعنى محتملة الوقوع ولكنها ستتحول إلى واقع وهذا هو السبب في أن التحكم في المخاطر عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية ويعتبر العلم بالمخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة اللازم تقاضيها من العملاء، وهو الأداء الوحيد الذي يسمح بالتمايز سعري بين العملاء ذوي المخاطر المختلفة وإذا لم يكن هذا التمايز قائما على المخاطرة تظهر تأثيرات معاكسة،

(1) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 17.

(2) كريمة حبيب، دراسة وتقييم الرقابة على الائتمان المصرفي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص ص: 51-52.

- فيتم تقاضي أسعار مبالغ فيها من العملاء منخفضي المخاطرة، بينما يتم تقاضي أسعار أقل من اللازم من العملاء المرتفع المخاطرة وهذا ما يدعم العملاء ذوي المخاطرة العالية.
- (3) إدارة مخاطر التسعير: تقوم البنوك بتسعير المخاطر في حالة العلم بها وإلا فلا يكون هناك هوامش قابلة للمقارنة من عميل لآخر أو من وحدة عمل لأخرى، كما أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذا التكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة وهذا ما يظهر في المخاطرة الائتمانية. وتعتبر القدرة على تسعير المخاطر وتحميل العملاء هذه الأسعار يتوقف على القدرة التجارية على فعل ذلك، فالمنافسة تجعل هذا الخيار نظريا بالنسبة للبنوك، وهذا لا يعني أن مقاييس المخاطرة عديمة الفائدة إذا تعذر ترجمتها بسهولة إلى هوامش أعلى و، تسمح مقاييس المخاطرة بمعرفة تكلفة المخاطر وبمقارنتها بالتكاليف التشغيلية الأخرى، ويمكن عندئذ اتخاذ إجراءات تصحيحية تركز على تكلفة تغطية المخاطر أو التحولات الحادثة في السياسات التجارية القادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطرة.
- (4) المخاطرة والقدرة على الدفع: تطورت إدارة المخاطر التقليدية حول مفهوم الخسارة المتوسطة، حيث أن المكاسب والخسائر تميل للتعويض عبر محافظ المعاملات وعبر الوقت، وتمثل تكلفة المخاطرة الخسارة المتوسطة عبر المحافظ خسائر مرتفعة بالنسبة لبعض القروض وإيرادات أعلى بالنسبة للبعض الآخر، أما عبر الوقت فسوف يكون هناك فترات يرتفع فيها حجم الأعمال والإيرادات وفترات أخرى تميل فيها فرص الأعمال وحالات العجز عن الدفع إلى الازدياد بسبب الأحوال الاقتصادية العامة. ويتمثل عيب هذا التحليل في أن الخسائر غير المتوقعة لا تبدو وأنها موجودة وأنها لا تقدم حماية منها، ولا تعبر الخسارة المتوسطة عن الانحراف المتوسط، بل توجي فقط أن النتائج المواتية تعوض الظروف السيئة. وتعتمد القدرة على الوفاء بالالتزامات على النتائج السلبية، فبالرغم من أن الخسائر أعلى من المتوسط، إلا أنه يتم استيعاب معظمها بواسطة رأس المال لتفادي الإفلاس.
- (5) رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: من غير الممكن مقارنة المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال بدون قياس المخاطر، ومن السهل زيادة الهوامش الجارية عن طريق تحمل المخاطر، ويكون الحل في إقراض العملاء ذوي المخاطر العالية الذي تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش ثم في مرحلة ثانية حالات عجز عن السداد. ويمكن أن يقال أن قياس المخاطرة ومراقبتها يشجع على تحمل المخاطر عن طريق توضيح معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، وبهذا فإن إدارة المخاطر لا تثبط الرغبة في القيام بعملية تحمل المخاطر بل أنها توفر جميع المعلومات المفيدة بما يمكن من خفض المخاطر.



## 2- مبادئ إدارة المخاطر البنكية

يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة، للمخاطر التي يواجهها البنك، وتلعب إدارة المخاطر في البنوك دوراً قيادياً في تعريف الأهداف والطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر. ومن المؤكد أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك يعتمد اعتماداً كلياً على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداداته للتعامل مع المخاطر المعنية<sup>(1)</sup>. ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، فإنه ينبغي على أي بنك تطبيق والالتزام بمبادئ هذه الإدارة، ووفقاً لما جاء بورقة العمل المقدمة في اجتماع لجنة الرقابة البنكية العربية لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تحت عنوان "مبادئ إدارة المخاطر" تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي:<sup>(2)</sup>

### 1) دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

أ. تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

ب. على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول واخذ المخاطر بعقلانية، في إطار هذه السياسات، وتجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

ج. أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقبلية تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك، ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

### 2) السياسات والإجراءات:

أ. كون جميع الوظائف والمسؤوليات، بما فيها مسؤولية رفع التقارير، محددة وواضحة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.

ب. إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

ج. يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك، وخاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.

(1) عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 211.

(2) أنظر في ذلك: - عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 213-214.

- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 249-251.

- بالنسبة للمنتوج الجديد، لابد من اتخاذ الإجراءات التالية قبل الشروع في أي صفقة:
- موافقة الجهة المعنية بالبنك حسب النظام الأساسي أو اللوائح الداخلية للبنك، واستيفاء أي متطلبات رقابية بهذا الشأن.
- الحصول على المعلومات الكافية عن الصفقة أو المنتوج الجديد من حيث النوع والمخاطر وكيفية المعالجة الحسابية وذلك عن طريق إجراء دراسة جدوى.
- تأمين طريقة وإجراءات التمويل.
- وضع إجراءات وضوابط متينة لمراقبة تلك الصفقة أو المنتوج.

### (3) نظم القياس والمتابعة:

- أ. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأس مالية، ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لابد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدود إحترازية تفرض وفق التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر، كما يجب وضع حدود للسيولة العامة للبنك وكذلك حدود لسيولة المنتجات الاستثمارية، بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.
- ب. لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارات منها على أساس القيمة العادلة، إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- ج. ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك.
- د. يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات، ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافرها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

### (4) الرقابة الداخلية:

- أ. ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- ب. لابد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهام ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

ج. وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، ولزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.

د. وضع خطط للطوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

#### (5) مبادئ عامة:

أ. إن أهداف وسياسات ونتائج إدارة المخاطر لا بد أن تكون المحرك والمؤثر الرئيسي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لدى البنك.

ب. وجود بيئة عمل مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن المخاطر.

ج. أن يتم تخصيص رأس مال البنك حسب مقدار ونوعية المخاطر التي تواجهها الدائرة التجارية، وأن يكون حجم عمل أي دائرة تجارية لدى البنك مرتبط بمقدار كمية رأس المال المحددة لها.

د. أن يكون للدوائر المساندة لدى البنك دور فعال ومتمم لمهمة إدارة المخاطر.

ونظراً للأهمية التي يكتسبها موضوع إدارة المخاطر البنكية، فيما يتعلق بضمان أمن وسلامة عملية

انسياب التمويل اللازم إلى الاستثمارات المنتجة، يتعين القيام بما يلي:<sup>(1)</sup>

- (1) الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية.
- (2) تعزيز الرقابة البنكية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل III.
- (3) إيلاء المزيد من الجهد لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر البنكية، المالية منها والتشغيلية، مما يساعدها على الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها.
- (4) تحسين التنظيم الداخلي للبنوك العمومية عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية، كفاية السياسات والإجراءات ومستوى تطبيقها والالتزام بها وآلية توزيع المسؤوليات والصلاحيات.
- (5) إنشاء إدارة للمخاطر بالبنوك الجزائرية تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، وضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها، بهدف الوصول إلى تحديد وتصنيف واضح لكافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها البنك. وهذا يتطلب أن تعمل الإدارة كوحدة تحكم مركزية بالتنسيق مع الإدارات المختلفة بالبنك لتمكينه من اتخاذ القرار السليم.

(1) حياة نجار، مرجع سابق، ص: 310-311.

# الفصل الثامن: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية

أولاً: نشأة وأهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية  
ثانياً: إتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية  
ثالثاً: إتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية  
رابعاً: إتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية

تمهيد:

أصبحت البنوك في طريق سعيها إلى تحقيق المكاسب وتعظيم العوائد عرضة للعديد من المخاطر، وهذا ما دفع الأجهزة المصرفية في العالم إلى التفكير في إيجاد الآليات الضرورية لمواجهة تلك المخاطر والتحوط لها بعدة أساليب من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات وهو التفكير الذي تمخض عنه تشكيل لجنة "بازل" المصرفية، والتي توصلت إلى عدة توصيات عرفت باسم (مقررات لجنة بازل). ومن خلال العناصر التالية سيتم التعرض لأهم جوانب هذا الموضوع.

### أولاً: نشأة وأهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية

#### 1- نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 حيث تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي منحها البنوك العالمية وتعثرت بعضها. ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن فروع البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشارها في أنحاء العالم خارج الدول الأم. وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيم والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية "أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية"<sup>(1)</sup>.

#### 2- أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تتجسد أهداف لجنة بازل في:

- 1) تشجيع البنوك المركزية على التعاون في حل مشاكل القطاع المصرفي.
- 2) التنسيق بين السلطات النقدية والرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم التعامل مع المؤسسات المالية الأجنبية مما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية.<sup>(2)</sup>
- 3) دعم وسلامة الموقف المالي للبنوك العالمية.
- 4) إنشاء أساس سليم وعادل للتنافس العالمي بين البنوك الدولية والنظام المصرفي إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة، والتي تنشأ غالباً من الاختلافات في القوانين المصرفية المتعلقة بانتقال رأس المال من دولة لأخرى لأن تعدد المعايير الخاصة برأس المال واختلافها من دولة لأخرى لبعض البنوك والاستفادة من متطلبات الأمان الأقل تشدداً أدى إلى إضعاف استقرار وكفاءة الجهاز المصرفي.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 80.

(2) حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار لجنة بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد: 02، العدد: 09، العراق، 2008، ص: 175.

(5) بنية أساسية متطورة وتشمل:

- تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني؛
- تقريب وتوحيد التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية مع المعايير الدولية، ربما قد يستدعي هذا وجود معايير محاسبية موحدة؛
- آليات تسمح بالتدخل الحكومي لحماية الجهاز المصرفي عندما يتعرض للعقبات بأشكالها؛
- تطوير الأدوات الرقابية وخاصة في ظل استخدام الكثير من المستحدثات المالية والتطورات في أسواق المال وحدوث تغيرات في الوظائف التقليدية في البنوك وخاصة بعد منافسة المؤسسات غير المصرفية.<sup>(1)</sup>

### ثانيا: إتفاقية بازل الأولى للرقابة المصرفية

1- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى:

قامت لجنة بازل عام 1988 بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال ثم من خلاله وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان تبلغ 8% على الأقل على أن تقوم البنوك بالوصول إلى هذا الحد عام 1992. وترتكز هذه الاتفاقية على الجوانب الأساسية التالية:

- (1) التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً بالإضافة إلى مخاطر الدول، في حين لم تشمل هذه الاتفاقية المخاطر السوقية كمخاطر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.
- (2) تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، والتي لا بد من توفر القدر الكافي منها، ومن ثم يأتي تطبيق معيار كفاية رأس المال.
- (3) تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية: حيث تشمل الأولى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة، وتعتبر هذه المجموعة متدنية المخاطر، بينما تشمل الثانية باقي الدول الأخرى ذات مخاطر عالية.
- (4) وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من جهة، وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عن

<sup>(1)</sup> رشيد دريس، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، ص: 102.

- حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي: صفر، 10%، 20%، 50%، 100%، فعلى سبيل النقدية وزنها المرجح صفر والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح 100%.
- (5) وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية: فبعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة باستخدام أوزان المخاطر، فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير أي أنها أقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد يتم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر مستقبلا.<sup>(1)</sup>
- (6) ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالمخاطرة الناتجة عن أنشطة البنك بغض النظر عن إذا كانت تلك الأنشطة متضمنة في الميزانية أو خارج الميزانية. كما تم تقسيم رأس المال إلى جانبين هما:
- أ. رأس المال الأساسي: ويشمل حقوق المساهمين، والاحتياطات المعلنة الناتجة من العوائد والفوائد كعلاوات إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة، والاحتياطات العامة والقانونية.
- ب. رأس المال المساند: ويشمل الاحتياطات غير المعلنة والتي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية واحتياطات إعادة التقييم والمخصصات العامة، والأدوات الرأسمالية وأدوات الدين، وكذلك الدين المساند، ويضم الدين التي تزيد آجالها عن خمس سنوات.
- (7) استثناء بعض مكونات رأس المال عند احتساب مجموع رأس المال إلى إجمالي الأصول الخطرة، منعا لتضخيم رأس المال، وتشمل هذه المكونات: الشهرة والاستثمارات في المؤسسات التابعة غير المندمجة التي لا تظهر حساباتها ضمن المركز الرئيسي والاستثمارات المتداولة في رؤوس أموال البنوك الأخرى.<sup>(2)</sup> وهكذا يحدد معيار كفاية رأس المال والذي يعرف على أنه: "معدل موحد لكفاية رأس المال كحد أدنى للعلاقة بين رأس المال والأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان من ناحية أخرى"<sup>(3)</sup>. بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال (بازل I)} = \frac{\text{شريحة 1: رأس المال الأساسي} + \text{شريحة 2: رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

## 2- جوانب القصور في اتفاقية بازل الأولى:

رغم أن اتفاقية بازل الأولى ومعيار كفاية رأس المال الذي جاءت به، قد ساهمت في الاستقرار المصرفي على المستوى العالمي وعززت المنافسة بين البنوك الناشطة دوليا، إلا أن تطور الأنظمة المصرفية جعل معيار بازل 1 مؤشرا غير كافيا لقياس الصحة المالية المصرفية، ويعزى ذلك للأسباب التالية:<sup>(4)</sup>

(1) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 83-86

(2) عادل محمد رزق، الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية (من منظور محاسبي)، دار طبية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص: 17-16.

(3) المرجع السابق، ص: 15

(4) حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، مرجع سابق، ص: 180-181.

- 1) عدم التفرقة بين المقترضين فالمقترض ذو التصنيف AAA يتطلب نسبة كفاية رأس المال تماما مثل المقترض ذو التصنيف BBB، بغض النظر عن الفرق في احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين، وبالتالي من زاوية العائد على حقوق الملكية فإنه من غير المفضل إقراض العملاء الممتازين أو الذين يتصفون بانخفاض المخاطر وذلك لانخفاض العائد على قروضهم. كذلك فإن هذا الوضع قد يدفع البنوك إلى المراجعة بين الديون بحيث يتم توريق الديون الممتازة والاحتفاظ بالديون ذات المخاطر العالية في محفظة البنك، بمعنى أن نسبة رأس المال القديمة (نسبة رأس المال وفقا لمعيار بازل) تسهم بطريقة غير مباشرة في التوجه نحو إقراض العملاء غير الجديرين أو ذوي المخاطر العالية من أجل تحقيق عائد أكبر على أساس أنه كلما زادت المخاطرة زاد العائد.
  - 2) يعد اعتماد أوزان التريج الأربعة التالية: صفر% لديون حكومات دول (OECD)، 20% لقروض بنوك تلك الدول، 50% للرهونات العقارية، و100% للالتزامات الأخرى، أمرا غير موضوعي، وهذا التصنيف يمكن أن يطبق على المدين مهما كانت وضع الدين. فالمبلغ المترتب على حكومة دولة تنتهي إلى دول (OECD) هو مبلغ ذو تصنيف ائتماني منخفض، وهو أقل تكلفة (من ناحية التمويل) من مبلغ مترتب على مقترض ذو التصنيف AAA.
  - 3) قدرة البنوك على التلاعب بمتطلبات رأس المال من خلال المستجدات الحديثة من أدوات مصرفية ومالية مثل: المشتقات. وترتب على هذا النوع من الأدوات المالية مشكلة التطبيق الفعلي، فيمكن تجنب متطلبات رأس المال وفقا لمعيار بازل 1 من خلال مراجعة رأس المال باستخدام توريق الديون والمشتقات.
  - 4) إن تحديد أوزان المخاطرة وفقا لمعيار بازل 1 يساهم في أفضل الأحوال بتوفير مؤشر للمخاطر الاقتصادية وذلك بسبب أن مخاطر الائتمان لا تعد كافية للتمييز بين مخاطر عدم سداد المقترضين.
  - 5) لا يشجع معيار بازل 1 على إدارة المخاطر وعلى التنوع في المحفظة الاستثمارية.
  - 6) ركزت اتفاقية بازل الأولى على مخاطر الائتمان ومن ثم مخاطر السوق وأهملت أنواعا من المخاطر مثل: المخاطر التشغيلية.
- وهكذا فإن جميع أوجه القصور سألفة الذكر والتي شابت اتفاقية بازل الأولى، تعد دوافع أساسية لعقد اتفاقية بازل الثانية، والتي تعتبر محور الحديث في العنصر الموالي.

### ثالثا: إتفاقية بازل الثانية للرقابة المصرفية

وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم جوانب اتفاقية بازل الثانية:

#### 1- الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II للرقابة المصرفية:

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية يوم 16 جانفي 2001 مقترح اتفاقية "بازل II" لكفاية رأس المال، لكي يحل بعد إقراره محل الاتفاق المعمول به منذ عام 1988 ونظر لتكرار بعض الانتقادات فقد صدر عن اللجنة ورقة شبه نهائية بشأن هذا المعيار حيث تلقت التعقيبات النهائية عليها في 31 جويلية



2003 لتصدرها بشكل نهائي في جوان 2004 وكان من المنتظر أن يتم تنفيذ المعايير الجديدة لـ "بازل II" مع بداية 2007. وتتمثل معايير الاتفاق الجديد في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال بما يضمن تحقيق الأهداف التالية:<sup>(1)</sup>

- أ. المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي. وتحقيق العدالة في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمن تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف.
  - ب. إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر – لم تكن متضمنة من قبل – وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملاءمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.
  - ج. إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق على البنوك بكافة مستوياتها.
- وضمننا لتحقيق تلك الأهداف، نصت لجنة بازل على عدة قواعد لتطوير الدعائم الرئيسية الثلاث لاحتساب رأس المال طبقاً للمعايير المقترحة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى محتوى الدعائم الثلاث:
- 1) **الدعامة الأولى- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:** اعتمدت لجنة بازل في الاتفاقية الثانية مقارنة أكثر مرونة في قياس المخاطر وصولاً إلى تقرير حجم الأموال الخاصة، حيث يتكون رأس المال البنك وفق لمقررات بازل (2) من ثلاث شرائح الأولى هي رأس المال الأساسي أما الشريحة الثانية والثالثة فإنهما يصنفهما على أنهما رأس المال المكمل، وإذ تبقى الاتفاقية الجديدة على نفس مفهوم الأموال الخاصة الأساسية والمساندة وعلى ذات معدل الملاءة (8%)، فقد عدلت جذرياً نظام الأوزان، فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقرض (الدولة، المؤسسات أو البنوك الأخرى) بل باتت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل، ويترتب على هذا التعديل لنظام الأوزان أن مخاطر المؤسسات لم تعد حكماً تحت سقف المخاطر السيادية، وأدخلت الاتفاقية الجديدة جديداً، من ناحيتين: أعطت من جهة أولى حرية أكبر للبنوك في قياس مخاطرها ذاتياً بدل نظام المخاطر الوحيد المعمول به حالياً من قبل كل البنوك، وفرضت من جهة ثانية رسمة خاصة بمخاطر التشغيل إضافة إلى الرسمة التي كانت مطلوبة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق.<sup>(2)</sup>

2) **الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرقابية:** تحدد الدعامة الثانية إطار إدارة المخاطر في المؤسسة المصرفية، وفي نهاية المطاف، كفاية رأسمالها. وكما تحدد مسؤوليات رقابية معينة لمجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يعزز مبادئ الرقابة الداخلية وغيرها من ممارسات حوكمة الشركات التي وضعتها

(1) فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك: الكتاب الأول – الصناعة المصرفية والمالية الحديثة - منشورات كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص ص: 319-321.

(2) مكرم صادر، محاضرة حول تحديث القطاع المصرفي السوري: اتجاهات التحديث وقواعده، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق،

الهيئات التنظيمية في مختلف الدول في جميع أنحاء العالم. ووفقاً للجنة بازل، "إن الاتفاقية الجديدة تشدد على أهمية تطوير إدارة البنك في عملية تقييم داخلية لرأس المال ووضع أهداف لرأس المال التي تتناسب مع محفظة المخاطر لدى البنك والبيئة الرقابية المحيطة". وسيكون المشرفون مسؤولون عن تقدير مدى دقة كيفية وتقييم البنوك لاحتياجاتها من كفاية رأس المال نسبة إلى مخاطرها. ومن شأن هذه العملية أن تكون الداخلية بعد ذلك تخضع للمراجعة الإشرافية عند الضرورة". ونتيجة لذلك، قد يتطلب الإشراف، على سبيل المثال، القيود على توزيعات الأرباح أو القيام فوراً بزيادة رأس المال.<sup>(1)</sup>

**3) الدعامة الثالثة- انضباط السوق:** إن لانضباط السوق القدرة على دعم تنظيم رأس المال والجهود الرقابية الأخرى لتعزيز السلامة والمتانة في البنوك والأنظمة المالية. كما يفرض انضباط السوق حوافز قوية للبنوك لمزاولة أعمالها بطريقة آمنة وسليمة وفعالة. كما يوفر للبنك حافز الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية ووقائية ضد الخسائر المحتملة الناجمة عن التعرض للمخاطر في المستقبل. وتعتقد لجنة بازل أنه لدى السلطات الرقابية مصلحة قوية في تسهيل انضباط السوق كأداة فعالة لتعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي. وفي جوان 1999، أفصحت اللجنة في ورقتها الاستشارية عن نيتها في دمج انضباط السوق باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر اتفاقية رأس المال. كما اقترحت بعض الأنواع العامة من الإفصاح العلني التي ينبغي إطلاقها من قبل البنوك في مواعيدها. وشملت هذه الملامح الرئيسية لرأس المال المحتفظ به للوقاية ضد الخسائر، والتعرض للمخاطر التي قد تؤدي إلى زيادة مثل هذه الخسائر. وهذا سيمكن المشاركين السوق من تقييم قدرة البنك على السداد. واستكملت ورقة جوان الاستشارية بورقة أكثر تفصيلاً، أصدرت للتشاور في جانفي 2000، حول أنواع من الإفصاحات عن رأس المال، والتعرض للمخاطر وكفاية رأس المال في البنك التي يجب توفيرها. وكانت ردود الفعل من كل هذه المشاورات إيجابية، وأدت إلى استنتاج أن الشفافية وانضباط السوق ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية رأس المال. وقد وسعت اللجنة تحليلاتها للنظر في العناصر الأخرى لهذه الاتفاقية حيث أن الإفصاح قد يسهم إسهاماً هاماً. وعند الاقتضاء قد حددت اللجنة قوالب لتوفير الشكل المقترح الذي يمكن أن يتم الإفصاح عنه.<sup>(2)</sup>

هذا، ويوجز الشكل رقم (6) يوضح دعائم اتفاقية بازل II:

<sup>(1)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document, **Pillar 3 (Market Discipline)**, Supporting Document to the New Basel Capital Accord, January 2001, p: 01

<sup>(2)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document, **Pillar 3 (Market Discipline)**, Supporting Document to the New Basel Capital Accord, op.cit, p: 03

الشكل 6: الدعائم الثلاث لاتفاقية "بازل II" لكفاية رأس المال



Source: Jörg Hashagen, BASEL II : A Worldwide Challenge for the Banking Business, KPMG International, a Swiss nonoperating association, Switzerland 2003, p: 05

2- الأزمة المالية العالمية وجوانب القصور في اتفاقية بازل II :

إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل II في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية عل المحك كونها جاءت لتعزيز صلابة النظام المصرفي. وهو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية. ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتماداً على بازل فيما يلي:<sup>(1)</sup>

1) نقص رؤوس الأموال الملائمة: كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جداً مقارنة مع حجم

<sup>(1)</sup> حياة نجار، اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 13، 2013، ص: 16 - 17

- المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك. ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدها البنوك في تكوين المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة؛
- (2) عدم كفاية شفافية السوق: أظهرت الأزمة أن هناك نقصاً في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالٍ لمحافظ مالية تحتوي على أموال عالية المخاطر. وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي؛
- (3) إهمال بعض أنواع المخاطر: رغم أن اتفاقية بازل II قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر؛
- (4) نقص في سيولة البنوك: لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاساً سلبياً عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك؛
- (5) المبالغة في عمليات التوريق المعقدة: حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. علماً أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. وقد بلغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40 بالمائة، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي. وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة.
- (6) الإفراط في المديونية: لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.
- ويمكن القول أن لاتفاقية بازل II دور كبير في إحداث الأزمة المالية، وذلك إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية. ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث إصلاح يمس خاصة قواعد ومعايير العمل المصرفي، والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل III رغم أن هذه الاتفاقية لم يعمم تطبيقها بعد في كافة البنوك في العالم.

## رابعاً: إتفاقية بازل الثالثة للرقابة المصرفية

في هذا الصدد، سيتم التطرق إلى تعريف وأهداف مقررات بازل III، ومحاورها الأساسية الترتيبات الانتقالية لتطبيق هذه الاتفاقية المزمع تطبيقها نهائياً في 1 جانفي 2019، وذلك على النحو التالي:

### 1- تعريف وأهداف مقررات بازل III :

تعتبر بازل مقررات III أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية، والتي أقرها أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في 2010 رداً على أوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية، فمقررات بازل III عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على البنوك والتي تنطوي على مستويين من الإصلاح المصرفي، المستوى الأول هو الإصلاح الجزئي أو الإصلاح على مستوى البنك وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى البنك الواحد تساعد على زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط واحتمال حدوث الأزمة أو الصدمة أما المستوى الثاني الإصلاح الكلي وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى القطاع أي النظام المصرفي ككل. وتكمل تلك التدابير الإصلاحية بعضها البعض، بمعنى أن صمود أكبر للبنوك على مستوى البنك الواحد يؤدي إلى خفض من مخاطر الصدمات يؤدي والوقوع في الأزمات المصرفية على مستوى النظام المصرفي ككل. وبالتالي فإن معايير بازل III هي جزء من جهود اللجنة المستمرة لتعزيز إطار التنظيم المصرفي، وهي تستهدف إلى:<sup>(1)</sup>

أ. تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية أياً كان مصدرها، وبالتالي تقليل خطر امتداده من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

ب. تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك.

ج. تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك بشكل منتظم على مستوى العالم.

د. تقوية النظم المصرفية وجعلها أكثر مرونة.

### 2- المحاور الأساسية لاتفاقية بازل III:

في هذا الإطار يلخص الملحق رقم (1) محاور بازل III للرقابة المصرفية، في حين يتم عرض أهم المحاور الأساسية لهذه الاتفاقية، على النحو التالي:

#### 1-2 تعزيز الإطار العالمي لرأس المال:

(1) رفع جودة واتساق وشفافية قاعدة رأس المال: يجب تدعيم تعرض البنوك للمخاطر بقاعدة رأسمالية عالية الجودة. حيث أظهرت الأزمة خسائر الائتمان وعمليات الشطب خارج الأرباح المحتجزة، والتي هي جزء من قاعدة حقوق الملكية في البنوك. كما وكشف عن التناقض في تعريف

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، مرجع سابق، ص: 314.

رأس المال عبر السلطات النقدية، والافتقار الإفصاح، الذي من شأنه تمكين من إجراء تقييم كامل ومقارنة نوعية رأس المال بين المؤسسات في الأسواق. ولهذا يجب وضع تعريف موحد لرأس المال ليكون شكله السائد عبارة عن مجموع ما يلي:

- الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1): وتشمل حقوق الملكية للأسهم العادية والأرباح المحتجزة. والمتبقي من هذه الشريحة يتكون من الأدوات الثانوية، التي لديها أرباح تراكمية غير تقديرية بشكل كامل أو كوبونات وليس لديها تاريخ الاستحقاق ولا حافز للتخليص، والأدوات الرأسمالية الهجينة المبتكرة مع حافز للتخليص، وهذه الأدوات تشكل الشريحة الإضافية. حيث (يجب أن يحتفظ بمكون حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى بنسبة 4.5٪ على الأقل إجمالي من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات - يجب أن يحتفظ بمكون الشريحة الأولى لرأس المال بنسبة 6.0٪ على الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات).
- الشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2): وتشمل الأدوات الصادرة عن البنك شرط أن تستوفي معايير إدراجها في هذه الشريحة (والتي لم تدرج في الشريحة لرأس المال (Tier 1)):؛ فائض المخزون (علاوة الإصدار) الناتجة عن إصدار الصكوك؛ الأدوات التي تصدرها الشركات التابعة للبنك؛ بعض مخصصات خسائر القروض؛ والتعديلات التنظيمية المطبقة في حساب الشريحة الثانية. والهدف من هذه الشريحة هو امتصاص الخسائر في حالة التصفية واستمرارية نشاط البنك. ويجب أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى (Tier 1) + الشريحة الثانية (Tier 2)) 8.5٪ على الأقل إجمالي من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات.
- أخيراً، لتحسين انضباط السوق، سيتم تحسين الشفافية في قاعدة رأس المال، بجميع متطلبات عناصر رأس المال ومناقشتها مع تسوية تفصيلية للحسابات المبلغ عنها.<sup>(1)</sup>

(2) تعزيز تغطية المخاطر: من الدروس الرئيسية للأزمة هو ضرورة تعزيز تغطية المخاطر في إطار رأس المال. حيث كان من ضمن العوامل الأساسية المساهمة في زعزعة الاستقرار خلال الأزمة، هو الإخفاق في رصد المخاطر داخل وخارج الميزانية العمومية، وكذلك التعرض للمشتقات ذات الصلة. في استجابة لهذه العيوب، أكملت اللجنة في جويلية 2009 عدداً من الإصلاحات الهامة لإطار بازل II. حيث رفعت متطلبات رأس المال لمحفظه التداول والتعرض لمخاطر عمليات التوريق المعقدة، والتي عدت مصدراً رئيسياً للخسائر لكثير من البنوك النشطة دولياً. ويدخل العلاج المعزز لضغط القيمة المعرضة للخطر (VAR) من رأس المال على أساس فترة 12 شهراً متواصلة من الضغط المالي القوي. وبالإضافة إلى ذلك، إدخال متطلبات مرتفعة لرأس المال لأجل ما يسمى بإعادة التوريق في كل من البنوك ومحفظه التداول. وعززت الإصلاحات أيضاً المعايير العملية للمراجعة الرقابية للدعامة الأولى

<sup>(1)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, December 2010 (rev June 2011), p p:02-03-12-13

(Pillar 1) وتعزيز الإفصاح في الدعامات الثانية (Pillar 2). وقد أجرت اللجنة أيضا مراجعة جوهرية لمحفظة التداول وقامت بإدخال تدابير لتعزيز متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل الناشئة عن مشتقات البنوك، والريبو وأنشطة التمويل بالأوراق المالية. وسترفع هذه الإصلاحات من احتياطي رأس المال لدعم هذه التعرضات، والحد من الدورات الاقتصادية وتوفير حوافز إضافية للمضي في عقود مشتقات الأسواق غير المنظمة OTC للأطراف المقابلة المركزية، مما يساعد على تخفيض المخاطر النظامية عبر النظام المالي. كما أنها توفر حوافز لتعزيز إدارة مخاطر الطرف المقابل.<sup>(1)</sup>

- كما قامت لجنة بازل بإصدار مجموعة من المبادئ بشأن فعالية تجميع المخاطر والإبلاغ عنها وذلك في جانفي 2013، والتي تهدف لدعم إدارة المخاطر في البنوك، وذلك من خلال:<sup>(2)</sup>
- أ. تعزيز البنية التحتية للإبلاغ عن المعلومات الأساسية، وخاصة تلك المستخدمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد ومراقبة وإدارة المخاطر.
  - ب. تحسين عملية اتخاذ القرارات في جميع أنحاء المنظمة المصرفية.
  - ج. تعزيز إدارة المعلومات عبر كيانات قانونية، مع تسهيل إجراء تقييم شامل للتعرض للمخاطر على مستوى الإجمالي الموحد.
  - د. تقليل احتمال وشدة الخسائر الناتجة عن ضعف إدارة المخاطر.
  - هـ. تحسن في السرعة التي توفر المعلومات وبالتالي يمكن اتخاذ القرارات.
  - و. تحسين نوعية التخطيط الاستراتيجي للمنظمة والقدرة على إدارة مخاطر المنتجات والخدمات الجديدة.

(3) استكمال متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر مع نسبة الاستدانة (الرافعة المالية): خلال الجزء الأكثر حدة من الأزمة المالية، تم تسجيل تراكم الاستدانة (الرافعة المالية) المفرط داخل وخارج ميزانية النظام المصرفي، وأجبرت السوق المالية هذا النظام على الحد من رافعته المالية عن طريق زيادة الضغط النزولي على أسعار الأصول، مما أدى إلى تفاقم حلقة التغذية العكسية الإيجابية بين الخسائر والانخفاضات في رأسمال البنوك، والانكماش في توافر الائتمان<sup>(3)</sup>. وعلى هذا الأساس، قدم إطار بازل III نسبة رافعة مالية بسيطة وشفافة غير مستندة على المخاطر لتكون بمثابة مقياس موثوق وتكميلي لمتطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. وتهدف هذه النسبة إلى: تقييد تراكم الاستدانة (الرافعة المالية) في القطاع المصرفي لتجنب عمليات تقليص المديونية المزعزعة للاستقرار

<sup>(1)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, OP.cit, p:03

<sup>(2)</sup> لمزيد من التفصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for effective risk data aggregation and risk reporting**, January 2013, pp: 01-21

<sup>(3)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:04

التي يمكن أن تضر النظام المالي والاقتصادي على نحو أوسع؛ وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر بمقياس مساند قائم على المخاطر. كما ترى لجنة بازل أن: إطار مهم وبسيط لنسبة الاستدانة (الرافعة المالية) ومكمل للإطار الرأسمالي القائمة على المخاطر، كما تتميز هذه النسبة بكونها ذات المصدقية، أي أنها تضمن تعقبا واسعا وكافيا لكل مصادر الاستدانة (الرافعة المالية) للبنوك داخل وخارج الميزانية. وقد حدد إطار بازل III نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) كمقياس رأس المال (البسط) مقسوما على مقياس التعرض (المقام)، وعبرت عن هذه النسبة كنسبة مئوية: (1)

$$\text{نسبة الاستدانة (الرافعة المالية)} = \frac{\text{مقياس رأس المال (Capital measure)}}{\text{مقياس التعرض (Exposure measure)}} \leq 3\% *$$

هذا، ويتم احتساب نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) بطريقة مماثلة في مختلف السلطات التنظيمية، وبتعديل أي اختلافات في المعايير المحاسبية. وقد وضعت اللجنة نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) لتكون مقياسا موثوقا وتكميليا للمتطلبات القائمة على المخاطر بهدف الترحيل إلى الدعامة الأولى والمعالجة استنادا إلى أعمال المراجعة والمعايرة المناسبة. (2)

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن تفصح البنوك علانية عن نسبة مديونيتها (رافعتها المالية) وفق بازل III على أساس موحد، وذلك ابتداء من 1 جانفي عام 2015. ولتمكين المشاركين في السوق من الإفصاح للتوفيق بين نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) مع القوائم المالية المنشورة للبنوك من فترة إلى أخرى، ومقارنة مدى كفاية رأس مال البنوك عبر السلطات التنظيمية مع الأطر المحاسبية المتفاوتة، فمن المهم أن تعتمد البنوك على الإفصاح المتسق والمشارك على المكونات الرئيسية لنسبة الاستدانة (الرافعة المالية)، في حين يتم التوفيق أيضا بين هذه الإفصاحات مع بياناتها المالية المنشورة. ومن أجل تسهيل اتساق وسهولة استخدام الإفصاحات المتعلقة بتكوين نسبة الاستدانة (الرافعة المالية)، وللتخفيف من مخاطر الصيغ التي تتعارض وتقوض هدف تعزيز الإفصاح، أقرت اللجنة أنه يجب على البنوك النشطة دوليا نشر نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) وفقا إلى مجموعة مشتركة من النماذج. وتشمل متطلبات الإفصاح العام ما يلي: (3)

(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, January 2014, p: 01

\* بالنسبة للبسط فهو يضم الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1): وستواصل اللجنة استخدام هذا المقياس وقد تستخدم رأس المال النظامي كمقياس لرأس المال لقياس نسبة الرافعة المالية.

بالنسبة للمقام فهو يضم: القيم المحاسبية في الميزانية للتعرض لمخاطر غير المشتقات والتي تشمل مقاييس التعرض لأحكام محددة أو تعديلات التقييم المحاسبي (في تعديلات التقييم الائتماني المحاسبي): لا يسمح بمعاوضة القروض والودائع. لمزيد من التفاصيل أنظر: Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, January 2014, pp: 03-09

(2) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:05

(3) لمزيد من التفاصيل أنظر:



- جدول مقارنة موجزة والذي يوفر المقارنة لمجموع مبالغ المحاسبية لأصول البنك مع نسبة التعرض للرافعة المالية؛
  - نموذج الإفصاح المشترك الذي يقدم تحليلاً للعناصر التنظيمية الرئيسية لنسبة الاستدانة (الرافعة المالية)؛
  - متطلبات توافق تفاصيل مصدر (مصادر) الفروقات المادية بين إجمالي أصول ميزانية للبنوك في بياناتها المالية والتعرضات في داخل الميزانية في نموذج الإفصاح المشترك؛ وغيرها من الإفصاحات.
  - (4) تخفيض تقلبات الدورات الاقتصادية وتعزيز احتياطي مواجهتها: كان الإسهاب في مساهمة التقلبات الدورية للصدمات المالية خلال النظام المصرفي والأسواق المالية والاقتصاد بصفة أوسع، من أهم العناصر المزعزعة للاستقرار فيما يتعلق بالأزمة. حيث أسهب المشاركون في السوق في الميل إلى التصرف بطريقة مساهمة للتقلبات الدورية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك المعايير المحاسبية لكل من القيمة العادلة للأصول والمحتفظ بها إلى تاريخ استحقاق القروض، تطبيق الهامش، وذلك من خلال تراكم وتحرير نسبة يومية بين المؤسسات المالية والشركات والمستهلكين. وقد قدمت لجنة بازل عدداً من التدابير لجعل البنوك أكثر تحملاً لديناميات مساهمة التقلبات الدورية. وهذه التدابير تساعد على ضمان جعل القطاع المصرفي بمثابة أداة لامتصاص للصدمات، بدلاً من أداة مرسلة للمخاطر إلى النظام المالي والاقتصاد بصفة أوسع. وقد عمدت اللجنة إلى إدخال سلسلة من التدابير لمعالجة الدورات الاقتصادية ورفع قدرة القطاع المصرفي في الأوقات الجيدة. وتهدف هذه التدابير إلى:
  - تخفيف أي تقلبات دورية بواسطة الفائض الذي يزيد عن شرط الحد الأدنى رأس المال؛
  - تعزيز المزيد من الاحتياطات التطلعية؛
  - الحفاظ على رأس المال لبناء مخزون احتياطي لدى البنوك الفردية والقطاع المصرفي والتي يمكن استخدامها في حالات الضغط؛
  - تحقيق الأهداف الاحترازية الكلية العريضة لحماية القطاع المصرفي من فترات النمو الائتماني المفرط.<sup>(1)</sup>
- وتجدر الإشارة إلى أن المخزون الاحتياطي لرأس المال يتكون من 0 إلى 2.5٪ من الشريحة الأولى (Tier 1) - حقوق الملكية للأسهم العادية- والتي أنشئت فوق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي.<sup>(2)</sup>

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, op.cit, pp: 09-14

(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:04

(2) Ibid, p: 55-56

5) معالجة المخاطر النظامية والترابط: في حين ضخمت الدورات الاقتصادية الصدمات على المدى الزمني البعيد، نقل الترابط الزائد بين البنوك ذات الأهمية النظامية أيضا الصدمات عبر النظام المالي والاقتصادي. يجب أن تفقد البنوك ذات الأهمية النظامية القدرة على استيعاب ما وراء الحد الأدنى من المعايير والعمل بشأن هذه المسألة هو مستمر. وقد وضعت لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي منهج متكامل بالإضافة إلى المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والذي يمكن أن يشمل مجموعات من الرسوم الإضافية على رأس المال، ورأس المال المشروط بتحويل إلى أسهم وكفالة الدين. كجزء من هذا الجهد، وضعت اللجنة مقترح بشأن منهجية تتألف من المؤشرات الكمية والنوعية لتقييم المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي. وتجري اللجنة أيضا دراسة عن حجم الخسائر الإضافية الممتصة التي ينبغي أن تتحملها المؤسسات المالية النظامية على المستوى، وأيضا تقييم مدى نجاح امتصاص الخسائر الذي يمكن أن تقدمه مختلف الأدوات المقترحة. وأيضا قد غطى تحليل اللجنة تدابير أخرى لتخفيف المخاطر أو العوامل الخارجية المرتبطة مع البنوك النظامية، بما في ذلك رسوم إضافية على السيولة وتشديد قيود التعرض الكبير للمخاطر وتعزيز الرقابة. وهناك العديد من متطلبات رأس المال التي أدخلتها اللجنة للتخفيف من المخاطر الناجمة عن التعرض على مستوى الشراكات بين المؤسسات المالية العالمية ستساعد أيضا على معالجة المخاطر النظامية والترابط؛ وتشمل هذه:

- حوافز رأسمالية للبنوك لاستخدام الأطراف المقابلة المركزية للمشتقات خارج الأسواق المنظمة؛
- متطلبات رأسمالية أعلى للمتاجرة وأنشطة المشتقات، فضلا عن عمليات التوريق المعقدة ومخاطر التعرض لخارج الميزانية (مثل الأدوات الاستثمارية المهيكلية)؛
- متطلبات رأسمالية أعلى للتعرض للمخاطر بين القطاعات المالية؛
- إدخال متطلبات السيولة التي تفرض عقوبات على الاعتماد المفرط على الأجل القصير، والتمويل بين البنوك لدعم الأصول طويلة الأجل.<sup>(1)</sup>

ويمكن القول أن النقطة المحورية لإصلاح بازل III المقترح هي زيادة معدل كفاية رأس المال من 8.0% إلى 10.5%، والجدول رقم (10) يوضح معايرة رأس المال وفقا لإصلاح بازل III:

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp:07 - 08

الجدول 10: معايير إطار رأس المال

| معايير إطار رأس المال                                   |                                    |   |   |
|---|------------------------------------|---|---|
| متطلبات رأس المال والاحتياطيات (جميع الأرقام نسب مئوية) |                                    |   |   |
| إجمالي رأس المال  | الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) | حقوق الملكية للأسهم العادية الشريحة الأولى (Tier 1) |   |
| 8.0   | 6.0                                | 4.5   | الحد الأدنى                             |
|   |                                    | 2.5   | احتياطي الحفاظ                          |
| 10.5  | 8.5                                | 7.0   | الحد الأدنى بالإضافة إلى احتياطي الحفاظ |
|   |                                    | 2.5 - 0   | مدى الاحتياطي المقابل التقلبات الدورية* |

\* بما يتفق مع احتياطي الحفاظ على رأس المال. وفي هذا السياق، تشمل نسبة حقوق الملكية للأسهم العادية الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) المبالغ المستخدمة لتلبية الحد الأدنى 4.5٪ من حقوق الملكية للأسهم العادية لمتطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1)، ولكن لا تشمل أي حقوق ملكية إضافية للأسهم العادية من الشريحة الأولى (Tier 1) اللازمة لتلبية 6٪ و 8٪ من إجمالي متطلبات رأس المال.

Source : Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, December 2010 (rev June 2011), p:64

وعموما يركز الإصلاح على مجموعة من القواعد التالية:<sup>(1)</sup>

- أ. رفع الحد الأدنى لمتطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية من 2٪ ليصل إلى 4.5٪ مضافا إليه احتياطي الحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5٪، وذلك لمواجهة فترات الضغط المستقبلية، لتجعل المجموع 7٪، ويلبي هذا الاحتياطي من حقوق الملكية للأسهم العادية بعد تطبيق الاقتطاعات، ويهدف لضمان استمرار البنوك في الحفاظ على احتياطي رأس المال يمكن استخدامه لامتناس الخسائر خلال فترات الضغط المالي والاقتصادي. في حين يسمح للبنوك باستخدام الاحتياطي في فترات من الضغط، وكلما اقتربت نسب رأس المال التنظيمية من متطلبات الحد الأدنى، كلما ازدادت القيود على توزيعات الأرباح؛
- ب. زيادة متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) الذي يتضمن حقوق الملكية للأسهم العادية وأدوات مالية أخرى مؤهلة مستندة إلى معايير أكثر حزمًا، من 4٪ إلى 6٪؛
- ج. تطبيق احتياطي مقابل (معاكس) للدورة الاقتصادية بين 0٪ و 2.5٪ من حقوق الملكية للأسهم العادية أو أي رأس مال قادر على امتناس الخسارة بشكل كامل، وذلك وفقا للظروف الوطنية، والغرض من هذا الاحتياطي هو تحقيق الهدف الاحترازي الكلي الأوسع والمتمثل بحماية الجهاز

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، مرجع سابق، ص ص: 327- 328.

المصرفي من فترات نمو مفرط في الائتمان المجمع والذي يحصل في نظام ملئ بالمخاطر ولا يستخدم إلا في هذه الفترات، ويمكن العمل بهذا الاحتياطي كامتداد لمدي احتياطي المحافظة على رأس المال.

وهكذا، إذا قمنا بإضافة الحد الأدنى لاحتياطي الحفاظ على رأس المال 2.5% إلى الحد الأدنى لإجمالي رأس المال 8.0% يكون لدينا المجموع 10.5% وهو معدل كفاية رأس المال وفقا لإصلاح بازل III. 2-2- إدخال معيار عالمي للسيولة: تعد متطلبات رأس المال المتين أمرا ضروريا لاستقرار القطاع المصرفي ولكنها غير كافية، بل يجب تدعيم وتنسيق قاعدة سيولة متينة موحدة دوليا. ولذلك عمدت اللجنة إلى إدخال معايير عالمية للسيولة المنسقة دوليا. وقد وضعت هذه المعايير لتحقيق هدفين منفصلين ولكن متكاملين هما: (1) تعزيز صمود البنك ضد مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان أنه يملك الموارد السائلة الكافية ذات الجودة العالية وذلك من أجل البقاء في ظل سيناريو الضغط الحاد والذي يدوم لمدة شهر واحد. ولتحقيق هذا الهدف وضعت اللجنة في نسبة تغطية السيولة (LCR)؛ و(2) تعزيز الصمود على مدى أفق زمني أطول من خلال خلق حوافز إضافية للبنوك لتمويل أنشطتها بمصادر تمويلية أكثر استقرارا على أساس هيكلي مستمر. أما صافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) لأفق زمني لمدة عام واحد، وقد تم تطويرها لتوفير هيكل استحقاق مستدام للموجودات والمطلوبات. ويتألف هذين المعيارين بشكل رئيسي من معلمات محددة و"متسقة" دوليا مع القيم المحددة. وبعض المعلمات تحتوي على عناصر تقدير وطنية لتعكس شروط قانونية محددة. في هذه الحالات، يجب أن تكون المعايير شفافة لتوفير الوضوح سواء داخل الأطر القانونية المحلية أو الدولية.<sup>(1)</sup>

(1) نسبة تغطية السيولة (LCR) (Liquidity Coverage Ratio): والغرض منها تعزيز القدرة على التكيف مع الاضطرابات المحتملة للسيولة على مدى 30 يوما. وستساعد على ضمان أن البنوك العالمية غير مرتبطة، والأصول السائلة كافية وعالية الجودة لتعويض التدفقات النقدية الصافية التي يمكن أن تواجهها في ظل سيناريو الضغط الحاد على المدى القصير. وهذا السيناريو المحدد مبني على خبرة ظروف الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007، وينطوي على كل من الصدمات المؤسسية المحددة والنظامية. وعلى الإجهاد الكبير، وإن كان السيناريو ليس لأسوأ الحالات، ويفترض ما يلي:<sup>(2)</sup>

- خفض كبير في التصنيف الائتماني العام للمؤسسات؛
- خسارة جزئية من الودائع؛

<sup>(1)</sup> لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp:07 -08

<sup>(2)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:09

- خسارة التمويل بالجملة غير المضمون؛
  - زيادة كبيرة في خفض القيمة السوقية للأصل المستخدم كضمان للتمويل؛
  - زيادات في ضمانات خيارات المشتقات والخيارات التعاقدية وغير التعاقدية خارج الميزانية، بما في ذلك التزامات القروض وتسهيلات السيولة.
- وتتكون نسبة تغطية السيولة (LCR) من مكونين اثنين، هما: (أ) قيمة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) – **Stock of high quality liquid assets** في ظروف الضغط. و(ب) إجمالي التدفقات النقدية الصادرة الصافية خلال 30 يوما المقبلة. وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الصادرة الصافية خلال 30 يوما المقبلة}} \leq 100\%*$$

ويضم بسط النسبة (قيمة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة) الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بخسارة معدومة أو قليلة. والتي تكفي لتغطية إجمالي التدفقات النقدية الصادرة الصافية خلال فترة الضغط.<sup>(1)</sup>

\* بالنسبة للبسط فهو يضم مستويين: (أ) أصول المستوى (1): وتشمل العديد من البنود العملات المعدنية والأوراق النقدية؛ الأوراق المالية المصنفة من السندات السيادية والبنوك المركزية، وكيانات القطاع العام، وبنوك التنمية متعددة الأطراف؛ الاحتياطات المصنفة للبنوك المركزية؛ الديون السيادية المحلية أو ديون البنوك المركزية المحلية أو المرجحة بوزن 0% للمخاطر السيادية. (ب) أصول المستوى (2) (حد أقصى 40% من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة): ويشمل مستويين: المستوى A2 السيادية، البنك المركزي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، وأصول كيانات القطاع العام المصنفة بوزن 0% للمخاطر؛ سندات دين الشركات ذات تصنيف AA أو أعلى؛ سندات التغطية ذات تصنيف AA أو أعلى. وأصول المستوى B2 (حد أقصى 15% من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة): الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والمصنفة؛ سندات دين الشركات المصنفة بين A+ و BBB؛ حصص الأسهم العادية المصنفة. بالنسبة للمقام فهو يضم: (أ) ودائع التجزئة، وتشمل: الودائع تحت الطلب والودائع لأجل (أقل من 30 يوما لتاريخ الاستحقاق). (ب) التمويل بالجملة غير المضمون، ويشمل: الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لقطاع الأعمال الصغيرة (أقل من 30 يوما لتاريخ الاستحقاق)؛ الودائع التشغيلية الناتجة عن أنشطة المقاصة والحفظ وإدارة النقد؛ جزء يغطيها التأمين على الودائع؛ البنوك التعاونية في شبكة مؤسسية (ودائع مصنفة مع المؤسسة المركزية)؛ الشركات غير المالية، والدول ذات السيادة، البنك المركزي، بنوك التنمية المتعددة الأطراف وكيانات القطاع العام إذا كامل المبلغ مغطى بالكامل من قبل نظام تأمين الودائع؛ والعملاء الآخرين ذوي الكيان القانوني. (ج) التمويل المضمون، ويشمل: معاملات التمويل المضمونة مع البنك المركزي الطرف المقابل أو المدعومة بأصول المستوى (1) مع أي طرف مقابل؛ معاملات التمويل المضمون والمدعوم من أصول مستوى A2 مع أي طرف مقابل؛ معاملات التمويل المضمونة المدعومة من قبل غير كل من أصول المستوى 1 أو المستوى A2، مع السيادية المحلية، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، أو كيانات القطاع العام كطرف المقابل؛ الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والمحتواة في أصول المستوى B2؛ وباقي الأصول المدعومة بأصول المستوى B2؛ جميع معاملات التمويل المضمون الأخرى. (د) متطلبات إضافية: احتياجات السيولة المتعلقة بالمعاملات المالية والمشتقات المالية وغيرها من العقود؛ تغيرات القيم السوقية لمعاملات المشتقات المالية... إلخ. لمزيد من التفصيل؛ أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**, January 2013, pp: 66-68

<sup>(1)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**, January 2013, pp:06 -07

2) صافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) (Net Stable Funding Ratio): وتهدف NSFR للحد من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة قصير الأجل خلال أوقات ازدهار السيولة في السوق وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع البنود داخل وخارج الميزانية<sup>(1)</sup>. ويتم تعريف NSFR على أنها مبلغ التمويل المستقر المتاح بالنسبة إلى مبلغ التمويل المستقر المطلوب. وينبغي أن تكون هذه النسبة تساوي 100% على الأقل على أساس مستمر. يتم تعريف "التمويل المستقر المتاح"، على أنه جزء من رأس المال والخصوم المتوقع أن تكون معول عليها أكثر من وجهة نظر NSFR، التي تمتد لسنة واحدة. وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:<sup>(2)</sup>

$$\text{نسبة التمويل المستقر (NSFR)} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%*$$

باعتبارها عنصرا أساسيا من النهج الرقابي على مخاطر التمويل، يجب أن تستكمل NSFR بعمليات التقييم الرقابي. وقد يتطلب من المشرفين على البنوك الفردية اعتماد معايير أكثر صرامة للتفكير في مخاطر التمويل وتقييم امثالها لمبادئ السلامة. ويتم معايرة مبالغ التمويل المستقر المتاح والمطلوب المحددة في المعايير لتعكس الدرجة المفترضة للاستقرار والخصوم وسيولة الأصول.

3) أدوات الرقابة (Monitoring tools): لإتباع نهج الإشراف الاحترازي الكلي، قد استخدم المشرفون مجموعة واسعة من التدابير الكمية لرصد مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية وكذلك في القطاع المالي. وقد حددت دراسة استقصائية أعدها أعضاء لجنة بازل في أوائل عام 2009، أكثر من 25 تدبيرا ومفهوما مختلفا والتي تستخدم عالميا من قبل المشرفين. ويهدف إدخال المزيد من الاتساق على الصعيد الدولي، وضعت اللجنة مجموعة من المقاييس المشتركة التي ينبغي اعتبارها كنوع من الحدود الدنيا للمعلومات التي يجب أن تستخدم المشرفين. بالإضافة إلى ذلك، استخدم المشرفون

<sup>(1)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p:09

<sup>(2)</sup> لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Consultative Document Basel III: The Net Stable Funding Ratio**, January 2014, pp:03-11

\* بالنسبة للبسط فهو يضم الإقرار بالودائع التشغيلية؛ معاملات التمويل المضمون؛ عوامل التمويل المستقر المتاح المرتفعة لأجل الودائع بدون تاريخ استحقاق والودائع لأجل؛ أقسام أخرى من المطلوبات ذات تواريخ استحقاق متبقية الأقل من سنة واحدة. بالنسبة للمقام فهو يضم: قدر أكبر من الاتساق مع تعريف نسبة تغطية السيولة (LCR) ومخزون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)؛ معاملات التمويل المستقر المطلوب المنخفض بالقروض غير المربوطة بالتجزئة والعملاء في قطاع الأعمال الصغيرة؛ معاملات التمويل المستقر المطلوب المرتفع مع المؤسسات المالية غير المصرفية والأوراق المالية غير منتمية لمخزون الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)... إلخ. لمزيد من التفاصيل: أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Consultative Document Basel III: The Net Stable Funding Ratio**, January 2014, p: 11

مقاييس إضافية من أجل رصد المخاطر المحددة في مجال نطاقها التنظيمي. وتشمل مقاييس الرقابة والتي تتعلق مخاطر السيولة اليومية ما يلي: (1)

أ. عدم توافق تواريخ استحقاقات التعاقدات: لفهم الجوانب الأساسية لاحتياجات السيولة في البنك، يتعين على البنوك في كثير من الأحيان إجراء تقييم عدم توافق تواريخ استحقاقات التعاقدات. يوفر هذا المقياس الأولي مرجعية بسيطة للالتزامات التعاقدية وهو مفيد في المقارنة بين مخاطر السيولة في المؤسسات، وتسليط البنوك والمشرفين الضوء على احتمال إمكانية نشوء احتياجات السيولة.

ب. تركيز التمويل: هذا المقياس يشمل تحليل تركيزات من التمويل بالجملة التي توفرها أطراف محددة، والأدوات والعملات. وتشمل تركيزات من جملة التمويل يساعد المشرفين في تقييم مدى مخاطر السيولة التمويل يمكن أن يحدث في حال تم سحب واحد أو أكثر من مصادر التمويل.

ج. الأصول غير المترابطة المتاحة: يقيس هذا المقياس كمية الأصول غير المترابطة لدى البنك والتي يمكن استخدامها كضمان للحصول على التمويل المضمون سواء في السوق أو عند استمرار تسهيلات البنك المركزي. وينبغي أن يجعل هذا البنوك (والمشرفين) أكثر وعياً بقدرتهم المحتملة على جمع الأموال المضمونة الإضافية، مع الأخذ في الاعتبار أن في هذه الحالة قد تنخفض هذه القدرة في أوقات الضغط.

د. نسبة تغطية السيولة بواسطة العملات: عند الإقرار بأن مخاطر الصرف الأجنبي هو مكون من مخاطر السيولة، ينبغي تقييم نسبة تغطية السيولة في كل عملة كبيرة، وذلك من أجل رصد وإدارة المستوى العام والاتجاه للتعرض لمخاطر العملة في البنك.

هـ. أدوات المراقبة المرتبطة بالسوق: من أجل أن يكون هناك مصدراً للبيانات اليومية عن الصعوبات المحتملة في السيولة، يجب أن تكون هناك بيانات مفيدة للمراقبة وتشمل البيانات على مستوى السوق: أسعار الأصول والسيولة والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة مثل: انتشار مبادلة التخلف عن سداد الائتمان وأسعار الأسهم، علاوة على معلومات إضافية خاصة تتعلق بقدرة المؤسسة على تمويل نفسها في مختلف أسواق التمويل بالجملة والسعر الذي يمكن من القيام بذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد حددت اللجنة ستة عناصر تشغيلية والتي ينبغي إدراجها في إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة اللحظية في البنك. في هذه الحالة يجب على البنك: (2)

(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp:09-10

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Monitoring tools for intraday liquidity management**, April 2013, pp:01-26

- أ. أن يكون لديه القدرة على قياس التدفقات الإجمالية اليومية المتوقعة للسيولة والتدفقات الصادرة، توقع توقيت هذه التدفقات خلال اليوم قدر الإمكان، وتوقع نطاق نقص التمويل الصافي المحتمل الذي قد ينشأ في نقاط مختلفة خلال اليوم؛
- ب. أن يكون لديه القدرة على مراقبة أوضاع السيولة اليومية مقابل الأنشطة المتوقعة والموارد المتاحة (الأرصدة، القدرة الائتمانية اليومية المتبقية، الضمانات المتوفرة)؛
- ج. ترتيب الحصول على التمويل الكافي يوميا لتحقيق أهدافه اليومية؛
- د. أن يكون لديه القدرة على إدارة وتعبئة الضمانات اللازمة من أجل الحصول على التمويل اليومي؛
- هـ. أن يكون لديه القدرة القوية على إدارة توقيت التدفقات الصادرة للسيولة بما يتماشى مع أهدافه اليومية؛
- و. أن يكون مستعدا للتعامل مع الاضطرابات غير المتوقعة في التدفقات اليومية للسيولة.

هذا، كما وضعت اللجنة سيناريو للتعامل مع السيولة اليومية في أوقات الضغط.

3-2- الترتيبات الانتقالية: قامت اللجنة بإدخال ترتيبات انتقالية - الملحق رقم (2) - لتنفيذ المعايير الجديدة التي تساعد على ضمان أن يلي القطاع المصرفي معايير أعلى لرأس المال من خلال الاحتفاظ بأرباح معقولة، وزيادة رأس المال في حين لا يزال دعم تقديم القروض للاقتصاد، وقد وصفت الترتيبات الانتقالية في نص وثيقة بازل III قواعد السيولة<sup>(1)</sup>. وتشمل الترتيبات الانتقالية ما يلي:

- (1) يجب أن تترجم الدول الأعضاء هذه القواعد في قوانين وتنظيمات وطنية قبل حلول هذا التاريخ. اعتبارا من 1 جانفي 2013، حيث سيطلب من البنوك تلبية متطلبات الحد الأدنى الجديدة التالية المتعلقة بالأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs):
- 3.5% من حقوق الملكية للأسهم العادية / الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs)؛
  - 4.5% من الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) / الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs)؛
  - 8.0% من إجمالي رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs).

(2) في الفترة ما بين 1 جانفي 2013 و1 جانفي 2015، سيتم على مراحل تطبيق الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1). في 1 جانفي 2013، سيرتفع الحد الأدنى من حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) من المستوى الحالي 2% إلى 3.5%. وسترتفع متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) من 4% إلى 4.5%. في 1 جانفي 2014، سيتوجب على البنوك تلبية الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية بنسبة 4%، ومتطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) بنسبة 5.5%. في 1 جانفي 2015، سيتوجب

<sup>(1)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, p: 10



على البنوك تلبية متطلبات حقوق الملكية العادية بنسبة 4.5% متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) بنسبة 6%. وتبقى متطلبات رأس المال الإجمالي على المستوى الحالي عند نسبة 8.0% وبالتالي لا تحتاج إلى أن تدرج في أي مرحلة. ويمكن تلبية الفرق بين متطلبات رأس المال الإجمالي المقدرة بنسبة 8.0% ومتطلبات الشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) بالشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2) وأشكال أعلى من رأس المال.

(3) ستبدأ التعديلات التنظيمية عند نسبة 20% من الاقتطاعات المطلوبة من حقوق الملكية للأسهم العادية في 1 جانفي 2014، وعند نسبة 40% في 1 جانفي 2015، وعند نسبة 60% في 1 جانفي 2016، وعند نسبة 80% في 1 جانفي 2017، وتصل إلى نسبة 100% في 1 جانفي 2018. وخلال هذه الفترة الانتقالية، ستستمر القيمة المتبقية غير المقتطعة من حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1) في الخضوع للمعالجات الوطنية القائمة. وسيتم تطبيق نفس المنهج الانتقالي على الاقتطاعات الإضافية من الشريحة الأولى (Tier 1) والشريحة الثانية لرأس المال (Tier 2). على وجه التحديد، فإن التعديلات التنظيمية الإضافية على هاتين الشريحتين عند نسبة 20% من الاقتطاعات المطلوبة في 1 جانفي 2014، وعند نسبة 40% في 1 جانفي 2015، وعند نسبة 60% في 1 جانفي 2016، وعند نسبة 80% في 1 جانفي 2017، والوصول إلى نسبة 100% اعتبارا من 1 جانفي 2018.

(4) وسيتم أيضا معالجة رأس المال المصدر من الشركات التابعة والتي عقدت من قبل طرف ثالث (مثل حقوق الأقلية) على مراحل. إذا كان رأس المال هذا مؤهلا لإدراجه في واحد من المكونات الثلاثة لرأس المال، فإنه يمكن تضمينه من 1 جانفي 2013. وإذا كان رأس المال هذا ليس مؤهلا لإدراجه في واحدة من المكونات الثلاثة لرأس المال فإنه يمكن تضمينه تحت المعاملة الوطنية القائمة، وينبغي استبعاد نسبة 20% من هذا المبلغ من عنصر ذي صلة برأس المال في 1 جانفي 2014، ونسبة 40% اعتبارا من 1 جانفي 2015، ونسبة 60% في 1 جانفي 2016، ونسبة 80% في 1 جانفي 2017، ولتصل النسبة إلى 100% في 1 جانفي 2018.

(5) سيتم إعفاء ضخ رأس المال القائم من قبل القطاع العام حتى 1 جانفي 2018.

(6) سيتم تدريجيا إلغاء الأدوات الرأسمالية التي لم تعد مؤهلة كشريحة أولى لرأس المال (Tier 1) من حقوق الملكية للأسهم غير العادية أو كشريحة ثانية لرأس المال (Tier 2) ابتداء من 1 جانفي 2013. وذلك عبر تثبيت القاعدة عند القيمة الاسمية لهذه الأدوات المستحقة في 1 جانفي 2013، وسيتم الاعتراف بها بنسبة 90% في 1 جانفي 2013، مع انخفاض إجمالي بنسبة 10 نقاط مئوية في كل سنة لاحقة. سيتم تطبيق هذه القاعدة الإضافية إلى (Tier 1) و (Tier 2) بشكل منفصل ويشير إلى

المبلغ الإجمالي للأدوات المستحقة التي لم تعد تفي بالمعايير دخول ذات الصلة. إلى حد التخلص من هذه الأدوات، أو يتم إطفاء الاعتراف بها في رأس المال، بعد 1 جانفي 2013.<sup>(1)</sup>

(7) بعد فترة الملاحظة التي بدأت في عام 2011، سيتم عرض نسبة LCR في 1 جانفي 2015. وستنتقل نسبة NSFR إلى معيار حد أدنى في 1 جانفي 2018. وستضع اللجنة عمليات تقديم التقارير الصارمة لمراقبة النسب خلال الفترة الانتقالية، وستواصل النظر في الآثار المترتبة على هذه المعايير في الأسواق المالية، توسع الائتمان والنمو الاقتصادي، ومعالجة العواقب غير المقصودة عند الضرورة.<sup>(2)</sup>

### 3- منافع وتكاليف مقررات بازل III

في هذا الصدد، هناك عدة منافع محتملة لتطبيق اتفاقية بازل III على كل من القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي، والتي يتم تلخيصها في المحاور الرئيسية التالية:

- ✓ تقوية وتعزيز متانة وكفاية رأس المال في البنوك، عن طريق رفع متطلبات رأس المال وحث البنوك على تكوين احتياطي لمقابلة التقلبات الاقتصادية الدورية، ليجسد هذا الأخير دور وسادة الأمان التي تستند لها البنوك في مواجهة أية هزة مالية محتملة بشكل أكثر فعالية، والتي قد تؤدي إلى إفلاس البنوك مع انعكاسات سلبية محتملة على القطاع الحقيقي والنمو الاقتصادي؛
- ✓ وضع منهج فعال لإدارة المخاطر المصرفية خاصة مخاطر السيولة، مخاطر عمليات التوريق، مخاطر الطرف المقابل، ومخاطر التعامل بالمشترقات المالية وأنشطة خارج الميزانية؛
- ✓ وضع سيناريو للتعامل في أوقات الضغط مع احتياجات السيولة، وتقديم حوافز للبنوك من أجل استخدام مصادر تمويل أكثر استقراراً، وهذا من شأنه تجنب حالات الإعسار المالي.

لكن على الرغم من منافع ارتفاع متطلبات رأس المال تأتي أيضاً معها تكاليف، حيث: وفي محاولة البنوك لتلبية متطلبات رأس المال، فإنها قد تلجأ إلى استخدام مزيج من الاستراتيجيات التي قد يكون لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي الكلي بصورة إجمالية. من أجل تلبية متطلبات رأس المال الجديدة، يمكن للبنوك: (أ) إصدار أسهم جديدة؛ (ب) زيادة احتجاز الأرباح، من خلال: خفض توزيعات الأرباح؛ زيادة كفاءة التشغيل؛ بما في ذلك عن طريق الحد من التعويضات والتكاليف الأخرى؛ رفع متوسط الهوامش بين معدلات الاقتراض والإقراض؛ و، زيادة الدخل من غير الفوائد (الرسوم)؛ (ج) الحد من الأصول المرجحة المخاطر، عن طريق: تخفيض حجم محفظة القروض؛ تشديد اتفاقيات

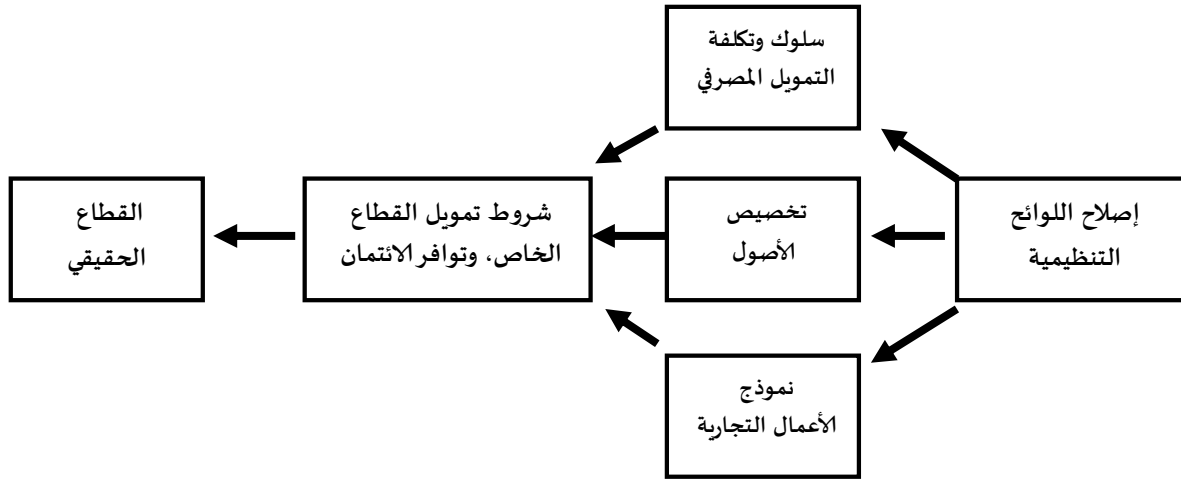
(1) Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, op.cit, pp:27-28

(2) Ibid, p: 10

القروض؛ تخفيض تواريخ استحقاقات القروض؛ تخفيض أو بيع الأصول من غير القروض؛ و، تحويل تركيبة الميزانية العمومية نحو الأصول الأقل مخاطرة.<sup>(1)</sup>

كما قد يزيد تشديد اللوائح التنظيمية على نشاط البنوك تكاليف التمويل في القطاع الخاص، ويقلل من توافر الائتمان، والذي يؤثر على الاقتصاد الحقيقي. إذا تم تشديد اللوائح التنظيمية، ستخفض ربحية البنوك وذلك استجابة لارتفاع تكاليف التمويل والتوسع في الاستثمار في الأصول ذات العوائد المنخفضة. وتتمرر البنوك هذه التكاليف إلى القطاع الخاص من خلال زيادة سعر الفائدة على الإقراض، وهذا ما يؤدي إلى تدهور حالة التمويل في القطاع الخاص. ويوضح الشكل رقم (2) القنوات التي قد يؤثر الإصلاح التنظيمي من خلالها على القطاع الحقيقي عن طريق تغيير سلوك واستراتيجيات البنوك. وفي هذا الإطار، عندما يتم تعديل نسبة رأس المال إلى أعلى، يزيد اتجاه سلوك البنوك لتجنب المخاطر ليس فقط قبل حدوث التعديل ولكن أيضا بعد حدوثه. كما يختلف تأثير صرامة تنظيم رأس المال كثيرا بين الدول، تبعا للزيادة في تكلفة رأس المال ومرونة الطلب على الائتمان نسبة للتغير في أسعار الفائدة على القروض. وتختلف آثار تعزيز التنظيم تختلف باختلاف حجم الأصول، والمنطقة ونماذج الأعمال التجارية.<sup>(2)</sup>

الشكل 7: القنوات التي يؤثر الإصلاح التنظيمي من خلالها على القطاع الحقيقي



Source : Sun Eae Chun et al, *The Impact of Strengthened Basel III Banking Regulation on Lending Spreads : Comparisons across Countries and Business Models*, Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, , March 2012, p:08

<sup>(1)</sup>Sun Eae Chun et al, *The Impact of Strengthened Basel III Banking Regulation on Lending Spreads :Comparisons across Countries and Business Models*, Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, , March 2012, p p:08-09

<sup>(2)</sup>Hazel C. Parcon-Santos - Eufrocino M. Bernabe, Jr , *The Macroeconomic Effects of Basel III Implementation in the Philippines :A Preliminary Assessment*, Bangko Sentral ng Pilipinas, BSP Working Paper Series No. 2012-02, October 2012, Philippines, p p:08-09

مما سبق ذكره، يمكن أن نستنتج أنه من خلال لجوء البنوك للاستراتيجيات -المشار إليها سابقا- خاصة ما تعلق منها بزيادة احتجاز الأرباح، حيث تعيق هذه الاستراتيجية عملية تدوير الأرباح واستخدامها في تمويل الاستثمارات المنتجة، أو إنفاقها على السلع الاستهلاكية من قبل مستحقيها. كما تعمل باقي الاستراتيجيات منها (رفع الفائدة على القروض؛ تخفيض حجم محفظة القروض؛ تشديد اتفاقيات القروض؛ تخفيض تواريخ استحقاقات القروض) على حرمان الشركات المقترضة من الأموال اللازمة لتمويل عمليات الاستثمار والإنتاج. كما اتجه سلوك البنوك لتجنب المخاطر يعد تملصا من مسؤولية تسهيل إدارة المخاطر وتوفير خدمات لتنويع تلك المخاطر. وكل هذه الاستراتيجيات والتي دفع إليها تشديد اللوائح التنظيمية قد تؤثر سلبا على القطاع الخاص الذي سترتفع تكاليف تمويل استثماراته وتنخفض شروطها وكذا يقع نقص في توافر الائتمان، وهذا ينافي قيام البنوك بدورها في عملية التخصيص الأمثل للموارد المالية، ولهذا الأمر تداعيات وتكاليف محتملة على النمو الاقتصادي والتي تشمل: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانتشار البطالة. هذا، ويوجز الشكل رقم (3) الانعكاسات المحتملة الالتزام باتفاقية بازل III لكفاية رأس المال المصرفي على النمو الاقتصادي.

الشكل 8: الانعكاسات المحتملة الالتزام باتفاقية بازل III لكفاية رأس المال المصرفي على النمو الاقتصادي



## الفصل التاسع: حوكمة البنوك

- أولاً: الحوكمة في البنوك (المفهوم ودواعي التطبيق)
- ثانياً: أدوار الأطراف المشاركة في تطبيق نظام حوكمة البنوك
- ثالثاً: متطلبات تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك
- رابعاً: أهمية تطبيق نظام الحوكمة بالنسبة للقطاع المصرفي

تمهيد:

نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية والمصرفية. أصبحت أنشطة البنوك أكثر تعقيدا حيث امتدت إلى مجالات غير مصرفية، وذلك بهدف الحصول على عوائد أخرى في ظل تدني عوائد الأنشطة التقليدية، وإن تم ذلك في ظل التخلي عن قواعد الحيطة والحذر المطلوبة في العمل المصرفي، وهذا ما أدى إلى زيادة مخاطر العمل المصرفي وحدثت أزمات مصرفية ومالية عديدة أدت إلى إفلاس العديد من البنوك. ونظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في أي اقتصاد، أصبح من الضروري اعتماد مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي لضمان أمنه وسلامته وتحقيق الكفاءة في الأداء وإدارة المخاطر بما يكفل تعزيز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني. وسيتم التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بنظام الحوكمة في البنوك فيما يلي:

### أولا: الحوكمة في البنوك (المفهوم ودواعي التطبيق)

سيتم التطرق إلى مفهوم الحوكمة المصرفية ودواعي تطبيقها، وذلك على النحو التالي:

#### 1- مفهوم نظام الحوكمة في البنوك:

تتصل حوكمة الشركات (Corporate Governance) بالطريقة التي تدار بها أعمال البنك، بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية وشكل مخاطرة البنك وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب آمن وسليم من جهة أخرى، وإدارة العمليات اليومية في إطار شكل مخاطرة محدد مع حماية مصالح المودعين وحملة الأسهم الآخرين في الوقت ذاته، وتحدد حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته ومساهميته والأطراف الأخرى المعنية ذات المصلحة.<sup>(1)</sup>

هذا، وتعرف الحوكمة في البنوك بأنها: «عملية مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية، التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبق الحوكمة في القطاع المصرفي سواء على البنوك العامة أو البنوك الخاصة أو المشتركة».<sup>(2)</sup> كما عرفت حوكمة الشركات في البنوك بأنها مجموعة النظم، والهياكل التنظيمية، والمعلومات المستخدمة في تحديد الأساليب السليمة التي يستند إليها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة جميع الاستراتيجيات والعمليات المنفذة من قبل البنك، وتحدد الحوكمة دور ومسئوليات وسلطات وحقوق

(1) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 417-418.

(2) محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الاداري والمالي (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 309.

مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك، كما تحدد الحوكمة أيضًا العلاقة فيما بين الهيئات والشركات التابعة للبنك، بالإضافة إلى العلاقة ما بين المساهمين والبنك والأطراف أصحاب المصالح.<sup>(1)</sup>  
أما لجنة بازل فكان تعريفها لحوكمة البنوك كالآتي:<sup>(2)</sup>

«من منظور الصناعة المصرفية، تتضمن حوكمة الشركات الطريقة التي يتم بها إدارة أعمال وشؤون البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارات العليا، والتي تؤثر في كيفية ما يلي:

- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك؛
- إدارة العمليات اليومية للبنك؛
- كيفية الوفاء بواجب المساءلة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين؛
- كيفية موائمة أنشطة البنك بطريقة آمنة وسليمة، وبما يتفق مع القوانين واللوائح المعمول بها؛
- حماية مصالح المودعين.

ويتضح من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة أن الحوكمة في البنوك تفرض وضع الخطط، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات التي تضمن حسن التنفيذ والعمل في البنك وتنسيق المصالح بين المساهمين ومجالس الإدارة بالإضافة إلى أصحاب المصالح الآخرين، وذلك للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية للبنك والرقابة على أداءه.

## 2- دواعي تطبيق نظام الحوكمة في البنوك:

يعزى تركيز على الحوكمة في البنوك -وذلك مقارنة بالمنشآت الأخرى- إلى الدواعي التالية:

- ☑ أهمية تحقيق والحفاظ على الثقة العامة في القطاع المصرفي، كما أن وجود ضعف في ممارسات الحوكمة يمكن أن يقود الأسواق إلى فقدان الثقة في قدرة البنك على الوصول لإدارة أصوله وخصومه بشكل سليم بما فيه الودائع والتي تؤدي إلى أزمة جلاء سحبها؛
- ☑ عادة ما يكون لدى البنوك إمكانية الحصول على معلومات عن العميل، والتي يمكن أن يساء استخدامها من قبل العاملين لتحقيق مكاسب شخصية؛
- ☑ وجود حالات الغش والاحتيال في البنوك والمنشآت المالية الأخرى سيؤدي إلى فقدان الأموال في الأجل القصير؛<sup>(3)</sup>

(1) محمد طارق يوسف، إرشادات الحوكمة في البنوك طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية، بحث منشور على موقع شركة جرانت ثورنتون: [www.gtgypt.org/.../Banks\\_Governance\\_Guidelines\\_Arabic.pdf](http://www.gtgypt.org/.../Banks_Governance_Guidelines_Arabic.pdf) : 07 P. 17/07/2012

(2) Basel Committee on Banking Supervision, *Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations*, Bank for International Settlements, Switzerland, February 2006, . p : 04 .available at : [www.bis.org/bcbs122](http://www.bis.org/bcbs122).

(3) عبد الله علي أحمد القرشي، دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2010، ص ص: 106-107.

- ✓ يعتبر تطبيق الحوكمة الفعالة أمرا بالغ الأهمية لحسن سير العمل في القطاع المصرفي والاقتصاد ككل. فالبنوك تقوم بدور حاسم في الاقتصاد من خلال التوسط الأموال من المدخرين والمودعين وتقديم الأنشطة التي تدعم المؤسسات والمساعدة على تحريك النمو الاقتصادي. كما تعتبر سلامة وأمن البنوك هي مفتاح الاستقرار المالي، وبالتالي، تعتبر الطريقة التي تديرها هذه البنوك أعمالها، أمر أساسي لصحة الاقتصاد. كما أن يمكن أن يؤدي ضعف الحوكمة في البنوك إلى انتقال المشاكل في القطاع المصرفي والاقتصاد ككل.
- ✓ يهتم المشرفون بالحوكمة بشدة لضرورتها في أمن وسلامة عمليات البنك والتي قد تؤثر سلبا على المخاطر في البنك إذا لم تدار بشكل فعال. وتساهم البنوك المحكومة جيدا في الحفاظ على عملية الإشراف بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، وتكون هناك حاجة أقل للتدخل الرقابي.
- ✓ تسمح الحوكمة السليمة للشركات للمشرفين بزيادة مرونة العمليات الداخلية للبنك. في هذا الصدد، تؤكد الخبرة الإشرافية على أهمية وجود مستويات مناسبة من السلطة والمسؤولية، والمساءلة، والضوابط والتوازنات داخل كل بنك، بما في ذلك الإدارة العليا ولكن أيضا مع مجلس الإدارة وإدارة المخاطر، والامتثال لوظائف التدقيق الداخلي.<sup>(1)</sup>

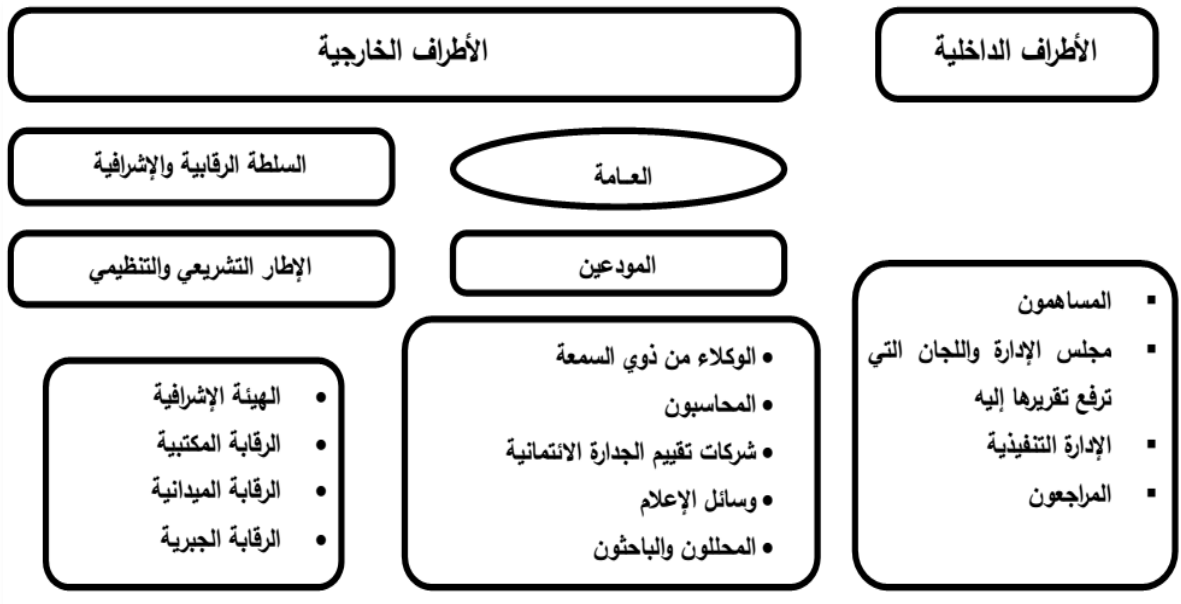
### ثانيا: أدوار الأطراف المشاركة في تطبيق نظام حوكمة البنوك

تعكس حوكمة البنوك مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب الودائع على اختلاف أنواعها ولكن ضمن إطار تنظيمي محدد وهيئات رقابية محددة. وعلى هذا الأساس، ويتطلب تطبيق نظام الحوكمة في البنوك عدة أطراف، والذين يأتي توضيحهم في الشكل التالي:

<sup>(1)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Guidelines : Corporate governance principles for banks**, October 2014, p:03



الشكل 9: الأطراف المشاركة في نظام الحوكمة في البنوك



المصدر: نشرة المعهد المصرفي المصري، مفاهيم عامة، نظام الحوكمة في البنوك، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ebi.gov.eg/arabic/publication.html>، 15/11/2008.

ويعتبر تعاون كل هذه الأطراف ضروري للوصول إلى نتائج، ويأتي تفصيل الأدوار والمسؤوليات المنوطة بهذه الأطراف في عملية حوكمة البنوك كما يلي<sup>(1)</sup>:

#### 1- الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالفاعلين الداخليين

والتي يأتي ذكرها فيما يلي:

- 1) يقوم المساهمون بتوفير رأس المال، ويتمتعون بسلطة قوية وإن كانت محدودة، وهم المسئولين بصفة أساسية عن تعيين وفصل مجالس الإدارات، وتعد موافقتهم ضرورية لإتمام كثير من الصفقات.
- 2) يتطلب تفعيل الحوكمة في أي مؤسسة أن يحقق مجلس الإدارة، والذي يتم اختياره بالانتخاب بين أعضائه، توازنا عاليا وفعالا بين دفع العمل إلى النجاح والسيطرة عليه بحكمة ومن الأهمية بمكان تحقيق التوازن بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس، كما يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بشخصيات قوية في مجالاتهم، بحيث لهم مساهمات بناءة في العمل داخل المجلس وخارجه بما يتمتعون به من خبرة ومهارة وطهارة يد كمتطلبات أساسية لتحسين الأداء من خلال النهوض بأداء البنك وتشجيع الابتكار. كما يترتب على أعضاء مجلس الإدارة التأكد من كفاءة وفعالية إدارة البنك، ومن أن سياسته التي تتم صياغتها وتنفيذها بواسطة الإدارة تتوافر بها الأطر الملائمة للثواب والعقاب، ومن القوائم المالية تعبر عن الأوضاع الفعلية للبنك بشكل دقيق، وتعد

<sup>(1)</sup> نشرة المعهد المصرفي المصري، مفاهيم عامة، نظام الحوكمة في البنوك، ص: 2-4، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ebi.gov.eg/arabic/publication.html>، 15/11/2008.

- دراية أعضاء مجلس الإدارة بحجم ومضمون التشريعات ذات الصلة بعملهم وكذا التطورات التنظيمية أمرا ضروريا للتأكد من تطبيق الإجراءات التي تحمي أموال المودعين والمساهمين ولمساعدة الإدارة على إنجاز عملها لتجنب المخاطر، مع اعتبار ذلك مسؤولية شخصية لأعضاء مجلس الإدارة.
- (3) يكون مجلس الإدارة لجانا لمساعدته على التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل سليم، وتشكل معظم البنوك لجنة تنفيذية وأخرى للتدقيق والمراجعة، حيث تضم اللجنة التنفيذية كبار المديرين برئاسة الرئيس التنفيذي، وتعتبر الجهة الملائمة للتعامل مع الموضوعات المتخصصة التي تؤثر تأثيرا فعالا في استراتيجيات البنك، ولا تدخل في اختصاص أي لجنة أخرى، بينما تعتبر لجنة التدقيق والمراجعة، التي تتمتع بالإتقان والاستقلال، الحليف الأساسي للمراقبين والمشرفين وتعمل بشكل وثيق معهم، ويتولون إعداد التقارير المالية والمراجعة الداخلية كما يحافظون على تطبيق القوانين واللوائح بالإضافة إلى التوجيه الإرشاد. وعلاوة على ذلك، بشكل بعض البنوك لجانا متخصصة أخرى مثل لجنة المرتبات والمكافآت، ولجنة التعيينات، ولجنة إدارة المخاطر.
- (4) تقوم الإدارة التنفيذية من خلال مديرها التنفيذي وفريقها بإدارة الأنشطة اليومية للبنك بما يتلاءم مع السياسات التي يضعها مجلس الإدارة.

## 2- الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالفاعلين الخارجيين

والتي يأتي ذكرها فيما يلي:

- (1) يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني لنظام البنك أمرا هاما وحيويا، إضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي، ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الائتمان بل يقتصر دورها على ضمان سلامة القطاع المصرفي من خلال ضوابط اتفاقيات بازل التالية: (أ) كفاية رأس المال؛ (ب) تركيز القروض؛ (ج) تكوين المخصصات؛ (د) إقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالمنشأة؛ (د) تحصيل المدفوعات المستحقة؛ (هـ) الإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون؛ (و) متطلبات السيولة والاحتياطي؛ بالإضافة إلى (ك) تطبيق الأساليب المتطورة للرقابة المكتبية والميدانية.
- (2) وبالنسبة لدور الجمهور (العامة) فإن الحوكمة السليمة تأخذ في اعتبارها حقوق ذوي المصالح، وعلى المتعاملين في السوق تحمل مسؤولياتهم فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم ولكي يتمكنوا من القيام بهذا الدور فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم، ولكي يتمكنوا من القيام بهذا الدور، فإنهم يحتاجون إلى الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وتقرير التحليل المالي. ويمكن للعامة بالمفهوم الواسع (وسائل الإعلام، المحللين الماليين، الدائنين الثانويين، مكاتب تقييم الجدارة الائتمانية وصناديق تأمين الودائع) أن يقوموا بدور فاعل في إدارة المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن الوكالات الحسنة السمعة يمكن أن تمارس ضغوطا على البنوك للإفصاح عن المعلومات، وتحسين الأداء ومراعاة مصالح الأطراف الخارجية، وقد يصل تأثير هذه الوكالات إلى حد ممارسة الضغوط على الحكومة من خلال تأثيرها على الرأي العام.

وفي الأخير يجب التنبيه على العلاقة بين القواعد الخاصة بنظام الحوكمة والميثاق الأخلاقي: حيث يحتاج التطبيق الجيد للحوكمة إلى المحافظة على القواعد الخاصة بتحسين مدى دقة وشفافية التقارير والتشديد على أهمية المعايير الخاصة بأخلاقيات المنشأة وتشمل أهداف الميثاق الأخلاقي، للبنوك معايير للممارسة المصرفية الجيدة وزيادة درجة الشفافية والانفتاح وتعزيز مستوى الثقة ودعم أسس المنافسة الصحيحة وضمن احترام حقوق العملاء والمساهمين، والتأكيد على أهمية السلوك الأخلاقي للموظفين الذي يخلو من الاعتبارات الشخصية.

### ثالثاً: متطلبات تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك

في هذا الصدد، وحسب المبادئ الصادرة عن لجنة بازل، لا بد من توافر متطلبات لتعزيز تطبيق حوكمة الشركات في البنوك، والتي يمكن أن تتوافر من خلال توزيع السلطات والمسؤوليات التي يتم من خلالها تنفيذ عمل ونشاط البنك من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك كيفية:

- (1) تحديد إستراتيجية البنك والأهداف.
- (2) اختيار والإشراف على الموظفين.
- (3) تشغيل الأعمال التجارية للبنك على أساس يوماً بعد يوم.
- (4) حماية مصالح المودعين.
- (5) تلبية التزامات المساهمين، وتأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح الأخرى المعترف بها.
- (6) مواءمة ثقافة الشركات والأنشطة التجارية والسلوك مع توقعات بأن البنك سوف يعمل بطريقة آمنة وسليمة، مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.
- (7) إنشاء وظائف التحكم في العمليات والأنشطة.<sup>(1)</sup>
- (8) إنشاء وظيفة إدارة مخاطر مالية قوية (مستقلة عن خطوط الأعمال)، نظم رقابة داخلية كافية (بما في ذلك وظائف التدقيق الداخلي والخارجي) وتصميم عملية وظيفية مع الضوابط والتوازنات الضرورية.
- (9) تحديد القيم المؤسسية، قواعد سلوك وغيرها من معايير السلوك المناسب ونظم فعالة مستخدمة في ضمان الالتزام، ويشمل ذلك مراقبة خاصة لتعرض البنك للمخاطرة حيث يتوقع أن يظهر تعارض في المصالح (مثل العلاقات مع الأطراف التابعة).
- (10) حوافز مالية وإدارية على التصرف بشكل مناسب يقدم للإدارة ومجلس الإدارة والموظفين وتشمل التعويض والترقية والجزاءات (ينبغي أن ينسق التعويض مع أهداف البنك وأهدافه وقيمه والأخلاقية).

<sup>(1)</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Guidelines : Corporate governance principles for banks**, op. cit, p:03

(11) الشفافية والمعلومات المناسبة داخليا وإلى الجمهور. (1)

### رابعاً: أهمية تطبيق نظام الحوكمة بالنسبة للقطاع المصرفي

تعتبر الحوكمة نظام لإدارة البنوك، وإحكام الرقابة عليها، بما يحقق الأهداف، ويتيح لها استمرار التواصل مع مصادر تمويلها. هذا، وستتطرق إلى أهمية الحوكمة في البنوك فيما يلي:

#### 1- تعزيز الدور التمويلي للقطاع المصرفي وتحقيق استقراره المالي

يؤدي القطاع المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد بوصفه وسيطاً مالياً بين وحدات العجز المالي ووحدات الفائض المالي، حيث يقوم بتعبئة المدخرات وتحويلها نحو تمويل الاستثمارات، وهذا ما يطرح قضية ضرورة توافر استقرار المنظومة المصرفية لتحقيق كفاءة البنوك فيما يتعلق بأداء أدوارها اتجاه الاقتصاد الوطني، وهذا ما يسمح به إرساء قواعد الحوكمة داخل القطاع المصرفي. وفي نفس السياق، تلعب تمارس البنوك وظيفة منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الاقتصادية، وتقديم الخدمات الأساسية لعدد كبير من العملاء، وتوفير السيولة المصرفية في ظل ظروف السوق الصعبة. كما تقوم البنوك بتجميع المدخرات وتوظيفها، والتي تعد من مصادر التمويل الرئيسية للشركات، حيث لن يكون هناك نمو اقتصادي بدون تراكم رأسمالي مصدره المدخرات المالية. وبالتالي تتحمل البنوك عديد من الالتزامات والمخاطر التي من الممكن أن تتسبب في أزمات، كما يؤثر سلوك هذه البنوك على نتائج استثمار المدخرات. ولذلك فإن انهيار أي بنك يدمر أصول المودعين لديه وليس فقط بالنسبة للمساهمين وقد يتطلب الأمر عملية إنقاذ باهظة التكلفة تقوم بها السلطات النقدية (2).

كما قد يؤدي فشل البنوك في أداء وظائفها إلى تأثيرات سلبية خطيرة على الاقتصاد وعلى المتعاملين مع البنك، وعلى بقية البنوك الأخرى (المخاطر النظامية) (3). وهكذا، فإنه من الأهمية بما كان الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي لما لهذه القضية من الجوانب الإيجابية الخارجية. فالبنوك تعد المؤسسات الرئيسية التي تحافظ على نظام المدفوعات لأي اقتصاد والذي يعد ضرورياً لاستقرار النظام المالي والذي بدوره له آثار خارجية عميقة على الاقتصاد ككل. فشل البنك قد يؤدي إلى اهتزاز الثقة العامة بالنظام المصرفي ويمتد إلى البنوك التي لديها ملاءة جيدة، مما يؤدي إلى تأثير كبير على الاقتصاد. لذا تبدي الحكومات اهتمام خاص باستقرار القطاع المصرفي (4).

وبناء على ما ورد ذكره في الفقرتين السابقتين، يتعين على البنوك تحقيق التوازن الدقيق والحساس في المحافظة على استقرار النظام المالي على الرغم من زيادة تعرض هذا الأخير للمخاطر

(1) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، ص: 417-418.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص: 185-186.

(3) حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص: 47.

(4) عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق، ص: 108.

المرتفعة. وبوصف البنوك أحد مكونات الهامة للنظام المالي، فإنه يتعين عليها أن يكون لديها هيكل خاصة بالحوكمة ومعايير صارمة للتقارير، والتي تعد ضرورة حتمية من أجل التطبيق الجيد للحوكمة، حيث يتطلب هذا الأخير المحافظة على دقة وشفافية التقارير المالية والتشديد على أهمية تطبيق المعايير الخاصة بأخلاقيات المنشأة. وفي ظل تعقد وتشعب عمليات البنوك أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، وباتت سلامة القطاع المصرفي وأمن وسلامة عملياته تتطلب ضرورة الاهتمام المسبق والمشاركة المباشرة للمساهمين في ومن يمثلونهم في مجالس إدارة البنوك<sup>(1)</sup>. وهذا ما يتيح ممارسة وظيفة الحوكمة والتي تتطلب توافر آليات لحوكمة البنوك قادرة على تأمين سبل الاستقرار المالي لإدارات البنوك، وتوفير شبكات الأمان المالية وخطط وسياسات وبرامج لتأمين الودائع<sup>(2)</sup>. ومن ثم يصبح نظام الحوكمة الجيد أحد الدعائم الأساسية لإنعاش أي مؤسسة واستمرار نجاحها على المدى الطويل، ويعتمد نجاح هذا النظام - بصورة كبيرة - على مهارات وخبرات ومعرفة القائمين على إدارة المؤسسة المصرفية<sup>(3)</sup>.

## 2- زيادة فاعلية السياسة الاقراضية

تكمن أهمية القطاع المصرفي في منحه للائتمان والسيولة اللازمة لتمويل العمليات الاستثمارية للشركات، ويعمل تبني مبادئ الحوكمة على تعزيز الممارسات السليمة المتعلقة باتخاذ قرار منح الائتمان وهو المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مفاهيم الحوكمة بحيث يكون توفر ممارسات سليمة للحوكمة عاملاً فاعلاً من خلال: (أ) اعتبار الحوكمة أحد أركان القرار الائتماني الأمر الذي يدفع المقترضين إلى الاهتمام بتبني الممارسات السليمة للحوكمة لتسهيل الحصول على الائتمان؛ (ب) أن تتضمن أسعار الفوائد الممنوحة للعملاء مرونة ملموسة تجاه التزام العملاء بالممارسات السليمة للحوكمة بحيث يقتنع العملاء بجدوى الحوكمة ودورها في تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة. كما أن دور الحوكمة في زيادة فاعلية السياسة الاقراضية يتجسد فيما يلي:<sup>(4)</sup>

1) تحديد القائمين على عملية الائتمان: يجب أن يحدد من هم المشاركون في إنشاء الائتمان وتقييمه والإشراف عليه وعمليات رصد مخاطر الائتمان بصفة محددة وكذلك نجد من المهم تحديد عددهم ومستوياتهم وعمرهم وخبراتهم والمسؤوليات المحددة كل هذا يجب تحليله بالنسبة للسياسات والإجراءات مع مراجعة جميع البرامج التدريبية القائمة لأفراد الائتمان البنك.

(1) صلاح الدين حسن السيبي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، مرجع سابق، ص ص: 186-187.

(2) حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص: 47.

(3) صلاح الدين حسن السيبي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، مرجع سابق، ص: 186.

(4) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري- دراسة مقارنة-، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص: 296 - 300.

- (2) نوع القروض: على البنوك أن تحدد سياسات الإقراض وكذلك أنواع القروض وأدوات الائتمان الأخرى التي ينوي البنك عرضها على العملاء، مع توفير توجيهات قروض معينة وكذلك يجب على البنك أن يقدم القرارات حول أنواع أدوات الائتمان المبنية على خبرة الكوادر القائمة بعملية الإقراض وكذلك هيكل الودائع للبنك وطلب الائتمان المتوقع ونوع الائتمان الذي ترتب عليه خسارة غير عادية يجب أن يكون تحت السيطرة ورقابة الإدارة العليا أو يتم تجنبه تماما.
- (3) سلطة منح القرض: تختلف سلطة منح القرض غالبا في البنوك الكبيرة عن البنوك الصغيرة فنجد في هذه الأخيرة تكون مركزية بصفة أساسية، وذلك حتى يمكن تجنب التأخيرات في عملية الإقراض أما في البنوك الكبيرة فنجد أنها تتجه إلى اللامركزية وفقا للمنطقة الجغرافية أو منتجات الإقراض أو أنواع العملاء أو الثلاثة مع بعض ويجب أن تضع سياسة الائتمان حدودا لكل من مسؤولي الائتمان.
- (4) الإفصاح في القوائم المالية: من أهم الإيضاحات التي يقوم بها البنك عند إعداد القوائم المالية هي أن يقر البنك بالقرض سواء أصليا أو مشتري في الميزانية ويحدث هذا عندما يصير البنك طرفا في احتياطات تعاقدية بالنسبة للقرض وينبغي أن يقوم البنك بإظهار القرض بالتكلفة.

### 3- زيادة فاعلية السياسة الاقراضية

- تكمّن علاقة الحوكمة بإدارة المخاطر من خلال مسؤولية مجلس الإدارة في جانب إدارة المخاطر وتمثل هذه المسؤوليات فيما يلي: (1)
- (1) التعامل مع المخاطر الاستراتيجية وهي المخاطر التي تؤثر في السياسات الأساسية ولا يمكن تفويض التعامل معها للجنة المراجعة، وهي تتطلب النظر فيها وتقديرها بصفة منتظمة على سبيل المثال، هل البنك موجود في الأسواق الصحيحة؟ هل منتجاتها وخدماتها ملائمة ومنافسة؟ وما هي التهديدات التي يمثلها وجود منافسون؟ وما هي نقاط الضعف التي يجب معالجتها؟ وهذا النوع من التحليلات يطلق عليها تحليل SWOT أو تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.
- (2) التأكد من كفاية النظام الموجود للتعامل مع المخاطر الأخرى كافة، وأن كل نوع من أنواع المخاطر تقع تحت مسؤولية مدير بعينه أو لجنة بعينها (أي استحداث قطاعات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تعرض لها أعمال البنك على تنوعها وذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف الهامة نذكر منها: تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك، والمساعدة في اتخاذ قرارات التسعير وتطوير إدارة المحافظ المالية والعمل على تنوع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية وأخيرا مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفق مقترحات بازل)، ولا بد أن يدرك مجلس الإدارة أن بعض المخاطر تظل موجودة دائما وتسمى بالمخاطر الباقية ويجب على مجلس الإدارة قبولها وتحديدها.

(1) حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص: 114-115.

3) وضع الهياكل والعمليات اللازمة لمنح التسهيلات الائتمانية والإشراف عليها والنظر في الطلبات التي لا يمكن التعامل معها بموجب تفويض السلطات، وتحدد مسؤوليات مجلس الإدارة في وضع سياسات ائتمانية واضحة وسليمة، ووضع قواعد لضمان سلامة القرار الائتماني وقواعد لرقابة الجودة للعملية الائتمانية وأخرى لتسيير استيفاء البنوك لحقوقها.

#### 4- تعزيز الأداء المالي

تعزز الحوكمة الأداء المالي للبنك من خلال مجموعة من الضوابط وهي كالآتي:<sup>(1)</sup>

- 1) التأكد من استلام تقارير دورية حول الوضع المالي للبنك وكفاءته في الأداء بشكل واضح ومناسب وضمن المهل الزمنية التي تتناسب مع طبيعة العمل.
- 2) مراقبة تطور عمل البنك في سبيل تحقيق أهدافه.
- 3) التأكد من ضبط العمليات بشكل سليم ومن وجود سياسة تفسح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة بحيث يتم الإفصاح عن المخاطر المحتملة.
- 4) التأكد من وجود أنظمة متطورة لأخذ القرارات وضبطها بحيث يتم التحقق من فعاليتها وكفاءتها وإعداد تقارير عن هذه الفحوصات بشكل دوري.
- 5) التأكد من وجود نظام ضبط داخلي ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع الحفاظ على حق رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع لجنة التدقيق الداخلي في كافة الأوقات.
- 6) استلام تقارير مدققين الحسابات والإدارة ولجنة التدقيق عن الانتهاكات والمخالفات القانونية ومخالفات الأنظمة وتعليمات الرقابة والتأكد من أن الإدارة تأخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها.
- 7) التأكد من أن الإدارة تأخذ بعين الاعتبار كافة معايير الأمان وتستند في تخطيط وتطبيق هذه المعايير على أداء خبراء متخصصين في شؤون وضع معايير الأمان وتصميم إجراءاته وأنظمتها بحيث تتم تغطية كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأصول الملموسة والتقنية المتعلقة بعمليات البنك.
- 8) وضع أنظمة مكتوبة حول الاستثمارات وطلب تقارير منتظمة حولها بشكل مستمر.
- 9) التأكد من فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب عمليات الاحتيال والتعامل مع أي مخالفة بشكل حذر.
- 10) التأكد من العمليات الخارجية ومراقبتها وضبطها بشكل مستمر.

هذا، ويوجز الشكل رقم (10) الآثار المحتملة لتبني استراتيجية الحوكمة في البنوك.

<sup>(1)</sup> فؤاد شاكر، الحوكمة الجيدة في المصارف في إطار مقررات لجنة بازل (مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 297، أوت 2005، ص: 120.

## الشكل 10: الآثار المحتملة لتبني استراتيجية الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي

## تبني إستراتيجية حوكمة البنوك

- 1) تعزيز الدور التمويلي للجهاز المصرفي وتحقيق استقراره المالي، وذلك بالاستناد إلى:
  - ✓ الحرص على تعزيز كفاءة التمويل، أي الحرص على توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، حيث يمكن للبنوك فرض الرقابة على الشركات المقترضة لضمان استرداد الأموال المقترضة وتقييم الوضع المالي للشركات، وحثها مجلس إدارة هذه الشركات والمساهمين على تعظيم قيمة المنشأة.
  - ✓ تعزيز استقرار المالي للجهاز المصرفي من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح في القوائم المالية ومعالجة حالات الغش والتلاعب بالبيانات المالية.
- 2) تعزيز إدارة المخاطر، وذلك بالاستناد إلى:
  - ✓ حيازة معلومات داخلية حول العلاقة المصرفية مع المقترضين من الشركات؛
  - ✓ رسم إستراتيجية دقيقة لإدارة المخاطر بما تشمله من التعريف الدقيق للمخاطر وأنواعها وكيفية التحوط لها. وبما يتطلبه ذلك من تحديد لمسؤوليات مجلي الإدارة.
- 3) تعزيز الأداء المالي للبنوك، وذلك بالاستناد إلى:
  - ☑ التأكد من استلام تقارير دورية حول الوضع المالي للبنك وكفاءته في الأداء بشكل واضح ومناسب ومراقبة تطور عمله في سبيل تحقيق الأهداف؛
  - ☑ التأكد من ضبط العمليات بشكل سليم ومن وجود سياسة تفسح المجال أمام المحاسبة والمساءلة والإدارة بحيث يتم الإفصاح عن المخاطر المحتملة؛
  - ☑ التأكد من وجود أنظمة متطورة لأخذ القرارات وضبطها بحيث يتم التحقق من فعاليتها وكفاءتها وإعداد تقارير عن هذه الفحوصات بشكل دوري؛
  - ☑ التأكد من وجود نظام ضبط داخلي ذو كفاءة عالية يؤدي إلى رفع التقارير إلى المدير التنفيذي مع الحفاظ على حق رئيس مجلس الإدارة بالتواصل مع لجنة التدقيق الداخلي في كافة الأوقات؛
  - ☑ استلام تقارير مدققين الحسابات والإدارة ولجنة التدقيق عن الانتهاكات والمخالفات القانونية ومخالفات الأنظمة وتعليمات الرقابة والتأكد من أن الإدارة تأخذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها؛
  - ☑ التأكد من أن الإدارة تأخذ بعين الاعتبار كافة معايير الأمان وتستند في تخطيط وتطبيق هذه المعايير على أداء خبراء متخصصين في شؤون وضع معايير الأمان وتصميم إجراءاته وأنظمتها بحيث تتم تغطية كافة الجوانب المتعلقة بحماية الأصول الملموسة والتقنية المتعلقة بعمليات البنك؛
  - ☑ وضع أنظمة مكتوبة حول الاستثمارات وطلب تقارير منتظمة حولها بشكل مستمر؛
  - ☑ التأكد من فرض الأنظمة المكتوبة لتجنب عمليات الاحتيال والتعامل مع أي مخالفة بشكل حذر؛
  - ☑ التأكد من العمليات الخارجية ومراقبتها وضبطها بشكل مستمر.

المصدر: من إعداد الباحثين



## الفصل العاشر: التسويق البنكي

أولاً: خصائص ومميزات الخدمات المصرفية

ثانياً: مفهوم تسويق الخدمات المصرفية وأهم أهدافه

ثالثاً: خصائص التسويق المصرفي وأهمية وجود إدارة تسويقية

رابعاً: المزيج التسويقي للخدمات المصرفية

## تمهيد

أضحى تطبيق المفاهيم الحديثة للتسويق المصرفي أمرا ملحا ووسيلة هامة في سبيل الرفع من مستوى خدمات البنوك واكتسابها لقدرات تنافسية، كما أنه أحد متطلبات التغيير المطلوب في مقابل التحديات التي يفرضها التحديث بل وأحد محاور عمليات التجديد بداخلها، وبالرغم من حداثة التسويق المصرفي فقد ازداد دوره في تحقيق أهداف البنك وتحقيق مقومات بقائه واستمراره.

## أولا: خصائص ومميزات الخدمات المصرفية

## 1. تعريف الخدمات وأهم خصائصها

للخدمات خصوصيتها التي تجعلها مميزة في مجال تقديمها أو تسويقها، ولقد أعطيت للخدمات عدة تعاريف منها:<sup>1</sup>

- هي تلك الأنشطة والفعاليات غير الملموسة، التي تهدف إلى إشباع حاجات المستهلك مقابل دفع المال من دون أن تقتزن هذه الخدمات مع بيع سلع.
  - يعرفها Yves le Golvan بأنها "كل نشاط يحقق رضا المستفيد منها بدون تحويل ملكية".
  - عبارة عن أنشطة أو أداء يقدم من طرف الى آخر وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة ولا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء كما أن تقديم الخدمة قد يكون مرتبطا أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس.
  - عرفها كل من Ph. Kotler. B. Dubois بأنها "كل نشاط يخضع للتبادل غير ملموس والذي لا ينتج عنه انتقال للملكية ويمكن أن تكون الخدمة مرتبطة أولا بمنتج مادي".
- وللخدمات خصائص تميزها عن السلع المادية، حيث يجمع عدد كبير من الكتاب و المفكرين في مجال التسويق على خصائص الخدمات فكل من Thill و Bovée و Etzel و Balachandran و Andrew يعددون خصائص الخدمات على النحو التالي:<sup>2</sup>
- غير ملموسة: الخدمات ليس لها وجود مادي، ولا يمكن الحكم على الخدمة دون تجربتها، فالخدمة لا يمكن إدراكها أو رؤيتها أو تلمسها أو تذوقها أو فحصها قبل الحصول عليها.
  - عدم القابلية للتخزين: الخدمة تنتج وتستهلك في نفس اللحظة التي يتقدم فيها العميل لطلبها وبالتالي لا يمكن إنتاج الخدمة مقدما وتخزينها.

<sup>1</sup> قريد عمر، دور الأنشطة التسويقية المتكاملة في تطوير خدمات المؤسسات المصرفية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة بسكرة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2003-2004، ص. 65.

<sup>2</sup> بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص. 230-231.

- الخدمة غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى: الخدمة تنتج وتستهلك في نفس اللحظة التي يتقدم فيها العميل أمام مقدم الخدمة، وبالتالي إذا ظهرت عيوب في الخدمة المقدمة لا يمكن استدعاؤها مرة أخرى وإصلاح ما شابهها من عيوب و يبقى الاعتذار للزبون ومحاولة إرضائه السبيل الوحيد، لذلك تولي المؤسسات الخدمية أهمية كبيرة لتدريب وتكوين العنصر البشري.
- لا يمكن إنتاج عينات من الخدمة: يقوم موظف البنك بإنتاج وتقديم الخدمة وذلك بالتفاعل مع طالب الخدمة، وتختلف طريقة أداء الموظف ودرجة تفاعله مع الزبون من زبون لآخر، وبالتالي لا يمكن تحديد نمط معين لأداء الخدمة وإنتاج عينات نموذجية تطبق في جميع الحالات ومع كل الزبائن.
- الناحية الشخصية للخدمة: هناك ترابط كبير بين إنتاج واستهلاك الخدمة، فالانتفاع بالخدمة يتطلب وجود المنتفع أو العميل أثناء إنتاجها وتقديمها من طرف مقدم الخدمة كموظف الشباك في البنك أو الطبيب في المستشفى، بعكس السلع المادية التي تنتج في مكان ثم تباع في مكان آخر حيث لا يرى المستهلك أي خطوة من خطوات الإنتاج أو من يقوم بذلك.
- الانتشار الجغرافي: ليس هناك حدود جغرافية لطلب الخدمات فهناك الطلب المحلي موزع على أماكن جغرافية متفرقة داخل البلد، وهناك طلب خارجي، وعلى هذا فإن كافة الخدمات على اختلاف أنواعها يجب تقديمها للعميل حيث يطلبها وفي أقرب مكان يناسبه.
- درجة نظام تقديم الخدمة: تتطلب طبيعة الخدمة توفر درجة عالية من الخصوصية في التعامل مع الزبائن، وهذه الخاصية تفرض على الإدارة أن تكون قناة التوزيع مباشرة وقصيرة ولا مجال هنا للوسطاء في توزيع الكثير من الخدمات.

## 2. خصائص الخدمات المصرفية

- تنطبق الخصائص السابقة على الخدمات المصرفية بالرغم من وجود وجهات نظر متباينة حول الخصائص المميزة للخدمات المصرفية نظرا لطبيعة وخصوصية النشاط المصرفي من جهة، ومن جهة ثانية نظرا لخصوصية وحساسية الخدمات المصرفية وتنوعها وتطورها.
- ومن بين أهم خصائص الخدمات المصرفية ما يلي:<sup>1</sup>
- الخدمات المصرفية غير ملموسة وبالتالي لا يمكن إنتاجها مقدما وتخزينها، فهي تنتج وتستهلك في نفس اللحظة التي يتقدم فيها العميل لطلبها.
  - الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال عند تقديمها.

<sup>1</sup> بریش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، ص 232-233.

- الخدمات المصرفية ليست محمية ببراءة اختراع وكل خدمة جديدة يوجد بها بنك ما يمكن لبنك آخر تقديمها.
- جودة الخدمة المصرفية غير قابلة للفحص قبل تقديمها من طرف موظف البنك إلى الزبون.
- تعتمد الخدمة المصرفية في تقديمها على التسويق الشخصي وعلى مهارة وكفاءة مقدم الخدمة.
- الخدمات المصرفية غير قابلة للاستدعاء مرة ثانية في حالة وجود عيوب أو أخطاء عند تقديمها.
- تقديم الخدمات المصرفية لا يأخذ شكلاً نمطياً محددًا حيث تختلف طريقة تقديم الخدمة ودرجة تفاعل موظف البنك من زبون لآخر.

### 3. العناصر المميزة للخدمات المصرفية

- للخدمات المصرفية مواصفات تميزها عن بقية الخدمات الأخرى تتمثل في الآتي:<sup>1</sup>
- تشابه ما تقدمه البنوك من خدمات: تشترك أغلب البنوك في خدماتها، الأمر الذي يدفع كل بنك إلى محاولة التميز عن المنافسين بمستوى خدمات تتصف بالجودة العالية.
- تعدد وتنوع الخدمات المقدمة: يقدم البنك الواحد تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية وكل خدمة لها خصوصياتها ولكل خدمة عملاء ذوي خصائص وطلبات معينة.
- شدة المنافسة بين البنوك: تمارس البنوك نشاطها وأعمالها في بيئة متغيرة تمتاز بدرجة عالية من المنافسة سواء بين البنوك فيما بينها، أو حتى مع مؤسسات أخرى مالية وغير مالية.
- أهمية عنصر الثقة في البنك: عجز البنك عن تحقيق الإيرادات والأرباح المناسبة أو خسارته في أحد العمليات المالية قد يؤدي إلى اهتزاز صورة البنك ونقص الثقة لدى الزبائن.
- الاعتماد على التوزيع المباشر: لا يستطيع البنك إنتاج الخدمة مركزياً ثم توزيعها بواسطة قنوات توزيع كما هو الحال بالنسبة للسلع المادية ولكن البنك يقدم خدماته مباشرة عن طريق فروع المنتشرة لتلبية رغبات الزبائن ويكون قريباً منهم.

### ثانياً: مفهوم تسويق الخدمات المصرفية وأهم أهدافه

يعرف Philip Kotler et Bernard Dubois التسويق على أنه آلية اقتصادية واجتماعية تمكن الأفراد والجماعات من إشباع حاجاتهم ورغباتهم بواسطة خلق أو تبادل المنتجات وحاجات أخرى ذات قيمة بالنسبة للغير"، ويعرفان التسويق أيضاً بأنه "يشتمل على تخطيط، إنتاج، تسعير، ترويج، وتوزيع أفكار أو سلع أو خدمات من أجل تبادل يحقق الإرضاء المتبادل بين المنظمات والأفراد".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، ص 233-234.

<sup>2</sup> قريد عمر، مرجع سابق، ص 48.

## 1. مفهوم تسويق الخدمات المصرفية

جاء تسويق الخدمات متأخرا عن تسويق المنتجات ذات الاستهلاك الواسع. ويمكن تعريفه بأنه يشمل جميع الأنشطة التي من خلالها تلبى حاجات الأفراد والأسواق، وهذا بدون عرض منتجات مادية ملموسة.<sup>1</sup>

ومن أشهر المفكرين الذين تطرقوا إلى تعريف التسويق المصرفي هو P.Kotler الذي أعتبر أن التسويق المصرفي هو مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تجرى في إطار إداري محدد، وتقوم على توجيه انسياب خدمات البنك بكفاءة وملائمة لتحقيق الإشباع للمتعاملين من خلال عملية مبادلة تحقق أهداف البنك، وذلك في حدود توجهات المجتمع.<sup>2</sup>

أما Denek Vandev Weyer الرئيس الأسبق لبنك Barclays الذي يعتبر أول من قدم تعريفاً للتسويق المصرفي في منتصف الستينات على أنه ذلك النشاط الإداري الخاص بانسياب الخدمات المصرفية إلى العملاء الحاليين والمستهدفين، كما يعني التعرف على أكثر الأسواق تحقياً لأهداف البنك في الحاضر والمستقبل، وكذلك تقييم احتياجات العملاء في الحاضر والمستقبل وما يتطلبه ذلك من تحديد الأهداف التجارية ووضع الخطط لتحقيقها، وأخيراً توفير الخدمات اللازمة لتنفيذ هذه الخطط بالإضافة إلى ضرورة القدرة على التكيف مع طبيعة السوق المصرفية.<sup>3</sup>

كما يعرف التسويق المصرفي على أنه ذلك النشاط الذي يشمل كافة الجهود التي تؤدي في البنك، التي تكفل تدفق الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها البنك إلى العميل سواء اقراضاً أو اقتراضاً، وخدمات بنكية متنوعة، ويعمل التسويق على إشباع رغبات واحتياجات ودوافع العميل بشكل مستمر يكفل رضاه على البنك واستمرار تعامله معه.<sup>4</sup>

## 2. أهداف التسويق المصرفي ومقومات نجاحه في البنوك

يهدف التسويق المصرفي إلى ابتكار وأداء الخدمات وإيصالها نحو العملاء عن طريق منافذ مناسبة باستخدام وسائل الترويج المتاحة، قصد إرضاء العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:<sup>5</sup>

## (1) تحسين سمعة البنك وذلك من خلال:

- تحسين مستوى الخدمات المصرفية وتوسيع قاعدتها.

<sup>1</sup> قريد عمر، مرجع سابق، ص. 69.

<sup>2</sup> زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005/2004، ص. 8.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص. 9.

<sup>4</sup> براي الهادي، بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المديّة، العدد 2، جانفي 2014، ص. 154.

<sup>5</sup> زيدان محمد، مرجع سابق، ص. 12-13.

- تطوير أساليب أداء وتقديم الخدمات المصرفية نحو العملاء المصرفيين.
- رفع الوعي المصرفي خصوصاً لدى موظفي البنك.
- (2) تحقيق الأهداف المالية المتمثلة في أهداف السيولة، الربحية والأمان مع تحقيق نمو موارد البنك.
- (3) أهداف توظيف الأموال عن طريق:
  - زيادة حجم القروض والسلفيات.
  - زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية.
- (4) أهداف الابتكار والتجديد من خلال:
  - ابتكار خدمات مصرفية جديدة تستجيب لرغبات العملاء.
  - تطوير الخدمات المصرفية الموجودة وتغيير أنماط تقديمها للعملاء.
- (5) أهداف كفاءة وفعالية الجهاز الإداري وذلك عن طريق:
  - تدريب الإطارات القائمة على الجهاز التسويقي بالبنك وتنمية قدراتهم في التعامل مع العملاء.
  - خلق روح الانسجام بينهم، وتشجيع روح المبادرة في أداء الخدمات في الوقت والمكان المناسبين.

كما تظهر أهمية التسويق في البنوك في تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:<sup>1</sup>

- التنبؤ بحجم الخدمات المصرفية في المستقبل وتحديد الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في نشاط البنك.
- إمداد إدارة البنك ببحوث تسويقية منتظمة تحدد مركز البنك في السوق بالنسبة لكل خدمة، كما تحدد نوعية عملاء البنك وميولهم ومواصفاتهم وعوامل تفضيلهم للبنك دون سواه.
- رسم سياسة المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه وتحديد وقت تقديمها وأسلوب ذلك.
- تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الحالية التي يقدمها البنك.
- دراسة الانتشار الجغرافي لوكالات البنك في السوق المصرفية والتخطيط لفتح وكالات مصرفية جديدة ومتابعة نشاط الوكالات القائمة.
- دراسة المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك المنافسة والتعرف على حجم نشاطاتها والوسائل المستخدمة في جذب العملاء للاستفادة من ذلك في وضع سياستها وتحديد خط المنتجات والخدمات المصرفية المراد عرضها في السوق قصد استمالة العملاء.
- الاشتراك في إعداد الحملات الترويجية لنشاط البنك ووضع برنامج نشر المفهوم التسويقي بين المستويات الإدارية في البنك سواء كان ذلك في شكل محاضرات أو ندوات أو حلقات بحث ودراسة.

<sup>1</sup> زيدان محمد، مرجع سابق، ص. 13.

## ثالثاً: خصائص التسويق المصرفي وأهمية وجود إدارة تسويقية

## 1- خصائص التسويق المصرفي

للتسويق المصرفي عدد من الخصائص التي تميزه عن تسويق المؤسسات الصناعية والتجارية، أهمها ما يلي:<sup>1</sup>

- تعتبر النقود المادة الأولية للتسويق المصرفي، مع ما تتميز به من مواصفات.
- تؤثر اللوائح والقوانين والتشريعات الحكومية في المؤسسات المالية والمصرفية، في تقديم عروضها وتحديد أسعارها.
- تعدد أنواع الأفراد الذين يتعاملون مع البنك من موردين وهم مدخرين وزبائن وكذا مستثمرين ومستهلكين الذين يجمعون ما بين الصفتين (عدم التفرقة في تسمية الزبون).
- احتكار كل مؤسسة بنكية لشبكة خاصة بها.
- الدورة التوزيعية للخدمات البنكية تكون وحدوية أي من المدخر إلى البنك ومنه إلى المستثمر أو المستهلكين.
- الوكالات البنكية تكون قريبة من الزبائن أما مراكز القرارات البنكية تكون بعيدة عن انشغالهم وتطلعاتهم.
- المنافسة غير كاملة لوجود قوانين تحدد القدرات المختلفة.
- وجود تعامل دائم مع الزبون وعلاقة مستمرة بينه وبين المصرفي.
- أماكن الإنتاج هي نفسها أماكن التوزيع والتي تتمثل في نقاط بيع الخدمة البنكية وهي وكالات وفروع البنك.
- أهمية عملية تقسيم السوق في البنك (مؤسسة كبيرة، مؤسسة متوسطة مؤسسة صغيرة).
- ازدواجية العلاقة بنك/ سوق (سوق الاستعمالات، سوق الموارد تفاعل هذين السوقين)
- فكرة المخاطرة قوية في النشاط البنكي مما يصعب من عملية التجديد.
- يستعمل التسويق في البنوك من جهة لجذب الودائع والمدخرات (كمادة أولية) ومن جهة لتقديم القروض ومنح الخدمات البنكية كمنتجات.
- محاولة التجسيد المادي من خلال عمليات الإشهار لخدمات البنوك مثل الاستماع، الاستشارة، الحيوية، العصرية، القوة الأمان في الخدمة البنكية.

<sup>1</sup> ربي كريمة، تسويق الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-الواقعي والتحديات-، مرجع سابق، ص ص. 367-368.

## 2- أهمية وجود إدارة تسويقية على مستوى البنوك

إن وجود إدارة تسويقية بالبنك يعد ضرورة ملحة في الوقت الراهن ويتيح للبنك أداء المهام

التالية:<sup>1</sup>

- القيام ببحوث السوق المصرفي وجمع المعلومات في هذا المجال.
- تطوير وتنمية المنتجات والخدمات المصرفية.
- الاتصالات التسويقية بما تشمله من دعاية وإعلان.
- وضع خطط لمبيعات فروع البنك مع مراعاة البيئة المصرفية للبنك.
- التدريب المستمر لموظفي البنك وخاصة هؤلاء الذين لهم اتصال مباشر مع العملاء.
- التنسيق مع الإدارات الأخرى بالبنك لرفع فعالية وكفاءة الأداء.

## رابعاً: المزيج التسويقي للخدمات المصرفية

تعتمد الأنشطة التسويقية المتكاملة على بعضها البعض بغرض أداء الوظيفة التسويقية على النحو المخطط لها، حيث يتوقف نجاح البنك على تحديد المزيج التسويقي المناسب لإحداث التأثير المطلوب في السوق المصرفي، فالبنوك التجارية تقدم العديد من الخدمات وتحصل في مقابلها على المزيد من الأرباح. ومع ذلك تظل تعاني من مشكلة الحفاظ على حجم سوقها خاصة في ظل اشتداد المنافسة في السوق المصرفي، فالبنوك أصبحت مطالبة بتطوير منتجاتها بشكل مستمر أي تقديم خدمات مصرفية بالجودة المناسبة وبالسعر المناسب وفي الوقت والمكان المناسبين، وتمثل هذه الأنشطة في العناصر الرئيسية التي يمكن لإدارة التسويق التحكم فيها لزيادة إيرادات وأرباح البنك وتعرف هذه العناصر بـ (P S of Marketing) وهي: المنتجات (Product)، التسعير (Pricing)، التوزيع (المكان) (Place)، الترويج (Promotion).<sup>2</sup>

وهناك من يوسع من هذا المفهوم الذي يضم العناصر الأربعة الشائعة إلى ثلاث عناصر إضافية تشكل مزيج التسويق المصرفي الموسع والمتمثلة في: المكونات المادية التي تشتمل على كافة الأجهزة والتسهيلات المرتبطة بتقديم الخدمة بالجودة المطلوبة، العنصر البشري بوصفه من أهم العناصر التي تؤثر على مكونات الخدمة المصرفية والتي بدورها تؤثر على إدراك العملاء لجودة الخدمة المقدمة لهم، العمليات والتي الأساليب والطرق التي يتم بموجبها تقديم الخدمة إلى العملاء، وهذه العمليات لها جودتها التي قد ترضي العميل أو لا ترضيه.<sup>3</sup>

وهو ما يمكن إيضاحه من خلال الشكل التالي:

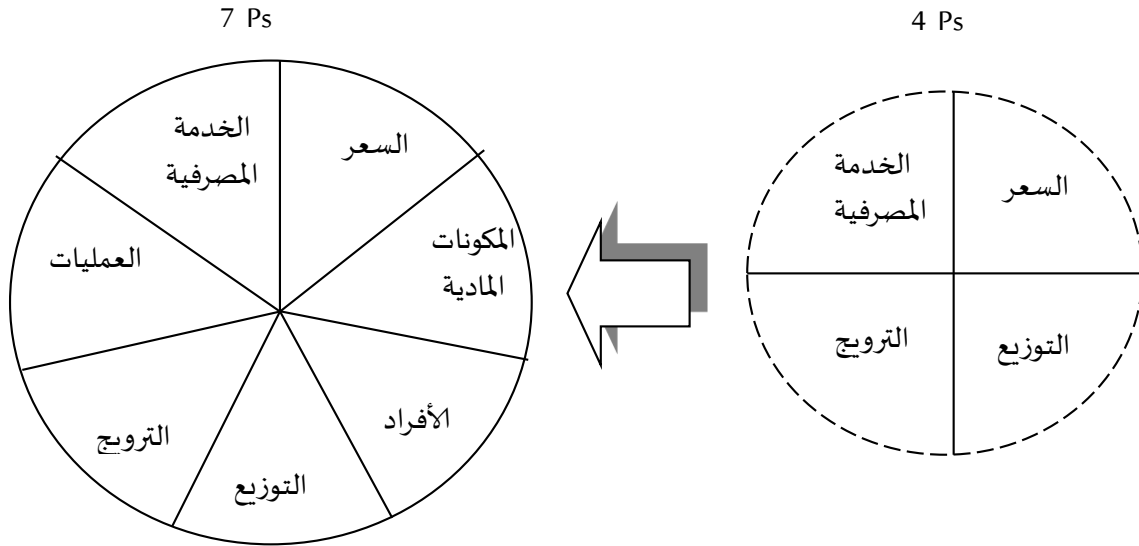
<sup>1</sup> زيدان محمد، مرجع سابق، ص ص. 15-16.

<sup>2</sup> قريد عمر، مرجع سابق، ص. 98.

<sup>3</sup> زيدان محمد، مرجع سابق، ص. 18.



## الشكل 11: عناصر التسويق المصرفي الموسع



المصدر: زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004/2005، ص. 18.

## 1. المنتج المصرفي

يعرف المنتج الخدمي البنكي بأنه مجموعة من العمليات ذات المضمون النفعي الذي يتصف بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة والتي تدرك من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالتها وقيمة المنفعة التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، والتي تشكل في الوقت نفسه مصدرا لربحية البنك وذلك من خلال علاقة تبادلية بين الطرفين.<sup>1</sup>

إن ما يميز الخدمات هو إنتاجها، ووقوع الطلب الفعلي عليها يكون في نفس الوقت، مما يجعل الدور الذي يلعبه مقدم الخدمة كبيرا وفعالاً في إثارة وتحقيق الطلب الواقع على الخدمة، وفي كسب الزبائن وبناء الثقة وتقوية العلاقة معهم، كي لا تعرض المؤسسة المصرفية إلى خسارة الفرصة التسويقية المتاحة، لأن أي خلل في تقديم الخدمة سوف يؤثر على جودتها. وبما أن الخدمة غير ملموسة فإن هناك كثافة عالية للعامل البشري في إنتاج وتقديم الخدمة للزبائن، فمقدم الخدمة يسعى إلى تكوين صورة ذهنية عن الخدمة لدى الزبائن، وذلك من خلال المعلومات التي يقدمها لهم، ومن خلال المعاملة الجيدة. وبشكل عام فإن مقدم الخدمة يجب أن يمتلك مواصفات جيدة ولائقة تؤهله لكسب وجلب أكبر عدد من الزبائن والحفاظ عليهم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> براي الهادي، مرجع سابق، ص. 155.

<sup>2</sup> معراج هواري، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية - دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004/2005، ص. 30.

## جدول 11: الأبعاد الثلاثة المنتج المصرفي

| المكونات   | البعد          |
|--|----------------|
| المنفعة التي يستفيد منها الزبون من القرض مثال: أكتب لنفسك قرضا. لا داعي أن تقدم طلبا جديدا في كل مرة تطلب فيها قرضا.   | جوهر المنتج    |
| معالم المنتج، الجودة، التغليف، التعبئة... الخ<br>مثال: فائدة تشجيعية على القرض العقاري، تقديم قرضا بقيمة 70% من ثمن العقار، الحد الأدنى للقرض 100.000 دج الحد الأقصى 1.000.000 دج                          | المنتج الملموس |
| عناصر ملموسة وغير ملموسة مثل الخدمة، الضمان، التسليم المجاني... الخ<br>مثال: طريقة تعامل المصرف مع طالب القرض خلال مرحلة تقديم القرض وعملية التقييم، كشوفات شهرية مفصلة، إستجابة سريعة لتساؤلات طالب القرض | المنتج المدعم  |

المصدر: معراج هواري، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية - دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004/2005، ص. 32.

## 2. تسعير الخدمات المصرفية

تعتبر قرارات التسعير من أصعب القرارات التي تتخذ على مستوى إدارة التسويق ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها كثرة وتشابك المتغيرات والعوامل التي تؤثر في تحديد الأسعار التي تباع بها الخدمات المصرفية وكون أن الأسعار ذات تأثير مباشر وكبير على إيرادات البنك وأرباحه وتبرز أهمية السعر في كونه يمثل العنصر الوحيد من بين عناصر الأنشطة التسويقية المتكاملة الذي يحقق عائدا في حين أن بقية العناصر الأخرى (المنتجات التوزيع، الترويج) تحتاج إلى تكاليف.

وعادة يعرف السعر بأنه "المقابل النقدي المدفوع للحصول على كمية معينة من السلع والخدمات"، بينما تعرف عملية التسعير بأنها "عملية ترجمة القيمة في وقت معين ومكان معين للسلع والخدمات المعروضة إلى قيمة نقدية ووفقا للعملة المتداولة في المجتمع".<sup>1</sup>

في التسويق البنكي يشير مفهوم السعر إلى معدلات الفوائد على الودائع والقروض، الرسوم، العمولات والمصروفات الأخرى التي يتحملها البنك لقاء تقديم الخدمة، وغالبا ما تتضمن أهداف التسعير الخطط طويلة الأجل للبنك والتي تكون عادة متسقة مع المهمة والأهداف العامة للبنك.<sup>2</sup>

وإشكالية التسعير في البنوك تتطلب تحديدا دقيقا للمنتجات البنكية لأن هذه الأخيرة لها مظهران:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> قريد عمر، مرجع سابق، ص. 116.

<sup>2</sup> براي الهادي، مرجع سابق، ص. 155.

<sup>3</sup> ربيح كريمة، مرجع سابق، ص. 371.

- إن المنتجات البنكية عبارة عن نقود وإنشائها وتداولها يعتبر جزءاً من الشرعية الاقتصادية للبنك ويشكلان الأساس الذي يقوم عليه البنك والمقرض.
- خدمات لها مكانة متزايدة في النشاط البنكي والتي يتم إدماجها مع المنتج البنكي (النقود)، هذه الخدمات يمكن أن تكون مجانية كتسليم دفتر الشيكات أو غير مجانية كخصم الأوراق التجارية.

### 3. توزيع الخدمات المصرفية

تتميز المنتجات -الخدمات- المصرفية بأنها تنتج وتستهلك في مكان الطلب عليها وضرورة إتمام ذلك بشكل فوري دون إرجاء أو تعطيل، ومن ثم فإن نجاح الأنشطة التسويقية في تحقيق أهدافها يرجع بدرجة كبيرة إلى قدرة البنك على توصيل خدماته إلى عملائه كما يرغبون، ومن هنا يعد اختيار موقع وتوزيع شبكة منافذ توزيع الخدمات المصرفية من أهم الموضوعات التي تعالجها إدارة التسويق المصرفي في البنك، لأن نجاح البنك في حسن اختيار مواقع منافذه وإعدادها وتجهيزها بالوسائل والمعدات بما يتناسب وطبيعة الخدمات وبما يناسب العميل ووفقاً لاعتبارات التكلفة والعائد يعد العامل الهام في تحقيق أهداف البنك وربحيته وبالتالي استمراره في السوق المصرفي.<sup>1</sup>

وتعرف قناة توزيع الخدمة المصرفية بأنها وسيلة من الوسائل التي تهدف إلى توصيل الخدمة المصرفية إلى الزبائن بشكل ملائم، وبصورة تساعد على زيادة التعامل بها، وبالتالي زيادة الإيرادات المتولدة منها.<sup>2</sup>

فالتوزيع في البنوك هو وسيلة تستخدم لزيادة تواجد المصرف بشكل مريح بما يمكن الوصول إلى العملاء الحاليين والمرتقبين أو تقديم المنتج لهم على نحو يتناسب مع أماكن وأوقات تواجدهم، فأهمية عنصر التوزيع ضمن الأنشطة التسويقية المتكاملة تنبع من أنه يخلق المنفعة الزمانية والمكانية للخدمات المصرفية أي أنه يحقق ضمان وصول الخدمات المصرفية إلى العميل في الوقت والمكان المناسبين وبدون هذه المنفعة -الزمانية والمكانية- لا يكون للخدمات المصرفية قيمة تذكر للعملاء.<sup>3</sup>

لذا فإنه يتعين تنظيم نقاط البيع على نحو يسهل للمستهلك الوصول إليها. فالمنتجات البنكية ذات الجودة العالية والنوعية الرفيعة والمقدمة بصفة دقيقة لن تعرف نجاحاً إن لم تكن موزعة بطريقة جيدة وملائمة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> قريد عمر، مرجع سابق، ص. 124.

<sup>2</sup> بتول عبد علي غالي، دور تطوير الخدمات المصرفية وخصائصها التسويقية في المصارف التجارية -دراسة استطلاعية في عينة من المصارف التجارية العراقية-، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العراق، المجلد 7، العدد 1، 2017، ص. 90.

<sup>3</sup> قريد عمر، مرجع سابق، ص. 124.

<sup>4</sup> ربيح كريمة، مرجع سابق، ص. 371.

## 4. ترويج الخدمات المصرفية

يعرف الترويج المصرفي بأنه مجموعة الاتصالات التي تجربها المصارف مع العملاء الحاليين والمرتبين بغرض تعريفهم وإقناعهم بالخدمات المقدمة لهم ودفعهم لشراؤها وتمثل هذه الاتصالات في عناصر المزيج الترويجي وهي الإعلان، الدعاية، البيع الشخصي، والعلاقات العامة ويعرف كذلك بأنه مجموعة الأنشطة المتعلقة بالاتصال بالعميل لتعريفه بالخدمات التي يقدمها البنك وتوضيح مزاياها ومجالات تميزها عن غيرها بهدف التأثير في سلوك العميل ولزيادة قدرة البنك على بيع خدماته.<sup>1</sup>

ويعتبر النشاط الترويجي أساسيا لكل المنشآت سواء الصناعية أو الخدمية، ففي ظل ظروف المنافسة ونظرا للتطور الهائل في حجم المشاريع ودخول المنتجات إلى أسواق جديدة وكذلك ظهور منتجات جديدة في الأسواق بشكل سريع ومستمر فإن النشاط الترويجي يعد من أهم أسس النجاح. ولعل من أهم الأهداف التي يحققها الترويج للبنوك ما يلي:<sup>2</sup>

- تعريف العملاء بالخدمات خاصة إذا كانت الخدمة جديدة في السوق حيث يعمل الترويج على تعريفهم بالخدمة وبخصائصها وأماكن الحصول عليها.
- إثارة اهتمام العملاء بالخدمات التي يقدمها البنك.
- تغيير الآراء والاتجاهات السلبية للعملاء إلى آراء واتجاهات ايجابية.
- التأثير على العملاء باتخاذ قرار إما بشراء الخدمة أو الاستمرار في استخدامها.
- إقناع العملاء المستهدفين والمحتملين بالفوائد والمنافع التي تؤدها الخدمة مما يؤدي إلى إشباع حاجاتهم ورغباتهم.
- تذكير العملاء بأن الخدمة مازالت متوفرة وخاصة في المراحل الأخيرة من دورة حياتها.
- تعزيز وتقوية الرضاء بالخدمة لدى العميل وهذا لضمان استمرار العميل في استخدامها.
- المحافظة على السمعة الجيدة للخدمة لدى العملاء كي لا يتحولوا عنها إلى خدمات أخرى شبيهة.

## 5. المكونات المادية

يقصد بها البيئة التي تنفذ فيها الخدمة، حيث يكون هناك تفاعل بين البنك والعملاء أثناء إنتاج وتسليم الخدمة، مضافا إليها عناصر ملموسة تستخدم للاتصال ودعم دور الخدمة، ويتجسد الدليل المادي في المظهر الخارجي للبنك على غرار تصميم المظهر الخارجي للبنك، والبيئة المحيطة لعملية تسليم الخدمة للزبون. وكذا المظهر الداخلي للتسهيلات الذي يشمل تصميم المظهر الداخلي للبنك من حيث

<sup>1</sup> قريد عمر، مرجع سابق، ص. 131.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص. 132.

المكاتب وتوزيع العاملين، والمعدات المستخدمة لخدمة الزبائن مباشرة، أو المستخدمة من قبل إدارة البنك. بالإضافة إلى مظاهر أخرى كالبطاقات الائتمانية والتقارير، ومظهر العامل وغيرها.<sup>1</sup>

### 6. العنصر البشري

يشمل ذلك كافة الموظفين في البنك والمشاركين في تقديم الخدمات للعملاء، ويعتبر هؤلاء الأفراد حلقة الوصل بين البنك وبين البيئة التي يعمل فيها، ولهم تأثير كبير في تكوين انطباعات جيدة أو سيئة عن البنك، من خلال الطريقة التي يتعامل بها هؤلاء الموظفين مع العملاء، لذا تكتسي عملية تكوين موظفي البنك على أساليب وفنون التعامل مع الجمهور وتنمية مهاراتهم أولوية وضرورة لبناء الصورة الإيجابية للبنك في أذهان الجمهور، وهو ما يتطلب من الموظفين مستوى عال من الكفاءة والفعالية في أداء وظائفهم.<sup>2</sup>

### 7. العمليات

تشير إلى الكيفية التي يتم من خلالها تقديم الخدمة للزبائن، وتضم عملية تقديم الخدمة أشياء في غاية الأهمية مثل الإجراءات المتبعة من طرف البنك لضمان تقديم الخدمة إلى الزبائن، كما تشمل على إجراءات أخرى مثل المكننة، وتدفق النشاطات، وحرية التصرف من قبل القائمين على تقديم الخدمة، وكيفية توجيه الزبائن وتحفيزهم على المشاركة في عملية تقديم الخدمة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> براى الهادي، مرجع سابق، ص ص. 156-157.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص. 157.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص. 157.

# الفصل الحادي عشر: الأزمات المالية والنظام المصرفي

أولاً: مفهوم الأزمات، خصائصها ومراحلها

ثانياً: مفهوم الأزمات المالية وأهم أنواعها ومسبباتها

ثالثاً: آثار الأزمات المالية ومؤشراتها

رابعاً: آليات انتشار الأزمات المالية وسبل معالجتها

تمهيد

كان للعوامة الأثر البالغ على الأنظمة المالية في مختلف الدول على نحو متزايد باستمرار، حيث أسست لأوضاع مغايرة ذات أبعاد ومضامين جديدة توضح مدى التصاق هذه الظاهرة بالنشاط المالي على وجه الخصوص، وتدفع نحو المزيد من التحرر والانفتاح المالي والاقتصادي. وفي مقابل المنافع التي يمكن أن تجنيها الأنظمة المؤسسات المالية من هذه البيئة الجديدة تظهر العديد من التحديات والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تهدد سلامة هذه الأنظمة بل والنظام النقدي والمالي الدولي بأكمله.

من أبرز هذه التحديات نجد الأزمات المالية التي كان لنتائجها وأثارها تبعات اقتصادية واجتماعية كبيرة، هذه الأزمات تتفاوت من حيث شدتها ونطاقها الجغرافي، كما تتباين من حيث طبيعة مسبباتها وآليات انتقالها وسياسات معالجتها.

## أولاً: مفهوم الأزمات، خصائصها ومراحلها

### 1. مفهوم الأزمة

أغلب المفاهيم المقدمة للأزمة متأتية من الكلمة الفرنسية (CRISE) (أزمة) المشتقة من اللاتينية (CRISIS) التي تأتي بدورها من اليونانية وتكتب عادة (KRISIS) وفقاً للحروف اللاتينية، حيث ظهرت هذه الكلمة في القرن الرابع عشر للميلاد ضمن الأدبيات الفرنسية.<sup>1</sup> وتعرف الأزمة عموماً بأنها خلل مفاجئ لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية، فهي عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمر غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله. بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه مادياً، ونفسياً، وسلوكياً<sup>2</sup>، تصاحبها تهديدات للأوضاع المستقرة للمجتمع، مع عدم وجود وقت كاف لتجنب أو التعامل مع الأوضاع والظروف الحديدة المنافسة للوضع السابق المستقر.<sup>3</sup>

كما تعرف الأزمة بأنها موقف يواجه فيه الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحولا خطيرا وكبيرا في الأحداث والأنشطة قد تؤدي إلى أضرار جسيمة، وفي ظل الأزمة فإن الأمور لا تسيير في طريقها المعتاد أو المتوقع ويحدث فيها عدم توازن قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نزهان محمد سهو، الأزمة المالية العالمية الراهنة، المفهوم، الأسباب، التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص: 254-253.

<sup>2</sup> محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة العالمية: إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص: 8.

<sup>3</sup> عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، إتحاد المصارف العربية، أبوظبي، 2002، ص: 23.

<sup>4</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 17.

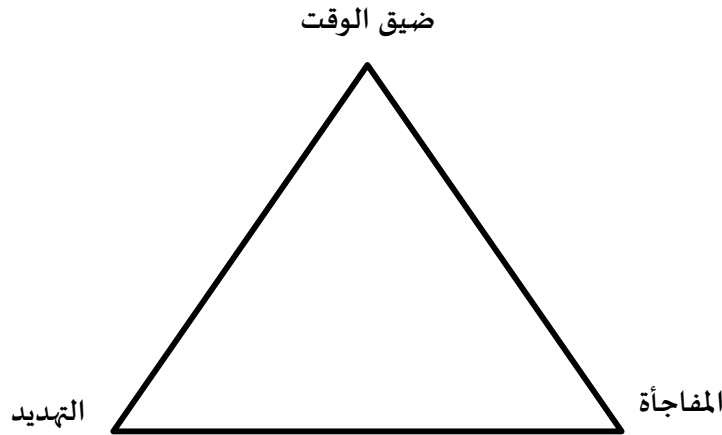
وقد عرفها الاقتصادي (Bieber) بأنها حالة تحول في أوضاع مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج سلبية إذا لم تعتمد أساليب جديدة لاحتوائها، وأنها نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة، يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف غير المعنية غير مستقرة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها.<sup>1</sup>

## 2. خصائص الأزمة

ينظر للأزمة على أنها حالة طارئة تتميز بثلاث عناصر أساسية خاصة من منظور اتخاذ القرار، وهي تهديد القيم أو الأهداف والمصالح القومية والمفاجأة في التوقيت وقصر الوقت لاتخاذ القرار، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يعرف بمثلث الأزمة<sup>2</sup>، حيث ينتج عن الأزمة تغيرات بيئية مولدة للأزمات ويتضمن قدرا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسريعة.<sup>3</sup>

وفيما يلي شكل يوضح العناصر الثلاث في أي أزمة

### الشكل 12: العناصر الأساسية للأزمة



المصدر: عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والتنمية المتواصلة، اتحاد المصارف العربية، أبوظبي، 2002، ص. 23.

يوضح الشكل السابق أنه لحدوث أزمة لابد من توفر العناصر التالية:<sup>4</sup>

- **المفاجأة:** تعتبر المفاجأة احدى أهم سمات الأزمة، فالأزمات غالبا تنشأ فجأة بدون مقدمات، وأحيانا تكون هناك مؤشرات تدل على قرب وقوع أزمة ما، وأحيانا أخرى تكون هناك أزمات موجودة فعليا،

<sup>1</sup> فادي حسن عقيلان، إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص. 12.

<sup>2</sup> محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص. 243.

<sup>3</sup> محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص. 8.

<sup>4</sup> - إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص. 20.

- فادي حسن عقيلان، مرجع سابق، ص ص. 15-16، 24-25.



ولكنها لا تؤثر بشكل مباشر على النظام تسمى أزمات كامنة، وهي معروفة مسبقا ولكنها بحاجة لمؤثر كي تنفجر.

- نقص المعلومات وسرعة تصاعد الأحداث: بعد انفجار الأزمة تتسارع الأحداث بشكل كبير يضيق الخناق على صاحب القرار، ويجعل السيطرة عليها والتحكم فيها أمر بالغ الصعوبة لاسيما في ظل عدم توافر المعلومات وندرتها، فضلا عن الشك في البدائل المقترحة للحل في ظل عدم وضوح الرؤيا لدى متخذي القرار وخوفهم من الأخطار المجهولة سواء فيما يتعلق بحجمها أو في درجة تحمل الكيان الإداري لها.
- فقدان السيطرة: تقع جميع أحداث الأزمة غالبا خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية للأعمال وبذلك فهي تتطلب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، ومن ثم ضرورة إحداث استثناءات ومبتكرات جديدة لمواجهة التغيرات الفجائية.
- التهديد: تحمل الأزمة في ثناياها تهديدا، إما لكل مكونات النظام أو لإحدى مكوناته فقط، وفي كلتا الحالتين يزداد التهديد والخطر ما لم يتم التعامل معه في الوقت المناسب، هذه التهديدات توصف بالدمرة، فهي تشكل تهديدات للبيئة الأساسية، وليس لقضايا عرضية، وجسامة التهديد قد تؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.
- ضيق الوقت وغياب الحل الجذري للأزمة: إن حدوث الأزمة بشكل مفاجئ لا يتيح وقتا كافيا لمواجهتها، وكلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار مناسب كلما كان ذلك دليلا على حدتها، إذ أن الأزمة لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، بل تهدد سمعتها مما يجبرها على المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المقترحة واختيار أقلها ضررا، ويتطلب هذا الأمر حسن استخدام الطاقات البشرية والمادية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية.

### 3. مراحل الأزمة: يشير تحليل الأزمات إلى أنها تمر في الغالب بالمراحل التالية:<sup>1</sup>

- مرحلة الإنذار: هذه المرحلة تظهر فيها نذر أو دلائل قرب وقوع الأزمة ومصيرها الإهمال وهي عادة لا تمثل سوى 5% من حجم الانتباه المخصص لأي أزمة.
- مرحلة الحدوث: تقع فيها الأزمة وتصاحبها دهشة ويتبعها عجز عن التصرف وهي من أهم المراحل التي تبقى في الذاكرة وتصل نسبة الاهتمام بها إلى 70% من الانتباه الموجه للأزمة.
- مرحلة الندم: في هذه المرحلة تتم دراسة أسباب الأزمة على أمل منع تكرارها، وتمثل نسبة 15% من الانتباه الموجه للأزمة.

<sup>1</sup> أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر إقبال المشهداني، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، العدد 08 ديسمبر 2010، بسكرة، ص. 188.

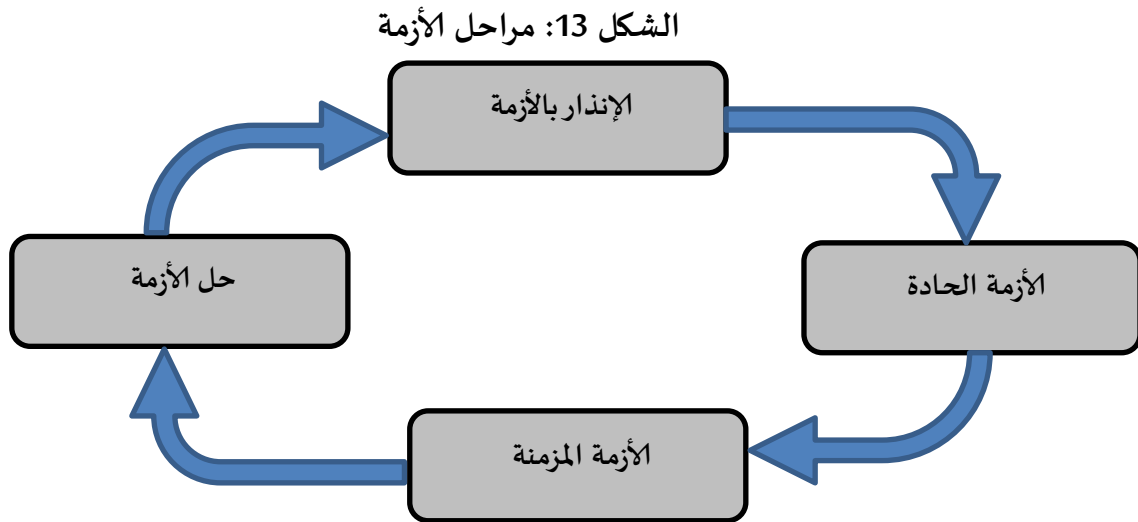
• مرحلة الإجراءات الوقائية: وفيها تتخذ بعض الإجراءات بغرض منع تكرار الأزمة وتمثل ما نسبته 10% من الانتباه الموجه للأزمة.

يظهر التحليل السابق أن 95% من الانتباه يتركز خلال الأزمة وبعد حدوثها، مما يعني أن الجميع يهتمون مرحلة الإنذار فهم يركزون على ردود الفعل والاستجابة للأزمة، هذا الأمر يناقض منطق الإدارة، لأن الإدارة يجب أن تبدأ من أول مراحلها، وما يحدث فعلا هو الانتباه إلى ما نسبته 95% وإهمال 5% وهذا دليل على الاستجابة للأزمات، وليس إدارتها.

ويرى الاقتصادي (Fink) أن الأزمة عبارة عن حالة مرضية تمر بالمراحل التالية:<sup>1</sup>

- مرحلة الأعراض المبكرة.
- مرحلة الأزمة الحادة.
- مرحلة الأزمة المزمنة.
- مرحلة حل الأزمة.

وأوضح بأن الأزمات تتطور في شكل حلقة دائرية، وربما يكون حل الأزمة يحمل في طياته علامة انذار لأزمة أخرى قادمة، ودورة الأزمة تجعل من الصعب التوقع والتنبؤ بمكان حدوثها، ووقت انتهائها، ومتى تبدأ فعلا، والشكل التالي يوضح مراحل الأزمة كما يراها (Fink).



المصدر: عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والتنمية المتواصلة، اتحاد المصارف العربية، أبوظبي، 2002، ص. 34.

<sup>1</sup> عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، اتحاد المصارف العربية، أبوظبي، 2002، ص. 33-34.

## ثانياً: مفهوم الأزمات المالية وأهم أنواعها ومسبباتها

### 1. مفهوم الأزمات المالية

تعرف الأزمة المالية أيضاً بأنها مرحلة حرجة وحساسة يمر بها النظام المالي وينتج عنها تغيير فجائي وحاد وخلل يصيب أداء بعض أو كل الوظائف الأساسية لهذا النظام وعادة ما يصاحبها تسارع في وتيرة الأحداث ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في أداء النظام المالي.<sup>1</sup>

كما تعرف الأزمة المالية على أنها اضطراب مالي يعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية، وتختلف الأزمات من حيث درجة الاتساع والشمول، وكذلك درجات التشابك والتعقيد.<sup>2</sup>

أيضاً يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو لمجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وما ينجم عنها من آثار سلبية وعادة ما تحدث الأزمة المالية بصورة مفاجئة، نتيجة لأزمة الثقة في النظام المالي، أحد مسبباتها الرئيسية تدفق رؤوس أموال ضخمة في الداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض.<sup>3</sup>

كذلك تعرف بأنها حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد ما أو مجموعة من البلدان وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي يصاحبه انحصار القروض، أزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.<sup>4</sup>

### 2. أنواع الأزمات المالية

تأخذ الأزمات المالية تصنيفات وأنواعاً متعددة تبعاً للمتغيرات أو المجال المشمول بتأثيراتها، ومن أهم تصنيفاتها ما يلي:

1.2 الأزمات المصرفية أو أزمة البنوك: تحدث عندما يتعرض المصرف إلى طلب مرتفع ومفاجئ من المودعين لسحب ودائعهم، فمن المعروف أن المصرف يستخدم جزءاً كبيراً من هذه الودائع في عمليات الإقراض ومزاولة الأنشطة الاقتصادية التي يحتاجها، ويحتفظ بنسبة محددة لتلبية طلبات السحب

<sup>1</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص. 18.

<sup>2</sup> عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص. 23.

<sup>3</sup> كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص. 19.

<sup>4</sup> الداوي الشيخ، الأزمة المالية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009، ص.

اليومية العادية ويتعرض المصرف إلى أزمة مصرفية حقيقية عندما يكون الارتفاع المفاجئ في طلب سحب الودائع يتجاوز النسبة المعتادة في السحب.<sup>1</sup>

وإذا ما حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية « Systematic Banking Crisis »، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو (Credit Gunch)، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك (Over end Gurney) وما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما إنهار بنك الولايات المتحدة (Bank of United States) في عام 1931 وبنك (Bear Steans).<sup>2</sup>

2.2. أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات: الأزمات في أسواق المال تحدث نتيجة ما يعرف بظاهرة "الفقاعة"، هذه الأخيرة تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يفوق قيمتها العادلة، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره، وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل وفي هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون اتجاهها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ بالهبوط، بعدها تبدأ حالات الخوف في الظهور فتنهار الأسعار إلى أن تمتد إلى انخفاض أسعار الأسهم الأخرى، ويتم الحديث عن الأزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20% قياساً على أزمته 1929 و1987، ومنه فإن هذا النوع من الأزمات يقود إلى إحداث بعض التداعيات على القطاعات الاقتصادية الأخرى كما يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي وإلى انكماش قد يقود إلى الكساد.<sup>3</sup>

3.2. أزمة الدين الخارجي: تحدث هذه الأزمة المالية عندما يتوقف المقرض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، بمعنى آخر تحدث أزمة الدين الخارجي عند وجود أحد البلدان في موقف يعجز معه الوفاء بخدمة دينه الخارجي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة أحداثها، أسبابها، تداعياتها، إجراءاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص. 36.

<sup>2</sup> نزهان محمد سهو، أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2010، ص. 659.

<sup>3</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص. 37.

<sup>4</sup> كمال رزيق، حسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العالمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009، ص. 26.

4.2. أزمات العملة وأسعار الصرف: يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك يطلق على هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات (Balance of Payments Crisis).<sup>1</sup>

فهذا النوع من الأزمات يحدث عندما تحصل إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما مما يؤدي إلى تخفيض قيمتها أو هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة، ببيع جزء من احتياطياته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.<sup>2</sup>

### 3. أسباب وقوع الأزمات المالية

لكل أزمة مقدمات تدل عليها وشواهد تشير إلى حدوثها، ولعل من أهم أسباب نشوء الأزمات ما يلي:

1.3. عدم استقرار الاقتصاد الكلي: إن أحد أهم مصادر الأزمات المالية الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة.<sup>3</sup>

كما أن التقلبات في أسعار الفائدة العالمية تعد أحد أهم العناصر المسببة للأزمات المالية، خاصة في الدول النامية.

وكذا التقلبات في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم: تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا في حدوث الأزمات المالية المباشرة في العديد من دول أمريكا الجنوبية، ودول العالم النامي، كما أن هناك آثار سلبية أخرى على مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتي لها دورا هاما في التمهيد لحدوث الأزمات المالية.<sup>4</sup>

2.3. تشوه نظام الحوافز: إن أي نظام صمم للحد من الصدمات والأزمات المالية، لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون عليه لديهم الحافز المهم لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة واتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة، ويجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك والمديرين والمقترضين وكذا السلطات الاشرافية بأن هناك شيئا ما سيفقدونه إذا فشلوا جميعا في العمل

<sup>1</sup> حمد فواز الدليبي، أحمد يوسف دودين، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، عمان، 2011، ص. 14.

<sup>2</sup> كمال رزيق، عبد السلام عقون، مرجع سابق، ص. 25.

<sup>3</sup> كمال بن موسى، عبد الرحمن بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الاسلامية، مداخلة بعنوان تقويم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص: 05.

<sup>4</sup> ناجي التوني، الأزمات المالية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29 ماي 2004، ص ص. 3-8.

بالطريقة التي تتفق والتزاماتهم حيث تدل التجارب العالمية أن الإدارة العليا في المصارف وقلة خبرتها من الأسباب الأساسية للأزمات المالية أو في الحد من آثارها.<sup>1</sup>

3.3. التوسع المفرط غير الحريص في الائتمان: يشير التحليل الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى اخفاقات على ثلاثة مستويات مختلفة:<sup>2</sup>

- لم تكن هيئات التنظيم المالي مجهزة بما يتيح لها اكتشاف تركيزات المخاطر والحوافز المعينة وراء طفرة الابتكارات المالية، فلا الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي استطاع احتواء المخاطر الناجمة عن سرعة الابتكار وزيادة الدفع المالي والتي ظلت تتراكم لسنوات طويلة.

- لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي للاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية، فقد ركزت البنوك المركزية على التضخم في الأساس، وليس على المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الأصول وزيادة الرفع المالي، وكانت أجهزة الرقابة منشغلة بالقطاع المصرفي بدلا من بالأخطار المتزايدة.

- لم تنجح المؤسسات الدولية في ارساء روابط تعاونية وثيقة على المستوى الدولي.

4.3. اضطرابات القطاع المالي: شكل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهباء سوق الأوراق المالية، القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمات المالية وكذلك الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق، حيث يؤدي التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري، كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية، وعموما تتضح اضطرابات القطاع المالي من خلال:<sup>3</sup>

أ - عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف : حيث يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف، خاصة من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة الالتزامات الحاضرة والعاجلة عندما تكون أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا، مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا في فترات الاستحقاق.

ب - تحرير مالي غير وقائي: يؤدي التحرير المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق إلى حدوث الأزمات المالية، فعند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد

<sup>1</sup> عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص. 06.

<sup>2</sup> كمال بن موسى، عبد الرحمن بن ساعد، مرجع سابق، ص. 17.

<sup>3</sup> عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص ص. 09-08.

الحماية التي كانت تتمتع بها، وتجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية.

ومن ناحية أخرى فإن التحرير المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للبنوك والقطاع المالي، قد لا يستطيع العاملون في البنوك تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية، كما أن التحرير المالي يعني دخول بنوك أخرى إلى السوق المالي، مما يزيد من الضغوط التنافسية على البنوك المحلية ويوجد أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها البنك.

ج- تدخل الدولة في تخصيص الائتمان: من المظاهر المشتركة للأزمات المالية هو الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية، خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية، إذ في كثير من الأحيان تقوم الحكومة بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات معينة أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية.

د- ضعف النظام المحاسبي والرقابي التنظيمي: من بين العوامل التي أدت إلى حدوث أزمات مالية في معظم الدول هو ضعف النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة البنك الائتمانية، وكذا ضعف الإطار القانوني وعدم تطبيق القوانين الموجودة كعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد. كما يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية كما حدث في الأزمة الكورية، ويظهر التتبع التاريخي للأزمات المالية أن التنظيم والرقابة يأتيان دائما بعد حدوث الأزمة.

5.3. التغييرات التكنولوجية: مثل المنتجات الجديدة والاختراعات وتحول الطلب على المنتجات وهياكل محفظة الاستثمار.<sup>1</sup>

6.3. أسباب أخرى للأزمات المالية: بالإضافة إلى الأسباب السابقة، هناك أسباب أخرى للأزمات من أهمها:<sup>2</sup>

- الأخطاء الإدارية والفنية أو الفشل في تحقيق أساليب العمليات المعيارية.
- الأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية.
- الأزمات الناتجة من خارج المنظمة وليس للمنظمة أي سبب في حدوثها.
- الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين.
- الاشاعات والمعلومات غير الحقيقية.

<sup>1</sup> كمال رزيق، عبد السلام عقون، مرجع سابق، ص. 30.

<sup>2</sup> - كمال رزيق، حسن توفيق، مرجع سابق، ص. 08.

- حمد فواز الدليبي وأحمد يوسف دودين، مرجع سابق، ص. 15.

- المضاربة في العملات.
- فشل في تطبيق السياسات المالية والنقدية.

### ثالثاً: آثار الأزمات المالية ومؤشراتها

#### 1. آثار الأزمات المالية

ينتج عن الأزمات المالية العديد من الآثار المكلفة، والتي يدفع ثمنها الكل وخاصة الطبقات المحدودة من المجتمع، فالأزمات المالية تؤثر على وتيرة النمو وتوازن الميزانية والميزان التجاري، كما أنها تعمل على تعميق حدة البطالة والفقر. ويمكن إبراز أهم آثار الأزمات المالية فيما يلي:<sup>1</sup>

1.1. أثر الأزمات المالية على النمو الاقتصادي ومستوى المبادلات: عانت معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من تدهور وتراجع في معدل النمو الاقتصادي، ونعني بأثر الأزمة على النمو الاقتصادي "الفرق بين معدل النمو للسنتين اللاحقتين للأزمة والثلاث السنوات السابقة لها"، فالأزمات المالية تجعل البنوك تتردد أكثر في منح قروض جديدة لزيائنها الذين يملكون ملاءة غير واضحة، وحتى المؤسسات السليمة ماليا تواجه صعوبات في الحصول على قروض جديدة سواء من طرف البنوك التي اعتادت التعامل معها، أو من طرف البنوك الأخرى التي تشك في مدى ملاءة هذه المؤسسات، وهو ما يؤثر سلباً على وتيرة الإنتاج، كما أن الأزمات المالية يمكن أن يكون لها انعكاسات على وتيرة النمو في البلدان الأخرى، فالبنوك تكون مجبرة على تقليص نشاطها الاقراضي.

كما يؤدي التراجع في منح القروض إلى الاضرار بالصادرات والواردات بسبب الارتفاع في تكاليف تمويل المبادلات من خلال الارتفاع في معدلات الفائدة، لذلك يعاني المنتجون من صعوبات كبيرة لتمويل أنشطتهم التجارية، فالبنوك في هذه البلدان ليس لها السيولة الكافية لتمويل الواردات اللازمة لإنتاج السلع التصديرية.

2.1. أثر الأزمات المالية على ميزانية الدولة: تؤدي الأزمات المالية إلى تراجع في النشاط الاقتصادي، كما أنها تحمل ميزانية الدولة تكاليف باهظة، نتيجة تدخل الدولة في حال حدوث الأزمات، وفي هذا الجانب يمكن التمييز بين أربع أشكال لتدخل الدولة:

- تدخل تنظيمي: من خلال تحديد قواعد قانونية لتوزيع الخسارة، وكذلك شروط تطبيق هذه القوانين.
- تدخل نقدي: عن طريق ضخ السيولة بقدر معتبر من طرف البنك المركزي باعتباره الملاذ الأخير للإقراض.

<sup>1</sup> نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية - الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2013، ص ص. 37-43.



- تدخل مالي: من خلال التدخل في الأسواق لدعم الأسعار (الصرف، البورصة، السندات).  
 - تدخل ميزاني: من خلال توزيع الخسارة وجعلها جماعية وذلك بإعادة التوزيع الضريبي.  
 إن اختلاف تكاليف الميزانية للأزمات يكون تبعاً لخصائص البلدان وتبعاً لطبيعة الأزمات ومدى توسعها، وقد قام كل من "هنوبان وكلنجيبال" بقياس متوسط تكاليف الميزانية للأزمات المصرفية بالنسبة للناتج الداخلي الخام، ووجدوا أن هذا المتوسط ارتفع إلى 12.8%، أي أنها مرتفعة جداً، وفي أغلب الأحيان ترتبط تكاليف الأزمة على حساب الميزانية بمدى عمق الأزمة وتوسع نطاقها، وقد أثبتت التجارب بأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لأزمة مالية كانخفاض الإنتاج وتفاقم البطالة والفقر، لا يمكن الحد منها إلا عن طريق التبني السريع لإجراءات تصحيحية.  
 فالأزمة المالية من شأنها تعريض الاستقرار النقدي والمالي للخطر وزيادة عجز الميزانية وذلك من خلال:

- الزيادة في النفقات العمومية في شكل إعانات موجهة للبطالين، أو في شكل مساعدات اجتماعية.
- الانخفاض في إيرادات الدولة كنتيجة لتخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات.
- العجز في الميزانية وزيادة الديون العمومية نتيجة قيام الدولة بضخ الأموال في النظام المالي. وعموماً تتركز الاستراتيجيات التي تتبعها السلطات العمومية في انقاذ البنوك على مرحلتين هما: مرحلة الحجز ومرحلة رد الاعتبار وتغيير البنية الإدراكية، وفي هذا الجانب يجب رصد كل الاستراتيجيات الممكنة في مرحلة حجز وتوقيف الأزمة، لأن الهدف الأساسي هو توقيف الذعر وتجديد الثقة من خلال تقليل الخطر المعنوي أكثر في المرحلة اللاحقة.

3.1. دور الأزمات المالية في تعميق حدة البطالة والفقر: تتسبب الأزمات المالية في تكاليف ومشاكل اجتماعية ضخمة، خاصة ما يتعلق منها بارتفاع مستويات البطالة والفقر، فمثلاً في حالة انكماش وتراجع النشاط الاقتصادي، وعندما تغلق مختلف المؤسسات أبوابها أو يصبح نشاطها بطيئاً، يحدث تسريح للعمال وتخفيض في الأجور الحقيقية، وعليه فإن الأشخاص العاطلين عن العمل أو الذين يحصلون على أجور متدنية وعائلاتهم هم الأكثر تضرراً، وهنا تصبح المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة غير كافية، والحالة الصحية والغذائية والتعليمية متدهورة، ونسب الفقر والبطالة مرتفعة. وعموماً يترتب عن الأزمات المالية الخطيرة تراجع في حجم الإنتاج العالمي وحجم التجارة الدولية، كما أن البلدان النامية في معظم الأحيان، تعاني أكثر من البلدان المتقدمة من آثار الأزمات، وهذا يعني دون شك أن هذه الأسواق أقل صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

## 2. مؤشرات الأزمات المالية

لا توجد مؤشرات واضحة ودالة على حدوث أزمات في المستقبل بشكل يقيني، وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، لكن في الواقع هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتصف

بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، والمنهج الشائع الاستخدام هو بناء "نظام للإنذار المبكر" الذي يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، ومن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة.

ويتوقف اختيار المتغيرات دون غيرها على فهم كل شخص لأسباب الأزمة، فإذا كان الاعتقاد السائد أن أسبابها مالية، فسوف يعتمد على العجز المالي، الاستهلاك الحكومي، الائتمان المصرفي للقطاع العام، ولو اعتقد أن مشكلات القطاع الخارجي مسؤولة أكثر من غيرها عن الأزمات، فتعطى الأولوية لمؤشرات أخرى مثل سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري أو أسعار الفائدة المحلية وغيرها.<sup>1</sup>

باستخدام المنهج السابق، أظهرت دراسة أجريت على عينة شملت 53 دولة متقدمة ومتخلفة خلال الفترة الممتدة بين 1975 و1997 أن سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل مؤشرات الأسواق النقدية والمالية، سعر الصرف قد اختلفت عن سلوكها المعتاد قبل حدوث الأزمة بسنة أو سنتين.

ويمكن تصنيف أهم مؤشرات تعرض الدولة إلى أزمات مالية أو صدمات في أسواقها المالية ضمن معيارين هما:<sup>2</sup>

- الخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية.
- التطور في السياسات الاقتصادية الكلية.

واللذان يمكن توضيحهما من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> عبد الغاني بن علي، مرجع سابق، ص. 10.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص. 20-21.

جدول 12: المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على حدوث الأزمات المالية

| الخصائص الهيكلية والبنوية                      | التطورات في الاقتصاد الكلي  |
|--|---|
| - نظام (جمود معدلات التبادل):                  | - ارتفاع معدل التضخم؛   |
| - استراتيجية النمو المتزايد في الصادرات؛       | - نمو سريع في التدفق النقدي؛  |
| - قطاع التصدير أكثر تركيزاً؛                   | - انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات؛  |
| - ارتفاع معدل التغيير للديون الخارجية؛         | - عجز مالي متزايد؛  |
| - ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل؛         | - ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد؛                                       |
| - تحرر سوق المال الحديث؛                       | - النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛ |
| - إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها؛      | - ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض؛                                 |
| - أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية؛ | - ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛      |
| - انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم؛               | - نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية؛                            |
| - سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم؛           | - انخفاض الاحتياطي العالمي؛   |
| - الرقابة على دخول السوق والخروج منه.          | - انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي،   |
|  | - ارتفاع معدل الأسعار والأرباح؛   |
|  | - ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.                               |

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولة المالية وإمكانات التحكم - عدوى الأزمات المالية - دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص. 39.

يتضح من خلال هذا الجدول أن هنالك مؤشرات عديدة ومتنوعة تدل على إمكانية تعرض الدول لأزمات مالية لكن هذه الهزات أو الصدمات المالية تكون متزامنة ومتشابهة في عدة دول، حيث تبدو عبارة عن انتقال للأزمة من دولة إلى أخرى، فحتى الدول التي يظهر فيها القليل من هذه المؤشرات يكون لديها ما يدعو للقلق تجاه العدوى المالية.

إذا نشأت الأزمات المالية نتيجة السياسات الحكومية الضعيفة، ومع مرور الزمن فإن كلا من نوعي المؤشرات يجب أن تساهم في تفسير أسباب حدوث الأزمة، ولكن المؤشرات الهيكلية من المحتمل أن تكون بطيئة في التغيير لأن التطورات في الاقتصاد الجزئي تصبح مقيدة إلى حد بعيد في إمكانية التنبؤ بالمدة التي سوف تحدث فيها الأزمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولة المالية وإمكانات التحكم - عدوى الأزمات المالية -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص. 40.

## رابعاً: آليات انتشار الأزمات المالية وسبل معالجتها

يؤدي زيادة تشابك العلاقات الاقتصادية وتداخل الروابط التجارية والمالية بين الدول في العصر الحديث إلى سرعة انتشار عدوى الأزمات المالية، حيث يعد مفهوم عدوى الأزمات أحد أكثر المفاهيم ارتباطاً بالأزمات المالية، كما أن سياسات معالجة هذه الأزمات تختلف باختلاف نوع وطبيعة الأزمة المالية وقنوات انتقالها.

### 1. مفهوم عدوى الأزمات المالية

ليس لظاهرة العدوى مفهوم محدد ومتفق عليه، ووفقاً للمفهوم الذي قدمه الاقتصاديان (Pierre CAILLETEAU and Edward VIDON)، فإن مصطلح العدوى يعني أن أزمة أو هجمة مضاربة في سوق ما يزيد بشكل مهم من احتمال الضغوطات في أسواق مالية أخرى، كما يمكن أيضاً أن يؤدي إلى سلسلة متوالية من الأزمات في أسواق مختلفة.

كما تعرف عدوى الأزمات على أنها انهيار أحد المؤسسات المالية الذي يتسبب في خلق أزمة ثقة من شأنها إصابة مؤسسات أخرى لا ترتبط بالمؤسسة الأولى، مما يترتب عليه تراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

ويعتمد البنك المركزي الأوروبي في تقديمه لمفهوم عدوى الأزمات على 3 أبعاد رئيسية تتمثل في:<sup>2</sup>

- مفهوم يتصف بالشمولية: وتعرف العدوى فيه على أنها حالة انتقال للصدمات التي تحدث في دولة ما، يكون تأثيرها طاغي وعام.
- مفهوم أقل محدودية: يقصد بالعدوى أنها: "عدوى انتقال الأزمات المالية لمجموعة دول تشترك فيما بينها من خلال روابط مشتركة في أداء أسواقها المالية.
- مفهوم محدود: تعرف العدوى أيضاً على أنها: "الظاهرة التي تنشأ حينما تزداد قوة الروابط المشتركة بين مجموعة دول أثناء فترة حدوث الأزمة وتتناسب قوة العدوى المالية مع مقدار اشتراك الروابط أثناء فترة الاستقرار.

وتحدث العدوى أيضاً عندما تؤثر مشكلات بعض البنوك في المنظمة تأثيراً سلبياً على بنوك أخرى مراكزها المالية متينة، أو قد تؤدي إلى سحب الودائع من النظام المصرفي على نطاق واسع، أو إلى إضعاف النظام المصرفي بسبب ما يسمى "سلوك القطيع" من جانب البنوك، ومن أجل توضيح مفهوم العدوى المالية يجب التطرق إلى أهم العناصر الأساسية لانتقال العدوى المالية التي تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نادية العقون، مرجع سابق، ص. 75.

<sup>2</sup> محمد على إبراهيم العامري وحنان غانم فخور البدوي، الأزمة المالية، الأشكال، المؤشرات، النماذج والعدوى المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص. 30.

<sup>3</sup> فؤاد حمدي بسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية المصرفية (الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات)، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2010، ص ص. 233-234.

- 1) درجة الانفتاح الاقتصادي: حيث تتأثر الدول المعتمدة على التصدير مباشرة يتراجع الطلب في الدول المستوردة، كتراجع أسعار البترول ومشتقاته والعقارات مما يساهم في خلق ضغوط انكماشية.
- 2) درجة النشاط المالي الدولي: ترتبط بمدى قيام البنوك والشركات والصناديق الاستثمارية في الدول النامية بالمشاركة في الأسواق الدولية، حيث كلما اتسعت درجة النشاط الدولي لها تعرضت لخسائر أكبر لدى وقوع الأزمات في المناطق المستثمر فيها.
- 3) حجم المديونية: تسهم أزمات السيولة في الدول المتقدمة في تقليص فرص الدول النامية ببيع الديون وإعادة الجدولة للدين العام وتعرضها إلى تراجع النشاط التنموي لديها.
- 4) درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية: يؤدي الاعتماد الكبير من قبل الدول النامية على مساعدات الدول المتقدمة إلى تعرضها لمعاناة أكبر لدى حصول أزمة مالية في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تقليص المساعدات الخارجية.
- 5) سياسات الصرف الأجنبي: تتأثر الدول التي تتبنى سياسة تثبيت سعر عملتها بالنسبة للعملة الأجنبية، خاصة سياسة الربط بالدولار، ففي ظل عوامة الأسواق المالية وحريات تدفقات رؤوس الأموال دولياً يمكن أن تفقد الدولة سيطرتها على سياستها المالية والنقدية.
- 6) درجة التنوع الاقتصادي: تتسع دائرة الخطر الذي تتعرض له الدول التي تتبع سياسة تركيز الاستثمارات جغرافياً أو قطاعياً، والمثال المرتبط بالأزمة المالية الأمريكية هو الأكثر وضوحاً في هذا المجال، خاصة لدى الاعتماد على الاستثمار وفي مجالات مركزة مما يعرض الدول إلى ضغوطات انكماشية.
- 7) العوامل النفسية: يتفاوت أثر الأزمات وانتشارها الدولي حسب التوقعات، ويمكن أن تعمق التوقعات السلبية من فقدان الثقة في النظام الاقتصادي بمجمعه وتهدد استقراره.
- 8) العوامل الأخرى: تشمل على هيكليات الأسواق المتعلقة بالاحتكار وضعف المنافسة وسياسات التدخل الخاطئة، وتتفاقم المشكلة الاقتصادية والمالية بشكل أكبر لدى الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية ومالية هيكلية، كالبطالة والتضخم وارتفاع المديونية.

## 2. قنوات انتشار العدوى المالية

تعتبر ظاهرة العدوى حديثة المنشأ من خلال الكتابات النظرية التي تناولتها، حيث سيتم في هذا السياق إدراج المساهمات التي جاء بها كل من Valdez (1997)، Drazen (1999)، Goldfajn Mullainathan (1998)، Masson (1999)، والتي يمكن أن نميز خلالها محورين أساسيين هما:

المحور الأول: يتم من خلاله تحديد قنوات انتقال الصدمات الاقتصادية والمالية في حالة عدم وجود (غياب) الروابط الاقتصادية الأساسية بين البلدان من خلال هذا المحور يمكن أن نميز ثلاثة قنوات للانتقال وهي:<sup>1</sup>

- ميكانيزم الاختلالات المتعددة (Les grands déséquilibre) المرتكز على نفسيات المستثمرين.
- صدمات السيولة (Les chocs de liquidité) التي تؤدي إلى إعادة بناء وتشكيل المحافظ المالية للمستثمرين.

- الاقتصاد السياسي (العدوى السياسية) الذي يؤثر على نظام سعر الصرف الثابت.

1) ميكانيزم الاختلالات المتعددة: يمكن القول بأن الأزمة التي تظهر في بلد ما تكون ذات علامة معينة سماها الاقتصادي (Masson) "بقعة الشمس" التي تصبح من خلالها ظاهرة للبلد الآخر، وبالتالي تكون عاملا أساسيا في انتقال العدوى من البلد الأول إلى البلد الثاني، وأول ما تظهر تأثيرات هذه البقعة الشمسية من خلال التأثير على نفسيات المستثمرين، حيث أن عامل النفسيات يغير نفسيات المستثمرين الذين يتعاملون معهم في البلد الذي ظهرت فيه الأزمة. ولفهم ميكانيزم الاختلال المتعدد قال (Masson) يمكن الاعتماد على مثال "الاندفاع نحو البنك" على النحو التالي:

نفترض ثلاث (03) فترات (0، 1، 2) حيث يصنف الأعوان أو الوكلاء إلى نوعين: النوع الأول: هم الأعوان الذين يسحبون ويستهلكون أصولهم المالية في الفترة (1) والنوع الثاني: من الأعوان يسحبون ويستهلكون أصولهم في الفترة (2)، كما أن الأعوان عند عملية السحب يفترض بهم اتباع القيد (قيد الخدمة المتتابعة) أي أن العون الأول الذي يطلب مستحقته هو الذي تتم خدمته وهكذا. من خلال هذا النموذج يمكن الوصول إلى "توازن جيد" كما يمكن الوصول إلى حالة سوء التوازن، حيث أنه في الفترة التي يكون فيها الأعوان من النوع الأول يسحبون في الفترة (1) والأعوان من النوع الثاني ينتظرون أن تحين فترتهم للقيام بالسحب، أي بشكل منتظم، والتي يمكن من خلالها القول بوجود توازن جيد أو كما يسميه الاقتصاديون "توازن Nash" أو "التوازن الحقيقي"، وبالعكس فإن سوء التوازن يحدث عندما يريد كل الأعوان سواء من النوع الأول أو الثاني، يريدون وابتاع توقعاتهم سحب أموالهم في الفترة الأولى دون تمييز، حينها تظهر أزمة عامة (ذعر مالي) في النظام البنكي، وفي هذا النوع فإن النوع الثاني يتصرف بعقلانية تبعا للقيد "تسلسل الخدمة" في هذه الحالة إذا كان هذا العون يتوقع أن الأعوان الآخرين سيسحبون بسرعة، فإنه يذهب مباشرة لاتباع نفس الاستراتيجية بحيث لا ينتظر الفترة (2) وبهذا يكون هناك طلب هائل وضخم يتعدى قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات (يتعدى الأصول الصافية للبنك).

<sup>1</sup> معروف جيلاني، مفهوم العدوى المالية، نماذج وقنوات انتقال، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 31 ديسمبر 2014، ص ص. 16-14.

كما جاء في سياق ميكانيزم الاختلالات المتعددة مبدأ "تأثير الرياح الموسمية" الذي جاء به كل من (Masson) و (Mussa) سنة 1995 الذي يشير إلى الظروف السائدة في الفترة التي تكون فيها مجموعة من الدول تتعرض إلى صدمة موحدة خلال فترة معينة، وبالنسبة للأسواق الناشئة (الاقتصاديات الناشئة) تتمثل أساسا في عادة (حدث) ما حدث أن نشأت في أسواق الاقتصاديات المتقدمة مثل:

— ارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية التي تعد من بين العوامل القريبة التي أدت إلى اندلاع أزمة المديونية في بداية الثمانينات، كما يمكن اعتبارها عامل من العوامل البعيدة التي أدت إلى الأزمة المكسيكية سنة 1985.

— عامل ارتفاع الدولار مقابل الين أو العكس (صراع الين/الدولار) الذي لعب دورا حاسما في تحدي تثبيت العملة في الاقتصاديات (التحكم في سعر الصرف) التي كانت قد استفادت سابقا من زيادة القدرة التنافسية بعد تثبيت عملاتها إلى الدولار الأمريكي.

كما أن الباحث (Mullainathan) عام 1998 أوضح أن الأزمة في بلد ما يمكنها أن توظف ذاكرة الأزمات السابقة بالنسبة للمستثمرين وهذا ما يحملهم على إعادة تقييم أولوياتهم وادراجهم لاحتمالات حدوث حالات تأزم أكثر، وبالتالي فإن انتقال آثار الصدمة تكون على أساس نفسيات المستثمرين من خلال تغيير معتقداتهم وليس عن طريق الروابط الاقتصادية الحقيقية.

2) صدمات السيولة : قام كل من (Valdez) و (Goldfajn) سنة 1997 بتطوير نموذج يقوم على أساس أن الأزمة في بلد ما بإمكانها تقليص السيولة لدى المساهمين (الأعوان الاقتصاديين) في السوق وهذا قد يجبر المستثمرين على إعادة تشكيل محافظهم المالية وذلك ببيع الأصول في سوق بلد آخر حتى يمكنهم مواصلة معاملاتهم داخل السوق الذي تتعرض له الأزمة، ومن خلال هذا فإنه إذا كانت صدمة السيولة مرتفعة، فإن الأزمة في بلد ما قد تؤدي إلى ارتفاع درجة العقلانية في منح القروض وإجبار المستثمرين على بيع جميع ممتلكاتهم من الأصول في البلدان التي لم تتأثر بالأزمة.

كما أنه يوجد نموذج آخر طوره الاقتصادي (Galvo) سنة 1999 ينص على وجود مشكل عدم تناظر (عدم تناسق) المعلومات بين المستثمرين، حيث أن مستثمرين يتلقون أو يتم تزويدهم بمعلومات وإشارات تتعلق بالأساسيات الاقتصادية لبلد ما مفادها أنهم يعانون من صدمات السيولة التي تجبرهم على بيع ممتلكاتهم، أما المستثمرين الذي لا تتوافر لديهم المعلومات الكاملة (أو لم يتم إعلامهم) فإنهم بطبيعة الحال يتعرضون للأزمة التي تصيب السوق جراء صدمات السيولة، أي أنهم يتعرضون لعواقب مشكلة عدم تناظر المعلومة يتعرضون لعواقب مشكلة عدم تناظر المعلومة.

3) العدوى السياسية : هذا الجانب من العدوى تم تقديمه من قبل الاقتصادي (Drazen) سنة 1999 والتي توضح إلى حد بعيد معنى العدوى السياسية من خلال دراساته التي أجراها على عملية تخفيض قيمة العملة الأوروبية في الفترة 1992-1993، حيث جاء في النموذج أن مسير البنك المركزي الأوروبي وتحت وطأة ضغوطات سياسية، يكون مجبر على أن يحافظ على نظام معدل سعر صرف ثابت، في حين

تكون دول أخرى بعيدة عن التثبيت مما يحملها أقل تكلفة في التعرض للأزمة، فإذا ما تعرضت العملة التي يكون مثبت لها أو سلة العملات إلى زعزعة ما، فإن الدولة التي قامت بالتثبيت تكون معرضة بصفة كبيرة إلى العدوى التي تنتقل من خلال عامل التثبيت.

المحور الثاني: يحاول دراسة هذه الظاهرة من خلال وجود علاقات وروابط اقتصادية أساسية، حيث يمكن أن نميز بين ثلاثة قنوات الانتقال هي:

1) التجارة: إن عملية تخفيض أو رفع قيمة العملة لبلد ما يسمح بتغيير أو تعديل السعر التنافسي لهذه الدولة بالنسبة إلى الشركاء التجاريين (في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية ستخفض الصادرات للدول المجاورة أو للشركاء التجاريين)، في هذه الحالة سيلجأ المضاربون إلى الهجوم على عملة البلد الذي يتميز بتدهور في الميزان الجاري، على نحو ما حدث في الأزمة الآسيوية والبرازيلية.<sup>1</sup>

2) تنسيق السياسات الاقتصادية: إن الترابط بين مختلف الاقتصاديات يدفع بالدول إلى اتباع سياسات مشابهة لتلك السياسة المتبناة من قبل الدولة التي تعاني الأزمة، ويكون ذلك بأكثر واقعية في الدول التي تشكل الاتحادات النقدية وكذلك داخل مناطق التبادل الحر، وبالتالي فإن أي صدمة في البلد تهدد استقرار وتوازن الاتحاد وتؤدي إلى خلق تأثير تقريب فوري على جميع البلدان التي تنتهي إلى الاتحاد، على سبيل المثال اختيار اتباع سياسة سعر فائدة عالي والتي تهدف لدعم سعر الصرف ستزيد من تأزيم وضعية المؤسسات ذات نسب المديونية العالمية، وتجد نفسها غير قادرة على إعادة تمويل عملياتها أو إدارة عمليات التصدير والاستيراد، ومن الواضح أن اتباع مثل هذه السياسات دون أهداف محددة يولد عددا من المخاطر التي لا تخضع للرقابة (مثل خطر عدم وجود السيولة الناجم عن زيادة سعر الفائدة).<sup>2</sup>

3) الصدمات على الصعيد العالمي:<sup>3</sup> تؤثر هذه الصدمات سواء كانت موحدة أو عشوائية في وقت واحد على الكثير من العوامل الأساسية للاقتصاد، وعلى هذا المستوى قد يتباطأ النمو الاقتصادي لبعض البلدان نتيجة المساس بالأساسيات الناجم عن:

- الزيادة في سعر الفائدة الأجنبي والدولي.
- انخفاض عرض رأس المال.
- صدمات السيولة الخارجية (صددمات السياسة النقدية).
- انخفاض الطلب العالمي على بعض المنتجات والمواد الأولية الخامة.

<sup>1</sup> محمد بن بوزيان وسمية زيرار، انتشار عدوى الأزمات المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 08، 2010، ص. 37.

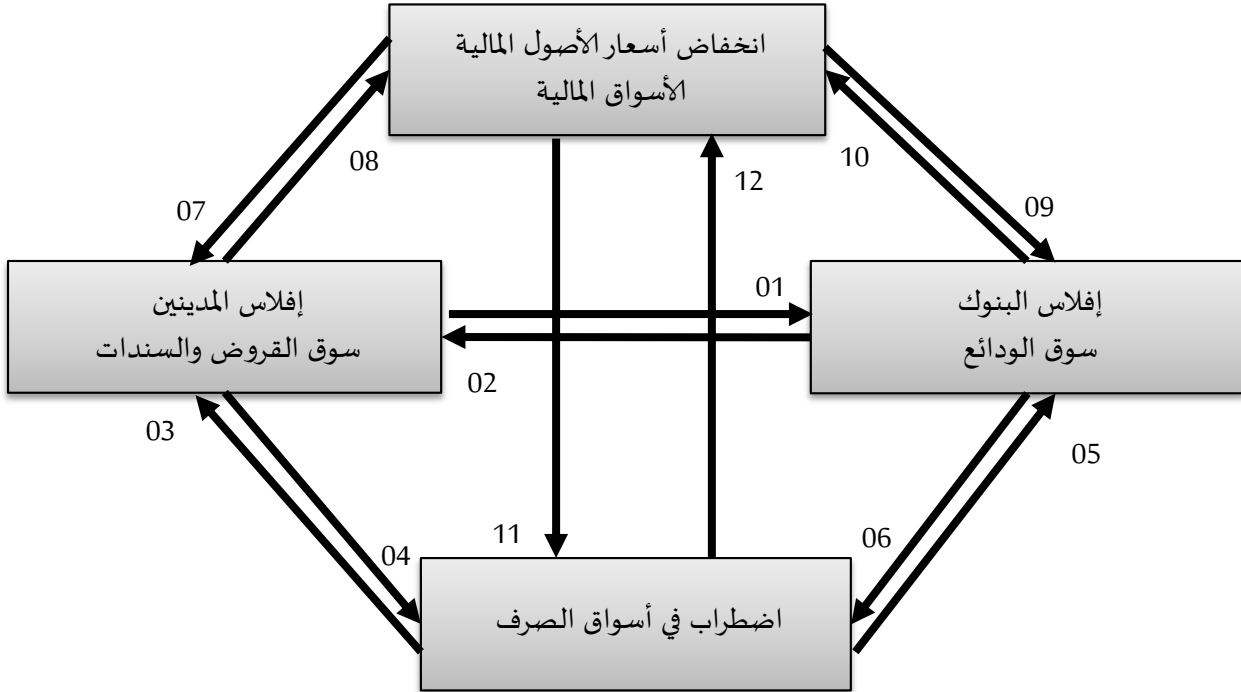
<sup>2</sup> معروف جيلاني، مرجع سابق، ص. 17.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص. 17.



إذا تكون الأزمة المالية أول ما تظهر مرتكزة على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر عبر قنوات بين مختلف الأسواق التالية: سوق القروض، السوق المالية، سوق الودائع وأسواق الصرف، وبإمكانها أن تتسع لتشمل دولا أخرى، ويمكن توضيح قنوات انتشار الأزمات المالية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 14: قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر: عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009، ص. 14.

ويتم تقسيم قنوات انتشار الأزمات المالية إلى قسمين هما:

أولاً: الانتقال عبر أقسام النظام المالي الواحد: تمر قنوات انتقال أو انتشار الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد على النحو التالي<sup>1</sup>:

- القناة 01: تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلباً على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها، وهو ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982؛
- القناة 02: وتبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين، وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك، والشاهد على ذلك ما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929؛

<sup>1</sup> عبد الغاني بن علي، مرجع سابق، ص. 13-14.

- القناة 03: أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملات أخرى؛
  - القناة 04: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث خوفا لدى المستثمرين الأجانب خاصة، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة؛
  - القناة 05: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك، قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك؛
  - القناة 06: إذا تم افلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج؛
  - القناتين 07 و08: تمثّلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات، وهي غالبية الحدوث، بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم؛
  - القناتين 09 و10: وتعبّر عن انتقال الأزمة من أسواق الصرف إلى أسواق المال والعكس، حيث أن عددا كبيرا من البنوك يعتبرون كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين، أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك وخاصة في الدول المتقدمة، تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية؛
  - القناتين 11 و12: وتبين كيف يمكن لأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلا عند تخفيض العملة، يحدث خوف كبير لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة؛
- ثانيا: الانتقال من دولة إلى دولة أخرى: تم التطرق إلى قنوات انتشار الأزمة المالية من قسم من أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام، غير أن الأزمة المالية لا تكتفي بمس كافة النظام المالي بل تتسع لتنتقل إلى نظم مالية في دول أخرى غير الدولة المتعرضة للأزمة وذلك بالطرق التالية<sup>1</sup>:
- الاتفاقيات التجارية وما قد ينجم عنها من ضغوطات على سعر الصرف.
  - الانخفاض السريع والمعتبر لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما الذي يدفع بالمستثمرين إلى إعادة النظر في تقييمهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلدان أخرى وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على الثقة التي يضعها هؤلاء المستثمرون في هذه البلدان.

<sup>1</sup> محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية الأسواق، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص. 72.

- وجود علاقات وروابط مالية بين مختلف البلدان التي تؤدي إلى انتشار الانعكاسات السلبية وانتقال الصعوبات المالية الظاهرة في بلد ما إلى باقي البلدان الأخرى.

### 3. سياسات مواجهة الأزمات المالية

- تؤثر الأزمة المالية على مختلف الدول بشكل مثير من خلال انخفاض عائدات السياحة والصناعة وركود قطاع العقارات، مما يتطلب وضع خطط محكمة من أجل التعامل مع هذه الأزمات، واتخاذ قرارات للتخلص من سلبياتها، وهناك جملة من النقاط للحد من هذه الأزمات ومواجهتها من أهمها:<sup>1</sup>
- (1) العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي وخاصة تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنوع وشراء التأمين ضد تلك المخاطر والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات، واستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاماً بأهدافها.
  - (2) الاستعداد والتحضير الكافي لحالات الانتكاس في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص. وذلك عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى.
  - (3) التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات المصرف الحاضرة، والمطلوب هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصاً في الأسواق الناشئة، وقد يكون ذلك عن طريق فرض احتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية (استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة) ويمكن تقليله في حالات احتياج المصرف للسيولة في حالات الأزمات. والاستعداد أيضاً لمواجهة الأزمات من خلال الاحتفاظ باحتياطات كافية من النقد الأجنبي.
  - (4) الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي، (استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، تعميق السوق المالي، زيادة الرقابة المصرفية واتباع المعايير الدولية كمعيار لجنة بازل لكفاية رأس المال)، كما يفترض العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي.
  - (5) تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة للحكومة مع إعادة هيكلة القطاع، وقد يكون السبيل لذلك هو الحث والتحفيز على تقليص دور الدولة من خلال برنامج لخصخصة القطاع المصرفي.

<sup>1</sup> خليل حسين، سياسات مواجهة الأزمات المالية، كتاب السياسات العامة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، [http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post\\_9037.html](http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_9037.html) .2017/05/10

- (6) تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.
- (7) تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف وإداراتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف.
- (8) منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصرف أو التهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي.
- (9) إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية، حيث تقوم تلك الأخيرة على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة المالية فيها.
- (10) زيادة التنافس في السوق المالي وذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة.
- (11) رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.
- (12) لرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى وهاته الطرق تتضمن:
- الكفاية الرأسمالية: تطبيق نسب كفاية رأس المال بما يتفق مع اتفاقية لجنة بازل.
  - نسبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الاجبارية.
  - التحفظ على القروض الرديئة: وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر.
  - سياسة توزيع الأرباح: تدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة أصول المصرف وأعماله وفي نفس الوقت يحفظ حقوق المساهمين.
  - زيادة الشفافية والافصاح عن كافة المعلومات.
  - تعيين مدققي حسابات خارجيين.
  - منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني من خلال وضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف لمقترض واحد.
  - انشاء مكتب مركزي للمخاطر.
  - استحداث نظام تأمين الودائع.

## قائمة المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

### I- الكتب:

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
2. أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1979.
3. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دارزهران للنشر، الأردن، 1993.
4. أحمد سليمان الخصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات بازل، تحديات العوامة، استراتيجية مواجهتها)، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.
5. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.
6. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.
7. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
8. أحمد ماهر، دليل المدير في التخصص، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
9. أحمد نور، محاسبة المنشأة المالية-البنوك وشركات التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.
10. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
11. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
12. إيهاب الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995.
13. بسام الحمزاوي، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، دار البشائر، دمشق، سوريا، 2009.
14. جلال وفاء البديري محمددين، البنوك الإسلامية (دراسة مقارنة لتنظيم في دولة الكويت ودول أخرى)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
15. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996.
16. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
17. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك -المبادئ والأساسيات-، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
18. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 02، 2011.
19. حمد فواز الدليبي، أحمد يوسف دودين، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، عمان، 2011.
20. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية 'الطرق المحاسبية الحديثة'، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ط 2.

21. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيقان، العمليات المصرفية الإسلامية (الطرق المحاسبية الحديثة)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
22. خالد علي الدليبي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيس طباعة ونشر وتوزيع، مصراته، الجماهيرية الليبية، 1998.
23. خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
24. الداوي الشيخ، الأزمة المالية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009.
25. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
26. رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النشر غير مذكورة، مصر، 2000.
27. رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
28. زياد سليم رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ط6.
29. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
30. سامر مظهر قنطقي، صناعة التمويل (في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2015.
31. سمر كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر، 2001، الأردن.
32. سمر كوكب الجميل، الاتجاهات الدولية في مالية الأعمال المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
33. سعيد عبد الحميد مطاوع، الأسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر، 2001.
34. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2000.
35. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
36. سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2000، ط1.
37. شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر.
38. صبح محمود، الابتكارات المالية: المؤسسات والأوراق المالية الغائبة عن السوق المالي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999.
39. صبحي تادريس قريصة-مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
40. صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.
41. صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.
42. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003، ط1.

43. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
44. ضياء مجيد الموسوي، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997.
45. طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية 'المفاهيم-التجارب-التحديات-الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية'، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.
46. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.
47. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر، 2005.
48. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
49. طه طارق، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتاب، الإسكندرية، مصر، 2000.
50. عادل عبد الفضل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
51. عادل محمد رزق، الاستثمار في البنوك والمؤسسات المالية (من منظور محاسبي)، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
52. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم -عدوى الأزمات المالية-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
53. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2004.
54. عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 102.
55. عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، مصر.
56. عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
57. عبد الغفار حنفي، إدارة المنشآت المتخصصة "إدارة البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
58. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003.
59. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
60. عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل 3، الدار الجامعية، مصر.
61. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
62. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2002.
63. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.
64. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.
65. عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001.
66. عبد النعيم مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 1997.



67. علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة أحداثها، أسبابها، تداعياتها، اجراءاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان، 2011.
68. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، إتحاد المصارف العربية، أبوظبي، 2002.
69. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، إتحاد المصارف العربية، أبوظبي، 2002.
70. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
71. الغالي بن إبراهيم، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
72. الغريب ناصر، أصول الصيرفة الإسلامية، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996.
73. فادي حسن عقيلان، إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
74. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي، بيروت، 2004.
75. فائق شقير-عاطف الأخرس-عبد الرحمان سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
76. فرج عبد العزيز عزت، اقتصاديات البنوك: الكتاب الأول - الصناعة المصرفية والمالية الحديثة -، منشورات كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000.
77. فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004.
78. فؤاد حمدي بسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية المصرفية (الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات)، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2010.
79. كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011.
80. محمد أحمد الراز، محاضرات في النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1974.
81. محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة العالمية: إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
82. محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن، 2002.
83. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الانتماء المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
84. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية (أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.
85. محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
86. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري- دراسة مقارنة-، الدار الجامعية، مصر، 2006.
87. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الاداري والمالي (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، مصر، 2009.
88. محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

89. محمود التوني، الاندماج المصرفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
90. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
91. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
92. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
93. محمود عبد الكريم أرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008.
94. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
95. مروان عطون، المؤسسات النقدية، المطبوعات الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1982.
96. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985، ط5.
97. منير الجنيبي، ممدوح الجنيبي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005.
98. نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

## II- المقالات:

99. أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر إقبال المشهداني، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، العدد 08 ديسمبر 2010.
100. بتول عبد علي غالي، دور تطوير الخدمات المصرفية وخصائصها التسويقية في المصارف التجارية-دراسة استطلاعية في عينة من المصارف التجارية العراقية-، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العراق، المجلد 7، العدد 1، 2017.
101. براي الهادي، بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بأنشطة التسويق البنكي، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 2، جانفي 2014.
102. بشار ذنون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرر المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية-، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد:30، العدد: 91، العراق، 2008.
103. بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 46، جامعة بغداد، العراق، 2015.
104. جميل عبد الكريم الجارودي، المصارف الإسلامية في لبنان نشأتها معاملات الملكية ومستقبلها، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد:307، جوان 2006.
105. حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار لجنة بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد: 02، العدد: 09، العراق، 2008.
106. حسين محمد سمحان، أساليب خلط مال المضاربة وأثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الرابع العدد 04، 2008.

107. حمزة فائق وهيب الزبيدي - منار حيدر علي الغانمي, تطور الصيرفة الإلكترونية وأثر الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الإلكترونية (بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة), مجلة التراث الجامعة, العدد 20, العراق.
108. حياة نجار, اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة سطيف 1, الجزائر, العدد 13, 2013.
109. رفيق يونس المصري, المصارف الإسلامية (دراسة شرعية لعدد منها), سلسلة أبحاث مركز الاقتصاد الإسلامي, منشورة, جدة, العربية السعودية, السنة غير مذكورة.
110. زهراء صالح الخياط, دور التحرير المالي في تعزيز الإبداع المالي (دراسة تحليلية نظرية), مجلة بحوث اقتصادية, مركز الدراسات المستقبلية, كلية الحداثة الجامعية, المجلد: 04, العدد: 29-30, العراق, 2010, ص: 43.
111. صفاء تايه محمد, مدى مساهمة المصارف الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية (بحث استطلاعي لأراء عينة من الزبائن المتعاملين مع بعض المصارف في محافظة النجف الاشرف), مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والمالية, المجلد 14, العدد 01, 2017.
112. عبد القادر مطاي, الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, جامعة بسكرة, الجزائر, العدد السابع, جوان 2010.
113. عبد الله فاضل الحيايلى, الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي: دراسات حالة, مجلة دراسات إقليمية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, المجلد 06, العدد 18, 2008.
114. علي بدران, المصارف الإسلامية والتطورات المتسارعة, مجلة اتحاد المصارف العربية, بيروت, لبنان, العدد: 291, فيفري 2005.
115. علي عبد الله شاهين, مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية, مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية), المجلد 13, العدد الأول, غزة, 2005.
116. فريهان عبد الحفيظ يوسف, إدارة المخاطر المصرفية, مجلة كلية العلوم الادارية والمالية, العدد 18, جامعة الاسراء, العراق, 2008.
117. فؤاد شاكر, الحوكمة الجيدة في المصارف في إطار مقررات لجنة بازل (مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة), مجلة اتحاد المصارف العربية, العدد 297, أوت 2005.
118. محسن أحمد الخضيرى, مفهوم العولمة المصرفية, مجلة اتحاد المصارف العربية, العدد 222, المجلد 19, 1999, ص: 173.
119. محمد بن بوزيان, سمية زرار, انتشار عدوى الأزمات المالية, أبحاث اقتصادية وإدارية, جامعة بسكرة, العدد 08, 2010.
120. محمد على إبراهيم العامري وحنان غانم فخور البدوي, الأزمة المالية, الأشكال, المؤشرات, النماذج والعدوى المالية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد.
121. محمود سحنون, النظام المصرفي بين النقود المصرفية والنقود الآلية, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة بسكرة, الجزائر, العدد 04, ماي 2003.

122. مروان محمد أبو فضة، عقد الوكالة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، غزة، 2009.
123. معروف جيلاني، مفهوم العدوى المالية، نماذج وقنوات انتقال، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 31 ديسمبر 2014.
124. ناجي التوني، الأزمات المالية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29 ماي 2004.
125. نزهان محمد سهو، أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، 2010.
126. نزهان محمد سهو، الأزمة المالية العالمية الراهنة، المفهوم، الأسباب، التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.
127. نصر حمود مزنان فه، إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 04، العراق، 2011.
128. وليد عبد موله، دور القطاع التمويلي في التنمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 85، السنة الثامنة، يوليو 2009.

### III- الندوات والمؤتمرات:

129. بن طلحة صليحة-معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
130. بيترج مونتيل، التمويل والرفاهية والنمو، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 7-8 ديسمبر 2003.
131. ربيعي كريمة، تسويق الخدمات المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
132. رحيم حسين، هوارى معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
133. روبرتو زاهلر، التطور المالي في شيلي، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 7-8 ديسمبر 2003.
134. زياد فريز، التطور المالي والنمو الاقتصادي: حالة الأردن، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 7-8 ديسمبر 2003.
135. سعيدي وصاف، عتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحول العالمية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

136. عباس بلفاطمي، المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الإلكتروني على مستوى القطاع المصرفي، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة "منافسة-مخاطر-تقنيات"، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005.
137. عبد الحق بوعتروس، إدارة وتنظيم بورصة القيم المنقولة، مؤتمر الأسواق المالية ودورها في جذب الاستثمارات، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2003.
138. عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، ملتقى علي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
139. عصام الزين الماخي، تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية والأجنبية وأسواق المعادن الثمينة، الملتقى السنوي الإسلامي السابع حول إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، معهد التدريب المالي والمصرفي التابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر 2004.
140. غدير أحمد خليل، تطوير وابتكار صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، الفترة من 6 إلى 7 أوت 2014.
141. كمال بن موسى، عبد الرحمن بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، مداخلة بعنوان تقويم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
142. كمال رزيق، حسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية. المؤتمر العالمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009.
143. محمد زيدان، عبد القادر بربيش، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة "منافسة-مخاطر-تقنيات"، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005.
144. محمد عبد الحليم عمر، بطاقات الائتمان (ماهيتها والعلاقات الناشئة عن استخدامها بين الشريعة والقانون)، بحث مقدم إلى "مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية"، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الفترة من 04 إلى 06 ماي 2003.
145. مصيطفى عبد اللطيف-بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها 'مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري'، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
146. معطى الله خير الدين، المعلوماتية والجهاز البنكي 'حتمية تطوير الخدمات المصرفية'، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

147. نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية واستراتيجية البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
148. وسيلة حمداوي، التكنولوجيا الحديثة أو المتطورة ومساهمتها في بعث وتطوير الخدمات والمنتجات البنكية، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري "واقع وآفاق"، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 5-6 نوفمبر 2001.
149. يحيوي وفاء، لغراب سمية، منصورى الزين، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تجميع أموال الزكاة، الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، الجمهورية التونسية، الفترة من 27 إلى 29 جوان 2013.
150. يوسف بن عبد الله الشبيلي، إصدار وتداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية المشتملة على النقود أو الديون وضوابطها الشرعية، ندوة الصكوك الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، العربية السعودية، 24 و25 ماي 2010.

#### IV- الأطروحات والمذكرات:

151. بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
152. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.
153. رحال فؤاد، تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على تنافسية البنوك وأثرها على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر 2006/2005.
154. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري (الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا)، رسالة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر، 1999/1998.
155. رشيد دريس، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
156. زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005/2004.
157. سعاد حوحو، خصوصية البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد -دراسة استشرافية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

158. طارق خاطر، أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
159. عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.
160. عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009.
161. عبد القادر بريدش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
162. عبد الله علي أحمد القرشي، دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2010.
163. قريد عمر، دور الأنشطة التسويقية المتكاملة في تطوير خدمات المؤسسات المصرفية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة بسكرة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2004-2003.
164. كريمة حبيب، دراسة وتقييم الرقابة على الانتماء المصرفي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-1990)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008/2007.
165. كريمة محمّد إبراهيم الحسيني، تحرير القطاع المالي والمصرفي بين النظرية والتطبيق (دراسة للتجربة المصريّة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2001.
166. محمد الهاشي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية الأسواق، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
167. محمود رمضان محمد السيد عمار، أثر الاندماج على الأداء المصرفي (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية في مصر ودول مجلس التعاون الخليجي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
168. مروان بوزيد، أهمية التكنولوجيا في ترقية القدرة التنافسية الصناعية للدول النامية في ظل العولمة 'حالة الجزائر'، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص: العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2002.
169. معراج هواري، تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية -دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005/2004.

170. ميلودي محمد كريم، الجهاز المصرفي في ظل العولمة (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
171. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية – الوقاية والعلاج – دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012.
172. وردة شناقر، أثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية: دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009 /2008.

## V- منشورات:

173. صندوق النقد الدولي، نشرة آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، ماي 1997.
174. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006.
175. إتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1977.
176. عبد الله بن موسى العمار، يوسف بن عبد الله الشبيلي، الضوابط الشرعية للشيكات (قرار الهيئة الشرعية رقم (29) لبنك البلاد السعودي).
177. صندوق النقد الدولي، نشرة آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، ماي 1997.
178. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لضوابط المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2006.
179. إتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1977.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

### I- Books:

1. Kamel Hamdi, **Guide pratique de l'Internet**, éditions Es-salam, Algérie, 2000.
2. Pascal Gouchon, **Vocabulaire d'actualité économique**, ellipses, Paris, 1994.
3. Henri Bourguinat, **Finance Internationale**, Presse Universitaire de France, Paris, 1999.
4. Robert Ferrandier, Vincent Koen, **Marchés de Capitaux et Techniques Financières**, 4 édition, Economica, Paris

### II- Working Paper:

5. Hazel C. Parcon-Santos - Eufrocino M. Bernabe, Jr, **The Macroeconomic Effects of Basel III Implementation in the Philippines :A Preliminary Assessment**, Bangko Sentral ng Pilipinas, BSP Working Paper Series No. 2012-02, October 2012, Philippines.
6. Patrick Imam, kangni Kpodar, **Islamic Banking: how has it Diffused?**, IMF Working Paper , August 2010.



7. Jayati Ghosh, **The Economic and Social Effects of Financial Liberalization: A Primer for Developing Countries**, Department of Economic and Social Affairs, DESA Working Paper No. 4, United Nations, New York, October 2005.
8. Nacer Bernou, Marcelline Grondin, **Réconciliation entre libéralisation financière et croissance économique dans un système fondé sur la banque**, Groupe d'Analyse et de Théorie Économique (G.A.T.E), Université Lumière LYON 2 , France ,DOCUMENTS DE TRAVAIL No. 01-12 ,2001.

### III- Seminar:

9. GEORGIOS KYRIAZOPOULOS -DIMITRIOS PETROPOULOS, **WHAT ARE THE ADVANTAGES AND DISADVANTAGES THAT LEAD BANKS INTO MERGERS AND ACQUISITIONS? IS ALTMAN'S Z-SCORE MODEL FOR BANKRUPTCY MOTIVATE BANKS FOR MERGERS AND ACQUISITIONS? EVIDENCE FROM THE GREEK BANKING SYSTEM**, International Conference On Applied Economics – ICOAE -, National and Kapodistrian University of Athens - TEI of Western Macedonia, Athens, Greece , 26-28 August 2010.

### IV - Theses:

10. Soumia Zenasni, **Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies de Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises**, Thèse Doctorat non publier , la Faculté des Sciences Economiques et commercial et des Sciences de Gestion, Département des sciences économiques , Université Tlemcen, Algérie, 2013/2014.

### V - Reports:

11. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document, **Pillar 3 (Market Discipline)**, Supporting Document to the New Basel Capital Accord, January 2001.
12. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, December 2010 (rev June 2011).
13. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for effective risk data aggregation and risk reporting**, January 2013.
14. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, January 2014.
15. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**, January 2013.
16. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Consultative Document Basel III: The Net Stable Funding Ratio**, January 2014.
17. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Monitoring tools for intraday liquidity management**, April 2013.

18. Sun Eae Chun et al, **The Impact of Strengthened Basel III Banking Regulation on Lending Spreads :Comparisons across Countries and Business Models** ,Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, , March 2012.
19. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Guidelines: Corporate governance principles for banks**, October 2014.
20. Basel Committee on Banking Supervision, **Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations**, Bank for International Settlements, Switzerland, February 2006.

### ثالثا: المراجع الالكتروني

1. منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com، ص:08، 2015-01-30.
2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير المحاسبية المالية www.aaofii.com، 2015/01/18.
3. عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لموسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي www.iefpedia.com، ص:08، أطلع عليه بتاريخ: 2015-01-10.
4. نايف بن عمار آل وقيان، بطاقة الانتماء (حقيقتها، حكمها)، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لموسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي www.iefpedia.com، ص:15-17، أطلع عليه بتاريخ: 2015-01-10.
5. ماهية المصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لجامعة فلسطين www.ocw.up.edu.ps، أطلع عليه يوم 2014-12-10.
6. مكرم صادر، محاضرة حول تحديث القطاع المصرفي السوري: اتجاهات التحديث وقواعده، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق: http://albayan.com/graphics/2002/12dec/heads/et11-htm-2001 (17/02/2007)
7. نشرة المعهد المصرفي المصري، مفاهيم عامة، نظام الحوكمة في البنوك، ص: 2-4، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.ebi.gov.eg/arabic/publication.html، 15/11/2008.
8. محمد طارق يوسف، إرشادات الحوكمة في البنوك طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية، بحث منشور على موقع شركة جرانث ثورنتون: www.gtegypt.org/.../gt/.../Banks\_Governance\_Guidelines\_Arabic.pdf، 17/07/2012 : 07 P.
9. خليل حسين، سياسات مواجهة الأزمات المالية، كتاب السياسات العامة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post\_9037.html، 2017/05/10.
10. Saoussen Ben Gamra, **Libéralisation Financière et Crises Bancaires Le Cas des Pays Emergents**, P: 05. Un article publié sur le site Web suivant : http://www.univ-paris13.fr/CEPN/BenGamra.PDF (Surfer sur: 20/07/2013)
11. E. Murat Ucer, **Notes on Financial Liberalization**, P :01. an article published on the following website: http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sothitorn/liberalization\_1.pdf (18/07/2013)